الآثار الاقتصادية المترتبة على
الممارسات الاحتكارية الضارة

د. شعبان رأفت محمد ابراهيم

مدرس الاقتصاد والمالية العامة والتشريع الضريبي

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

(ISSN : 2537 - 0758)

الآثار الاقتصادية المترتبة على الممارسات الاحتكارية الضارة

د. شعبان رأفت محمد ابراهيم

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرض للممارسات الاحتكارية الضارة من خلال انعكاسها علي المجتمع. وهل هذه الممارسات الاحتكارية سوف تكون سبب لسعادة ورفاهية أفراد المجتمع، وسببا للرقي واقرار العدالة في توزيع الدخل القومي أم أنها سوف تكون سبباً في شقاء وبؤس الغالبية العظمة من أفراد المجتمع بسبب استئثار القليل من أفراده بمعظم الدخل القومي، وزيادة عدد العاطلين عن العمل، ومن ثم زيادة الألوف المؤلفة من الجائعين المنتظرين علي أمل الحصول علي لقمة عيش. وهل ستكون سبباً لزياده عدد المشردين في العراء. ولذا فإن الهدف من هذا البحث إجمالاً هو التركيز علي مختلف الآثار الاقتصادية للممارسات الاحتكارية الضارة من خلال إلقاء الضوء علي أثرها علي كل من العملية الإنتاجية، وأثرها علي العمالة، فضلاً عن دراسة أثر هذه الممارسات علي مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: الاحتكار– الممارسات الاحتكارية– المشروعات الصغيرة والمتوسطة– العمالة– الأسواق.

The economic implications of harmful monopolistic practices

Dr. Shaaban Raafat Mohamed Ibrahim

Research Summary:

This research aims to study the harmful monopolistic practices from the perspective of their impact on society. Are these monopolistic practices going to be a cause of happiness and well–being for the members of the society, and a cause for

advancement and justice in the distribution of national income, or will they be a cause of sadness and misery to the vast majority of the members of the society because a few of its members have most of the national income, and increase the number of the unemployed, thus adding to the thousands of hungry people waiting with hope for a chance to get some money to be able to live? Will these practices be a cause of an increase in the number of homeless people?

Therefore, the overall objective of this research is to focus on the various economic effects of harmful monopolistic practices by shedding light on their impact on both the production process and employment, as well as studying the impact of these practices on the future of small-sized and medium-sized enterprises.

Key words: Monopoly- Monopolistic practices- Small and Medium Enterprises- Employment- Markets.

تمهيد:

يستند انتشار الاحتكار إلى ظاهرة لصيقة بالاقتصاد الرأسمالي، ألا وهي ظاهرة التركز. فالتركز في كثير من الأحوال يكون حتمية تمليها مقتضيات الإنتاج في العصر الحديث. ولذلك يمكن القول بالقياس أن الاحتكار هو الآخر يكاد يكون حتمية من حتميات التطور الاقتصادي. وحقيقة الواقع تحتم علينا القول والاعتراف بأن الاحتكار قد لعب دوراً إيجابياً في مرحلة من مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي، دوراً تقدمياً، نقل به الاقتصاد الرأسمالي من اقتصاد وحدات صغيرة ضعيفة مرتفعة التكاليف قليلة

(ISSN : 2537 - 0758)

الإنتاجية، ذات فن إنتاجي بسيط إلى اقتصاد الوحدات القوية الضخمة التي تستخدم الفن الإنتاجي الحديث، والذي يقلل من تكاليف الإنتاج ويزيد من إنتاجيته[١].

إلا أنه قد جرت عادة الاقتصاديين منذ زمن ليس ببعيد علي عكس ما تقدم، واستقرت في المراجع المدرسية المقارنة بين سوق الاحتكار وسوق المنافسة الكاملة، فكان الدليل علي أضرار الاحتكار سهلاً ميسورا، ما دام المحتكر يميل في الغالب إلى رفع الأسعار وخفض الكميات المنتجة. إذا ما قورن وضعه بالوضع الذي يسود في ظل سوق المنافسة الكاملة. ولكن هذا الاستدلال يقوم علي شرط شهير وهو شرط بقاء الأشياء الأخرى علي حالها. ولا سيما الفن الإنتاجي. ولكن هذا الشرط يناقض حقيقة التطور الزمني. فالتحول من المشروعات التنافسية الصغيرة والمتوسطة إلى المشروعات والمنشآت الاحتكارية الكبيرة، قد صاحبه تحول كبير في الأوضاع الإنتاجية، وتطور كبير فى أساليب الإنتاج وتنظيم مختلف الوحدات الإنتاجية.

ولذلك ينبغي عند الحكم علي الاحتكار ألا نتأثر بوضوح المقارنات التقليدية المبنية علي مجموعة فروض قد تصرف نظرنا إذا اقتصرنا عليها عن حركة تطور الحياة الاقتصادية، ولذلك نعتقد قبل البدء في محاكمة الاحتكار وسرد ما يترتب عليه من مضار، أن نبدأ أولاً بذكر الدور الايجابي الذي لعبه الاحتكار في بداية النظام الرأسمالي، ونقله لهذا الاقتصاد من وحدات صغيرة ضعيفة مرتفعة التكاليف قليلة الإنتاجية ذات فن إنتاجي بسيط إلى اقتصاد رأسمالي ذات هياكل إنتاجية ضخمة تستخدم الآلات الإنتاجية الحديثة، فتخفض من تكاليف الإنتاج وتزيد من الإنتاجية، وحدات استطاعت في بدايات ظهورالاحتكارات إلى زيادة أجور العمال ونشر استهلاك شتى المنتجات.

ولذلك ليس من المستغرب أن نجد من علماء الاقتصاد– وربما كان أشهرهم الاقتصادي النمساوي الأمريكي جوزيف شومبتير[٢]. من يدافع عن الاحتكار ويرى فيه

(١) انظر د. زكريا أحمد نصر. تطور النظم الاقتصادي. مقدمة لدراسة الاقتصاد السياسي. الطبعة الأولى. مطبعة نهضة مصر. ١٩٦٤، ص٣٥١.

العديد من المزايا أهمها، أنه يحقق وفررات الحجم الكبير وأنه يحفز علي التقدم التكنولوجي عندما تتوافر له الأرباح التي تمكنه من الإنفاق على البحث والتطوير والابتكارات[٣].

أما بعد ذلك فقد انقلبت الاحتكارات بالفعل إلى عائق شديد الخطورة في سبيل التقدم، وأصبح الاحتكار بمثابة حجر عثرة في سبيل تطور الحياة الاقتصادية ويؤخرها. حتى أصبح النظام الرأسمالي عندئذ عاجزاً عن الاستمرار في المضي السريع إلى الأمام. وفقد النظام الرأسمالي إلى حد بعيد ما كان يتميز به في الأصل من حركة مطرده وثابتة.

---

(٢) كان شومبتير من أكثر الاقتصاديين الذي حاولوا الدفاع عن مزايا الاحتكار حيث ذه إلى أن أهم ما يحققه الاحتكار هو الابتكار، وكان يرى أن رجل الأعمال يلقي أكبر قدر من التمويل والتشجيع عندما يكون القائم بالابتكار متحرراً من خطر المحاكاه والمنافسة وأن هذه الحرية تتحقق أفضل إمكانياتها في حالة الاحتكار. وذهب شومبتير إلى أن عالم المنافسة عقيم نسبياً. من حيث الابداع. ورغم هذه الآراء لشومبتر إلا أنها كانت ذات أثر محدود، حيث كان النظام الكلاسيكي علي قناعة تامة بان الاحتكار شراً لا يمكن الدفاع عنه. انظر. جون كينث جالبرت. تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر. ترجمة أحمد فؤاد بليغ. تقديم اسماعيل صبري عبد الله. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوظيفي للثقافة والفنون والأدب. الكويت، سبتمبر ٢٠٠٠، ص١٩٩، ٢١٣.
انظر أيضاً J.schumeper. capitalisim. socialisim and democracy. London 1950 chap VIIII حيث قرر الكاتب في نهاية الباب التاسع ان الحتكار جهاز وأداة للرقي.

(٣) إن مثل هذه الآراء وهي تدافع عن الاحتكارات، وترى فيه الكفاءة علي تقديم المواد التي تتلائم مع أذواق المستهلكين أو تقليل نفقات الإنتاج أو التقدم التكنولوجي مثل هذه الآراء أعتقد أنها كطمس الجهور الاستغلالي للحتكارات من ناحية فضلاً عن أنها تثير جدلاً حول حقيقة ذلك، فقد يحفز الاحتكار علي التقدم التكولوجي، ولكنه يمنع أو يحد من النشاط الابتكاري لأن المحتكر قد لا يسعى إلا التجديد والابتكار نتيجة ضمان السوق بسبب وضعه الاحتكاري. انظر د. أحمد مصطفى عفيفي. الاحتكار وموقف الشريعة الاسلامية منه في إطار العلاقات الاقتصادية المعاصرة، مكتبة وهبة، ٢٠٠٣، ص٢٢.
انظر ايضاً د. محمد متولي دكروري محمد. دراسة عن حماية المنافسة ومنع الاحتكار، قطاع مكتب الوزير الادارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، مجلد البحوث المالية، المجلد الأول، ٢٠٠٧، ص٩٣.

(ISSN : 2537 - 0758)

ومنذ ذلك الحين أصبحت الممارسات الاحتكارية غير التنافسية تنطوي علي أضرار ومخاطر جسيمة، ليست ذات أبعاد اقتصادية فحسب، وإنما ذات أبعاد اجتماعية وسياسية[٤]. وذلك لأن الشركة التي ترغب في السيطرة علي سوق منتج ما تلجأ في سبيل ذلك إلى اتخاذ كافة الوسائل الممكنة التي تتيح لها التخلص من المنافسين الموجودين في هذا السوق. بالإضافة إلى وضع العراقيل أمام ظهور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف التوصل إلى احتكار هذا السوق وقد يكون ذلك من خلال التسعير العدوانى أو الإغراق أو التوزاطؤ أو غير ذلك من الوسائل. فإذا ما استطاعت القضاء على المنافسة والمنافسين، وتمكنت من احتكار السوق، فإنها تعمل علي تخفيض الإنتاج وزيادة الأسعار لتغطية هامش ربحيتها دون الاهتمام بجودة المنتج. ولا شك فى أن القضاء علي المنافسة ومنع ظهور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يؤدي إلى فقد الكثير من الأيدي العاملة لأعمالها وبالتي انتشار البطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل وانتشار الفقر، وزيادة معدلات الجريمة، وكذلك انخفاض في مستوى الاستهلاك وانتشار الركود مما قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات سياسية[٥].

ولذلك فمع تزايد وتيرة عمليات تركز الإنتاج الصناعى لم يعد ينظر إلى الاحتكار على أنه استثناء، بل لعله أصبح بدرجة ما هو القاعدة. وبذلك سينظر إلى مهاجمته على أنها مهاجمة للنظام، وليس هناك كثيرون يتوقعون لهذا الهجوم أن ينجح أو يرغبون فى أن يتحقق له النجاح، وذلك إما لإرتباط مصالحهم الاقتصادية والسياسية بوجود مثل هذه الاحتكارات، وإما لانعدام ثقتهم فى الأنظمة السياسية الحاكمة. أو أن ما تسنه من قوانين

---

(4) Iron.millsterin: book review (Philip Areed and Donald f. Turnen: Antitrust law, Harvard alw review, wol 93,no 3, 1980 p 619.

Brain Atkinson, peios Boker and Babmilword, Eonomic, policy, Macmillan press. London 1996. p.40.

(٥) انظر د. أمل محمد شلبي. الحد من آليات الاحتكار، منع الاغراق، الاحتكار من الوجهة القانونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٦، ص٢٥. انظر أيضاً د. عمر محمد حماد، الاحتكار، المنافسة غير المشروعة، دراسة تحليلة مقارنة. رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص٧.

وتشريعات غير قادرة على مراقبة أو منع هذه التنظيمات أو لأنها تتواطىء بشكل أو بأخرمع تلك التنظيمات الاحتكارية[٦].

وفضلا عما سبق، فقد كان لانتشار المشروعات الكبيرة والاتحادات والكازتيلات الاحتكارية وازدياد قوتها. من ناحية، وتقهر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمامها من ناحية أخرى، نتائج خطيرة. ألقت بظلالها علي العديد من الموضوعات التي أثارت العديد من التساؤلات الهامة، ومن بين هذه التساؤلات:

١- ما هو أثر الممارسات الاحتكارية علي الإنتاج؟

٢- وما هو أثر الممارسات الاحتكارية علي العمالة؟

٣- وما هو أثر الممارسات الاحتكارية علي مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

٤- وما هي العلاقة بين الاحتكار والأزمات الاقتصادية؟

أهمية البحث

إن دراسة الآثار الاقتصادية المترتبة علي الممارسات الاحتكارية الضارة إنما لها أهمية كبيرة وذلك نظراً لتنامي ظاهرة العولمة وما صاحبها من ظهور موجة كبيرة من التركزات الاقتصادية أو انشاء اتحادات احتكارية بين المشروعات الكبيرة، وذلك في محاولة منها للسيطرة علي الأسواق الدولية والوطنية وغالباً ما يتسنى لها ذلك، وتصبح هذه المشروعات والشركات الداخلة في مثل هذه الاتحادات متمتعة بمركز مسيطر تستطيع من خلاله اعاقة أو تقييد أو حتى منع المنافسة في الأسواق محل الاحتكار. كما ترجع أهمية هذا البحث في تطرقه بصفه أساسية للإلمام بالبعد الاقتصادي والآثار الاقتصادية التي تفرزها الممارسات الاحتكارية سواء علي مستوى النشاط الإنتاجي أو علي مستوى الطبقة العمالية وأثر ذلك علي مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(٦) انظر: جون كينيث جالبريت. مرجع سابق، ص١٨٠.

(ISSN : 2537 - 0758)

منهج البحث

اعتمدت في هذا البحث علي تطبيق المنهج الوصفي والتحليلي والقائم علي رصد ظاهرة الممارسات الاحتكارية، وتحليل مختلف الآثار الاقتصادية المترتبة عليها مع بيان نتائجها، سواء علي مستوى العملية الإنتاجية في حد ذاتها أو علي مستوى العمالة وانعكاس ذلك علي مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطه في ظل سيطرة وهيمنة الكيانات الاحتكارية العملاقة.

الهدف من البحث

إن الهدف من هذا البحث، ليس التعرض لماهية الممارسات الاحتكارية الضارة أو إستعراض أنواعها أو كيفية تحققها علي أرض الواقع، وإن كان هذا الأمر لا مفر من التعرض له في هذا البحث، بمقدار ما يخدم هذا الموضوع. وإنما الهدف الأساسي هو التعرض للمارسات الاحتكارية الضارة من خلال إنعاكسها علي المجتمع. وهل هذه الممارسات الاحتكارية سوف تكون سبب لسعادة ورفاهية أفراد المجتمع، وسببا للرقي واقرار العدالة في توزيع الدخل القومي[٧] أم أنها سوف تكون سبباً في شقاء وبؤس الغالبية العظمة من أفراد المجتمع بسبب استئثار القليل من أفراده بمعظم الدخل القومي، وزيادة عدد العاطلين عن العمل، ومن ثم زيادة الألوف المؤلفة من الجائعين المنتظرين علي أمل الحصول علي لقمة عيش. وهل ستكون سبباً لزياده عدد المشردين في العراء. ولذا فإن الهدف من هذا البحث إجمالاً هو التركيز علي مختلف الآثار الاقتصادية للممارسات الاحتكارية الضارة من خلال إلقاء الضوء علي أثرها علي كل من العملية الإنتاجية، وأثرها

---

(٧) ذهب القلة من علماء الاقتصاد صوب الدفاع عن الاحتكار، وربما كان أشهرهم الاقتصادي النيمساوي الامريكي جوزيف شمبيتر. حيث قرر هذا الكاتب في نهاية الباب التاسع من كتابه المعنون باسم **Capitalism – socialism and Democracy**. والصادر في لندن عام ١٩٥٠، "أن الاحتكارات هي جهاز وأداة للرقي" راجع في ذلك الشأن د. زكريا أحمد نصر. تطور النظام الاقتصادي مقدمة لدراسة الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، مطبعة نهضة مصر، ١٩٦٤، ص٣٤٩.

علي العمالة، فضلاً عن دراسة أثر هذه الممارسات علي مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

خطة البحث

والواقع أن محاولة الإجابة علي الأسئلة المثارة سابقاً. يثير عديداً من القضايا النظرية والمنهجية، وتتطلب الدراسة الدقيقة للموضوع، معلومات أكثر وأفضل من تلك المتاحة حالياً في مصر. ولمناقشة وبحث هذا الموضوع سوف نقسم دراستنا لهذا البحث في الفصول التالية:

الفصل الأول: الاحتكار وأثره علي العملية الإنتاجية

الفصل الثاني: أثر الممارسات الاحتكارية علي العمالة.

الفصل الثالث: أثر الممارسات الاحتكارية علي مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الرابع: الاحتكار والأزمات الاقتصادية.

الفصل الأول

الاحتكار وأثره علي العملية الإنتاجية

يقصد الإنتاج بمفهومه الواسع "كل عملية تؤدي إلى إيجاد أو زيادة منفعة سواء كانت مادية أو معنوية[٨]. أما مفهومه الضيق فيقصد به" تلك الحلقة من النشاط الاقتصادي المتمثلة في إنتاج سلعة أو خدمة معينة وذلك باستخدام عناصر الإنتاج ضمن إطار زمني محدد[٩].

وإذا كانت المنافسة الكاملة هي الأساس في ممارسة النشاط الاقتصادي والضمانة الأساسية في إقرار المنافسة العادلة بين المشروعات[١٠] إلا أنها إنهارت منذ الربع الأخير

---

(٨) د. عبد الحفيظ عبد الله عيد. مبادئ الاقتصاد (الإنتاج والقيمة والتوزيع)، دار التعاون للطباعة، ٢٠٠٦، ص١٤٣.

(٩) د. محمد مطرود السميران. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتكار، بدون ناشر، ٢٠١٠، ص٣٢.

(١٠) الأسواق التنافسية ليست نظاماً تلقائياً- يسود دون حاجه إلى تدخل الدولة، إنما هو نظام شأنه شأن كافة الانظمة الاجتماعية في حاجه إلى الدفاع عنه وللحفاظ عليه. نظام يحتاج إلى سلوك

(ISSN : 2537 - 0758)

من القرن ١٩[١١] لتفسح المجال أمام نوع آخر من المنافسة، وهي المنافسة الاحتكارية. بسبب شيوع ظاهرة المشروعات الكبيرة والمؤسسات الاحتكارية التي تسعى إلى التركز[١٢]

السلطات العامة موقفاً إيجابياً يغاير تماماً ما جرت عليه عادة الدول من تحبيذ شفهي للمنافسة وتدعيم فعلي للاحتكار انظر د. زكريا أحمد نصر. مرجع سابق، ص٣٥٨.

(١١) ذهب البعض إلى القول بأن المنافسة شديدة الارتباط بالحياة الاجتماعية وأنها عظيمة راقية، وكما أنه لا يمكن إخفاء نور الشمس فلا يصح تحريم أو تقييد المنافسة التي هي للصناعة كالشمس للطبيعة. وذلك لما لها من مزايا عديدة لا يمكن إنكارها، فالمنافسة عندهم تحفظ التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بمباشرة حركة الأسوق التي يجتمع فيها المنتج والمستهلك. وكذلك فإن المنافسة تخفض الأسعار، لان الآلات الميكانيكية سهلت الإنتاج وخفضت نفقاته، كذلك تقضي المنافسة علي الصناعات الرديئة وتعضد المتقنة منها، فهي دواء لتطهير الصناعات من الفاسد منها فتشل حركتها حتى تتواري عن الأنظار، ولا يجسر علي الدخول في الاسواق، فلا يعرض فيها إلا الطيب من الصناعات التي تستطيع مجاراة المنافسة. فضلا عن حماية المستهلك والعمل علي تحقيق كفاءة توزيع الموارد، وتكافؤ فرص الدخول إلى السوق ومنع التحالفات والترتيبات الضارة بها وضبط عمليات التركيز الاقتصادي لضمان عدم إضعاف المنافسة في قطاع معين.

بينما ذهب البعض الآخر إلى الاعتراض علي مزايا المنافسة وأعبتروها من عيوبها فهي:

أولاً: لا تحفظ التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، لأن التوازن الناشيء عن تموجات العرض والطلب ليس نظامياً، أي أنه لا يسير حسب قانون عام ثابت، وهذا التوازن غير مضمون دائما خصوصاً إذا كثر الإنتاج بفضل انتشار الصناعات الكبيرة واتساع دائرة الأسواق التي يجتمع فيها المنتج والمستهلك.

ثانياً: لا تساعد المنافسة علي تحسين الصناعات بل أنها تفسدها وتهدم الصالح منها، لأن المنتج الذي لا يستطيع مجاراة تيار المنافسة، ولا يرغب في تغيير صناعته يسعى في استبدال المواد الغالية والمتينة بمواد أولية أخرى وضيعة، ولقد أساء أصحاب الصناعات استعمال قانون الإستعاضة، لأنهم أستعاضوا الصال بالطالح والجيد بالفاسد. ولا شك أن سريان هذه الروح السيئة في نفوس العمال قد أضر بالصناعات ولم يدفعم إلى التحايل علي هذا القانون الاقتصادي إلا شدة إنتشار المنافسة ورغبة أصحاب الأموال في عدم ضياع رؤوس أموالهم ومن هنا انتشر الغش والتلاعب في الصناعات فأصبح من الممكن صنع نبيذ جيد من غير أن يدخله عصير العنب، وصنع المربى دون أن تدخلها الفواكه أو السكر.

ثالثاً: أصبحت المنافسة ضارة بمصالح العمال، لأنها عبارة عن نظام للإبادة، لأن تخفيض الاسعار يستلزم تخفيض مصاريف الانتاج، ولا يمكن ذلك دون المساس بأجور العمال، ولذلك يلجأ أصحاب

والتكتل مثل الترست والكارتل[١٣] والتي كان من أثرها القضاء علي صغار المنتجين وأخراجهم من السوق[١٤]. وفرض السيطرة الاحتكارية على الانتاج والسوق معا. بحيث

الصناعات إلى هذا الباب توصلاً إلى زيادة أرباحهم. وكذلك تضر المنافسة بطبقة العمال لأنها تجبر أصحاب المصانع على زيادة عدد ساعات العمل، واستخدام النساء والأطفال في شركاتهم بأجور مخفضة لتقليل نفقات الإنتاج فتزداد أرباحهم.

رابعاً: تحتم المنافسة نفسها علي المتنافسين أن يبتلع بعضهم صناعة بعض إلى أن تتلاشى ويحل محلها نظام الاحتكار الفعلي mompole de fait، إذ يسقط من الصناعات التي تدخل في ميدان المنافسة ما لا يقوى علي مقاومة هذا التيار الشديد. وذلك لأن كثيرا من أصحاب المشروعات الكبيرة يلجأون إلى طرق شيطانية لقتل صناعات غيرهم فأحياناً يكتفون بالربح القليل، ومنهم من لا يطلب ربحاً مطلقاً، ومنهم من يبيع بضاعته في أول الأمر بخسارة حتى إذا ما تمكن من قتل صناعات منافسيه رفع أسعار إنتاجه، حيث صار حراً وحيداً في تحديد سعر سلعته، وربما بقى في ميدان المنافسة عدد قليل من أصحاب الشركات وعندئذ يتفقون فيما بينهم علي احتكار السوق أو لتعويض ما ضحوا به من أموال وما فاتهم من كسب. مزيد من التفاصيل راجع:

د. حسن علي الرفاعي. خلاصة الاقتصاد السياسي، يناير ١٩٢٨، ص٢٤٢.

د. محمد أنور حامد علي. حماية المنافسة المشروعة في ضوء منع الاحتكار والاغراق، دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية، والقانون الوضعي. دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، ص١٥.

د محمد الأمير وهبه. صور الخطأ في دعوى المنافسة غير المشروعة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق. جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص٣.

د. سامح منصور أبو المجد علي. حماية المستهلك في إطار سياسات المنافسة ومنع الاحتكار، دراسة مقارنة وتطبيقية علي صناعتي الحديد والصلب والاسمنت في مصر، رسالة دكتوراه. كلية الحقوق. جامعة المنوفية، ٢٠١٢، ص٤٦.

(١٢) يقصد بظاهرة التركز Concentration اتجاه عوامل الإنتاج نحو التجمع في مشروع واحد أو في عدد قليل بدلاً من من تشتتها في مشروعا ت كثيرة، بحيث تزداد حصة المشروعات الكبيرة من الناتج الكلي بالنسبة إلى المشروعات الصغيرة. مزيد من التفصيل انظر د. عبد الباسط وفا، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، بدون تاريخ، ص٤٩٢.

(١٣) يعد الكارتل من أسوء صور الاحتكار الحديث، حيث يمتد أذاه إلى أكثر شعوب الأرض فيكون حافزاً علي الاستعمار، ويصبح هذا الشكل من أشكال الاحتكار من أقوى ركائزه. انظر د. مسلم ابراهيم عبد الرؤوف. نظرية الإقالة في الفقه الاسلامي. رسالة دكتوراه– بكلية الشريعة والقانون، ١٩٨٣، ص٤٣٠.

(ISSN : 2537 - 0758)

أصبح الانتاج يسيطر عليه عدد قليل من الشركات الاحتكارية. ولذلك فقد زاد اهتمام السلطات الامريكية منذ سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر بحركة الاتحادات والكارتيلات التى تنامت بسرعة فى هذه الفترة. بحيث أصبح الاحتكار هو القاعدة العامة وليس المنافسة. وكانت الحالة الظاهرة حالة شركة ستاندر أوبل. حيث لم تكتفى بتحقيق اتحاد بين المتنافسين السابقين فى عام ١٨٧٩، بل أنها لم تتردد فى خفض أسعار البنزين وتحمل خسائر محلية لتقضى على المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية غير التابعة لها، وبعد أن تحقق لها ما أرادت، عمدت إلى رفع الاسعار لتعويض ما تحملته من خسائر. وادت هذه الاعمال العدوانية، سواء ضد المنافسة بصفة عامة أو ضد المنافسن المحتملين للشركات الاحتكارية إلى قيام السلطات فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى اصدار قانون التجارة بين الولايات المتحدة فى عام ١٨٧٩، والذى سعى إلى حظر أسوء مظاهر الاتحاد بين الشركات، وما قد يترتب عليه من تحديد للأَسعار بيضر بالمنافسة أو المنافسين المحتملين، أو الحاليين[١٥].

وقد زدادت قوة وسيطرت هذه الاحتكارات على الانتاج فى الوقت الحالى، ومن الدلائل الشاهدة على ذلك ما اعلنته مجلة فورشن فى نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين من وجود ما يقرب من ٥٠٠ مشروع تملك ثروات توازي ما تمتلكه الكثير من الدول، وتسيطر علي نحو ٤٥% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وهو ما يعادل ٩٤% من الناتج المحلي الإجمالي لكل بلدان العالم الثالث، وتستخدم هذه المشروعات نحو ٢٦,٨ مليون عامل وتحقق أرباح هائلة تقدر بنحو ٤٥٢,١ مليار دولار أمريكي، وقد احتلت شركة جنرال موتورز المرتبة الأولى بين الخمسمائة شركة التي شملتها الدراسة. بإجمالي إيرادات ١٧٨,٢ مليار دولار أي ما يعادل مرتين وثلث الناتج المحلي

---

(١٤) ظن بعد الكتاب الرأسماليين أن انتشار التكتلات بين المشروعات، يؤدي إلى استباعد الأزمات الاقتصادية، وذلك عن طريق نوع من التخطيط الرأسمالي، بينما يرى الفكر الشيوعي أن هذه التكتلات هي التي تؤدي إلى زيادة الاضطراب علي الإنتاج الرأسمالي. انظر د. أنور اسماعيل الهواري. مبادئ علم الاقتصاد (١٩٨٠)، ص٢٤٨.

(١٥) انظر: جون كينيث جالبريت. مرجع سابق، ص١٧٧، ص١٧٨.

الإجمالي في مصر. فيما حققت أصغر شركة في مجموعه صن إيرادات قدرها ٩,٩ مليار دولار[١٦]. وتأكيداً لما سبق أشارت العديد من الإحصائيات الحديثة بوضوح إلى وجود ما يقرب أيضا من ٥٠٠ شركة كبرى علي مستوى العالم، تملك أكثر من ٤٠ ألف فرع موزع في الخارج، برأسمال يقدر بـ٥٥٠٠ مليار دولار[١٧] وهي تسيطر تقريبا علي ثلثي (٣/٢) التجارة العالمية. كما تتم ثلث (٣/١) المبادلات الدولية بين فروع هذه الشركات نفسها، وتقدر قيمة المبادلات البينية بـ١٦٠٠ مليار دولار سنوياً. وكانت هذه الشركات فى عام ٢٠٠٥، توظف نحو ٦٢ مليون عامل، وتصدر ما يقرب من ٤ تريليون دولار، أى ما يعادل ثلث الصادرات العالمية[١٨]. وهذا الوضع يعبر بوضوح عن تنامي ظاهرة الاحتكارات الدولية ولا سيما في المجال الصناعي والتجاري والمالي للشركات دولية النشاط والبنوك متعددة الجنسيات[١٩].

وتجدر الإشارة أيضاً أن معظم رؤوس الأموال الدولية تتركز في البلدان الرأسمالية المتطورة، وعلي العكس من ذلك نلاحظ أيضاً تدفق معاكس لرؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة، علي شكل تسديدات لخدمات الديون وتحويل لأرباح الشركات الدولية، فعلي سبيل المثال فإن قطاع البترول يعرف هذه الظاهرة بصورة واضحة جلية، إذ تشهد الشركات البترولية العالمية تمركز واضح بفضل استحواذها علي أموال ضخمة وامتلاكها لقدرات تكنولوجية ضخمة[٢٠].

---

(١٦) د. عبد الباسط وفا. الاقتصاد السياسي. دار النهضة العربية، بدون تاريخ، ص٢٠٢.

(١٧) ذهب أحد الباحين إلى القول بأن (عشرة أيام كانت كافية لشركة أيكسون Exxon العالمية للبترول، والتي يبلغ رأسمالها ٩٣ مليار دولار، لترصد مبلغ ٧٧ مليار دولار وابتلاع الشركة العالمية موبيل Mobil. انظر د. عبد الحميد قروي. انعكاسات العولمة علي مسألة البطالة والتشغيل وموقف التيارات النيوليبرالية. مقال منشور بمجلة حوليات. جامعة الجزائر ٢٠٠٠، ص٧.

(18) Unctad.world investment report. FDI. From developing and Transition Economies implications for development.U.N. New York. 2006.p.54.

(19) Nouveau dictionnaire economique et social ,ED. sociales, 1981, p.437.

(٢٠) انظر د. عبد الحميد قرومي. مرجع سابق، ص٧.

(ISSN : 2537 - 0758)

– وفضلا عن التركز الاحتكاري فقد شهد العالم ظاهرة أخرى من التركز الاندماجي بين الشركات الكبرى. والتي تميل إلى اتخاذ الشكل الهرمي بين بعضها البعض، حتى أطلقت الكتابات المتخصصة علي عقد الثمانينات القرن العشرين بعقد الصفقات الكبرى نتيجة شراء بعض الشركات العالمية في مجال الطاقة لشركات متماثلة لها في مجالات آخرى بخلاف الطاقة[٢١]. كما تشير أغلب الكتابات الاقتصادية أيضا إلى عمليات الاندماج والاستحواذات لها أثر بالغ على المنافسة، سواء على المستوى المحلى أو على الصعيد العالمى. حيث يمكن أن تؤدى حركة الاندماجات إلى الحد من المنافسة مع ما قد يستتبعه ذلك من أثار ضارة سواء على المستهلك أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يعتبر الاندماج من أهم أليات تكوين الاحتكارات، بما يسببه ذلك من تكوين كيانات عملاقة تستطيع أن تسيطر على سوق السلعة المحتكرة من ناحية[٢٢]. وعلى إحداث تغييرات مؤكدة فى هيكل ودرجة التركز فى السوق. فالاستحواذ قد يؤدى إلى زيادة التركز فى السوق، ولعل ما يدلل على صحة ذلك، هو ما حدث عندما استحوذت شركة Nestl فى عام ١٩٨٩ على واحدة من أكبر شركات الشيكولاته فى المملكة المتحدة وهى شركة Rowntree وهو ما أدى إلى تعزيز وضع شركة Nestle فى السوق وقلل عدد المنافسين من أربعة شركات إلى ثلاث شركات. مما أدى إلى زيادة درجة التركز فى السوق. بينما أدى دخول شركة Mars الأمريكية إلى السوق الانجليزى عن طريق الاستحواذ على شركة Unileveer الانجليزية إلى تقليل درجة التركز فى السوق[٢٣]. ولذلك يمكن القول بان التركيز وإن كان فى حد ذاته لا يمكن الربط بينه وبين عدم المنافسة، إلا أنه من العوامل المشجعة على انتهاج الممارسات الاحتكارية

(٢١) انظر د. عبد الباسط وفا. مرجع سابق، ص٢٠٢، د. لينا حسن ذكى. قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار، دراسة مقارنة في القانون المصري، والفرنسي والأوربي، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ص٢٥٥.

(٢٢) د. سامى سلامة نعمان. الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨، ص١٥٩.

(٢٣) د. سامى سلامة نعمان، مرجع سابق، ص١٦١.

– Sutton. J Sunkcosts and Market Sttructuure Combrridge Uniiversity press. 1991. p.44.

غير التنافسية التى تضر بدرجة التنافس فى السوق[٢٤]. ولذلك فأني أعتقد أن هذا الوضع يقضي علي نظرية صوابية نظام السوق الحر والنظام التنافسي القائم نظرياً في عالم الاحتكارات والتكتلات الاقتصادية العملاقة.

وتتعدد دوافع الشركات دولية النشاط إلى مزيد من عمليات الاندماجات الاقتصادية، فتنحصر إما فى رغبة الشركات فى تعزيز مكانتها داخل السوق فى مواجهة شركات أخرى منافسة سواء على المستوى المحلى أو الاقليمى أو الدولى، بهدف منافستها أو اخراجها من السوق أو القضاء عليها. وقد يكون الدافع وراء الاندماج هو ارتفاع تكاليف أنشطة البحث والابتكار، وقد يكون الهدف من الاندماج هو الحصول على تكنولوجيا جديدة متوافرة لدى الشركة المراد الاستحواذ عليها أو تخفيض النفقات أو توزيع المخاطر[٢٥].

وقبل التعرض لأثر الممارسات الاحتكارية علي الإنتاج[٢٦]. يجدر بنا أن نشير إلى ما طرحته بعد الكتابات من مزايا وعيوب لنظام الاحتكار، من المضار والمسالب علي الإنتاج. ومقابل ذلك توجد بعض المزايا المتعلقة بالإنتاج.

---

(24) Driffield. Nigel «Innword investmentand host country Market structure: the cose of the U.K. Review of industrial organization. 2001. p.363.p.378.

(25) Unctad.world investment report. cross– border mergers and Acqucisittion and development.New York and Genvea. 2000.pp237.

- Amy I.palo. and Mansour Javidam. Mergers and Acqucisittion: creating integrative knowledge. Blockwell. 2000. p.33.

(٢٦) يعرف الإنتاج بأنه تفاعل يحدث بين الطبيعة والانسان، يحصل من خلاله الانسان علي الوسائل المادية والخدمات يستخدمها في اشباع الحاجات. وكان الفكر الاقتصادي القديم يرى أن الإنتاج هو خلق للماده، وكان لا يعتبر الإنتاج غير المادي أي الخدمات إنتاجاً. بل حصر الإنتاج في الإنتاج المادي دون المعنوي. أما الفكر الحديث فيرى أن الإنتاج هو خلق المنفعة أو زيادتها، وعلي ذلك فالإنتاج طبقاً للفكر الحديث يشمل لإنتاج المادي وغير المادي، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام، هو هل يجري الاحتكار في الخدمات، كما يجري في السلع؟

– والخدمات هي المنافع التي يحتاج إليها الناس وتعود عليهم بالنفع ويختص بتقديمها أصحاب مهن معينة أو مكاتب أو شركات مثل خدمات المياه والكهرباء والغاز والاتصالات. فماذا لو أحتكرت

(ISSN : 2537 - 0758)

فأما المزايا فقد قيل بأن الاحتكار يدعو إلى التناسق في الإنتاج بدلاً من التطاحن الذي يسود نظام المنافسة. كما يقود الاحتكار إلى وحدة القيادة في الإنتاج، ويقضي علي ما يصاحب تعدد المشروعات من تبديد قوي الإنتاج أو علي الأقل يقلل منها فيؤدي هذا من جهة إلى تقليل نفقات الإنتاج، وإلى تجنب أزمات الإفراط في الإنتاج من جهة أخرى. كما يقضي الاحتكار علي الغش والذي يتحقق نتيجة المنافسة بين صغار المنتجين[٢٧].

أما عن عيوب الاحتكار فيمكن إجمالها في أنه بالنظر إلى ما تتمتع به المشروعات الاحتكارية من مركز احتكاري يمكنه من السيطرة علي المصادر الأولية من الخدمات، وتمنحها مزايا الإنتاج الكبير[٢٨] فنستطيع القضاء علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإحلال محلها في جزء كبير من قطاعات الاقتصاد القومي، وتكون النتيجة الطبيعية لذلك، هي أن نضعف قوى المنافسة بدرجة خطيرة، وقد تصل إلى حد الاختفاء التام، وبذلك تختفي أيضاً حاجه المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة إلى إدخال

شركة أو مؤسسة ما نقل الأشخاص أو احتكرت تقديم مثل تلك الخدمات. ونقول أن الاحتكار يمتد ليشمل هذه الخدمات إذا غالا أصحابها في السعر وتواطأوا علي الاضرار بالمستهلكين، فالاحتكار يشمل كل شيء يضر بالناس حبسه، ومن ثم يجب علي ولي الأمر في البلاد أن يجبر مقدموا الخدمات علي تقديمها بثمن المثل إذا علم بتعنتهم وإضرارهم بالناس، ومن ثم يسحب الاحتكار علي أي فرد أو هيئة أو مجموعة من الهيئات أو الشركات تنفرد بتقديم خدمة معينة للناس ومنع غيرهم من القيام بمثل ذلك. إذ لا فرق بين احتكار سلعة أو خدمة من الخدمات. مزيد من التفاصيل يراجع:

- د. أنور اسماعيل الهواري. مبادئ علم الاقتصاد، ١٩٨٠، ص١٣٣ إلى ص١٣٦.
- د. محمد أنور أبو زيد الأمير. الاحتكار ومعالجته في الفقه الاسلامي، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧، ص٣٦.

(٢٧) انظر د. أحمد محمد ابراهيم. الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٥، ص٢٠١.

(٢٨) انظر. د. رفعت العوضي. نظرية التوزيع، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، سنة ١٩٧٤، ص١٢٥. انظر كذلك د. محفوظ مظلوم. مبادئ الاقتصاد التحليلي. دار المعارف بمصر، سنة ١٩٩٢، ص٣١٤، ٣١٥.

التجديدات إلا بعد أن يتم استهلاك رأس المال القديم، اللهم إلا إذا كان إدخال هذه التجديدات سيؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج بدرجة كبيرة، بحيث تكفي لتعويض الانخافض الذي يحدث لرأس المال المستثمر[٢٩].

وكذلك الحال فإن الاحتكار لا يدعو إلى التقدم الصناعي، فالمحتكر وهو بمأمن عن مناوأة غيره من المنتجين لا يهتم بتجديد وسائل إنتاجه أو تحسينها[٣٠] كما يقيد امكانيات الخيار لدى المستهلكين من ناحية. وفي تحديد ثمن السلعة من ناحية أخرى[٣١]. وهذه

([٢٩]) انظر د. اسماعيل محمد هاشم. المدخل إلى أساسيات الاقتصاد، الطبعة الأولى دار المعارف، ١٩٦٣، ص٤٣.

([٣٠]) يحاول البعض الدفاع عن الاحتكارت بالادعاء بأن تزايد سلطة وقوة الاحتكارت وتوسعها يؤدي إلى زيادة فاعلية الإنتاج، والحقيقة هي أن ارتفاع درجة الاحتكار يساعد على رفع الاسعار الاحتكارية، ويصبح الاحتكار في كثير من الأحيان كابحاً ومانعاً للتقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاج، وسببا للكساد والركود، فالاسعار الاحتكارية تقلل حوافز التقدم التكنولوجي. فالاحتكار ظاهرة مدمرة لأي نظام إقتصادي، فالاحتكار يدمر الابتكار. والمبتكرون يحاربون فكريا وعملياً حتى لا تظهر منتجات ومؤسسات جديدة تنافس المحتكر، الأمر الذي يتسبب في انهيار التقدم وتراجع التنمية، وفقد القوى البشرية المبدعة لقدرتها علي الابتكار، مما يؤدي إلى تردي القوى الإنتاجية والثقافية الداخلية.

– وتشهد علي ذلك بعد الإحصائيات التي تؤكد بأن التكنولوجيا المستخدمة في بعض القطاعات الاحتكارية العالمية، ليست أفضل بكثر مما كانت عليه قبل عشرين أو أربعين عاماً. وحسب معطيات الشركة الأمريكية (ماركوي هيل) أن نسبة الآلات التي يبلغ عمرها عشر سنوات فأكثر كانت ٤٤% عام ١٩٢٥ وأصبحت ٥٢% عام ١٩٣٠، ٧٢% عام ١٩٤٠ و٥٥% عام ١٩٥٣ و٦٠ % عام ١٩٥٨ و٦٤% عام ١٩٦٣. ومزيد من التفصيل انظر د. أحمد مصطفى عفيفي. الاحتكار وموقف الشريكة الاسلامية منه في إطار العلاقات الاقتصادية المعاصرة، مكتبة وهبه، ٢٠٠٣، ص٢٢. انظر كذلك د. حسين علي الرفاعي. خلاصة الاقتصادي السياسي. مرجع سابق، ص٢٤٨.

([٣١]) وهذا ما دعا الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة الامريكة ونحو ٢٠ ولاية أخرى في عام ١٩٩٨ إلى مطاردة الترستات العملاقة، وعلي الاخص ترستات شركتي bill gates, Microsoft corp. فالبنسبة لشركة Microsoft corp تلك الشركة المسيطرة علي شاشات الكمبيوتر عبر نظام تسيير الكمبيوترات الشخصية P.C ويندوز windows الذي تمكله الشركة. والذي يحتل طبقاً لتقديرات الحكومة الفيدرالية نسبة تقارب علي ٩٠% من الكمبيوترات الشخصية في العالم، فقد رأت الحكومة

(ISSN : 2537 - 0758)

المساوئ أكثر ظهورا في الاحتكارات العامة منها في الاحتكارات الخاصة(٣٢). كما أنها أكبر درجة في الاحتكارات القانونية منها في الاحتكارات الفعلية(٣٣).

الفيدرالية معها العشرون ولاية، أن ذلك له دلالات خطيرة علي اعتبار أن هذا الجهاز الصغير أصبح يمثل النفاذ إلى الطريق الرحب للمعلومات، وليس من العدل أن تسيطر عليه شركة واحده، وكذلك قدرت الحكومة أن شركة Microsoft corp، قد تجاوزت حدودها باستخدامها كافة المناورات التي تعاكس سياسة المنافسة لزيادة نفقات منافسيها، ولا شك أن تلك الأفعال تعرقل الابتكارت وتقيد إمكانيات الخيار لدى المستهلكين، ولذا أعلنت الحكومة أنها ستتدخل في هذا القطاع، ولا شك أن هذا التدخل يمثل تراجعاً من الحكومة الأمريكية لصالح الدولة، وصالح المستهلكين ولصالح صناعة الكمبيوتر الشخصي ذاتها، بالحفاظ علي الآفاق التنافسية المطلوبة فيه.

- هذا وقد بلغ توغل سلطات الحكومة الأمريكية في صناعة المعلومات إلى الحد الذي أضطر معه رئيس شركة ميكروسوفت وأحد مؤسسيها إلى إعلان التضجر من هذا التدخل مؤكداً علي أنه سيفضي إلى تقديم خدمة سيئة للمستهلكين. كما أصدرت المفوضية الأوربية قرارا في مارس ٢٠٠٤ خلص إلى أن شركة ميكروسوفت قد انتهكت شروط سيطرتها علي السوق، بأن أقصت المنافسين عن طريق حجب معلومات كانت ستتيح لهم عمل برمجيات متوافقة مع نظام تشغيل ويندوز الخاص بشركة ميكروسوفت واسع الانتشار بنفس مقدار توافق برمجيات ميكروسوفت نفسها. وطلب القرار من الشركة بضرورة الكشف عن معلومات مفصله تتيح للشركات الاخرى المنافسة التي لا تستخدم أنظمة تشغيل ميكروسوفت أي تعمل جنب إلى جنب في أجهزة الكمبيوتر التي تعمل بنظام ويندوز وأجهزة التخديم التابعة للشركة. وفرضت عليها غرامة بلغت ٤٩٧ مليون يورو. انظر د. عبد الباسط وفا. سياسة تحطيم المشروعات من خلال الاسعار. وانعكاساتها علي الأسواق التنافسية. دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص١١٣. مزيد من التفصيل حول قضية مايكروسوف، انظر د. محمد سليمان غريب. الاحتكار والمنافسة غير المشروعة. دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص١٥٨ وما بعدها. انظر كذلك د. فتحي الجلوي. الاحتكار المحظور وتأثيره علي حرية التجارة.، دراسة قانونية مقارنة، رسالة دكتوراه. كلية الحقوق. جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص١١٣.

(٣٢) والدليل علي ذلك أن الأوضاع الاحتكارية في الاقتصاد المصري طوال فترة ما قبل ثورة ١٩٥٢، ساهمت بشكل كبير في تفاقم الأزمة المجتمعية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأتسمت هذه الفترة بسيادة إحتكار الرأسمالية الحاكمة. وكان من نتيجة ثورة ١٩٥٢ التأكيد علي الدور المركزي للدولة المصرية في الاقتصاد فترتب علي ذلك انتقال الاحتكار من احتكار الرأسمالية الحاكمة إلى احتكار الدولة. وتزايد دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي المصري. وارتبط أكثر بسياسات

وتوجهات الدولة في تدعيم الاستقلال السياسي والاقتصادي وتحقق التعبئة للموارد العامة بهدف زيادة وتدعيم الاستثمارات في النشاط الاقتصادي- وفي ظل هذه التوجهات- أخذت سيطرة الدولة علي النشاط الأقتصادي من خلال القطاع العام تتزايد بمرور الوقت، حيث أصبحت الدولة تحتكر بشكل كامل المرافق العامة من كهرباء ومياه وغاز واتصالات وسكك حديدة. وأصبح القطاع العام يسيطر علي أكثر من ٧٠% من النشاط الصناعي، وعلي ٧٥% من قطاع البترول وعلي ٧٠% من قطاع المال وتأمين وعلي ٥٠% من الخدمات الاجتماعية، وكان أقل القطاعات التي يساهم فيها القطاع العام هو قطاع الزراعة حيث لا تتجاوز نسبة مساهمة الدولة فيه عن ١,٥% وفي المجال الصناعي احتكرت الدولة بعض الصناعات بالكامل مثل صناعة السكر كما احتكرت الدولة أكثر من ٩٩% من حجم إنتاج الاسمنت والحديد الصلب والأسمدة والأدوية والغزل والنسيج، حيث كان ناتج القطاع العام من هذه الصناعات خلال هذه المرحلة لا يقل عن ٩٠% من جملة الناتج القومي المصري. ولا يخفى على أحد ما ترتب علي هذا الاحتكار العام من مساوىء أهمها تدهور مصانع هذه الصناعات ولا سيما صناعة الغزل والنسيج والتي يسيطر عليها القطاع العام نتيجة التقادم الفني للآلات وضعف مستوى العمالة وعدم قدرتها علي التعامل مع التكنولجيا المتقدمة واتجاه العمالة المدربة إلى العمال بالمصانع الاستثمارية وقد درج الاقتصاديون لفترة طويلة علي النظر إلى القطاع العام كأداة تحويلية أكثر كفاءة وأعمق أثرا من الضرائب غير أن غالبية الدراسات المتعمقة التي تناولت أثر القطاع العام في إعادة توزيع الدخل القومي، قد انتهت إلى نتيجة عكسية، وهي أن السياسات التي يدار بها القطاع العام في دول العالم الثالث على وجه الخصوص تؤدي إلى تحويل الدخول من الفقراء إلى الأغنياء وليس العكس. ولذلك نؤكد هنا أيضاً علي أن الاحتكار الحكومي للمؤسسات والمرافق الاقتصادية يعلب دوراً مساعداً في سوء توجيه الموارد الاقتصادية العامة، فتقل درجة الشفافية التي تحيط بهذه التصرفات بالمقارنة باقتصاد السوق. ومع ذلك فإن قيام السلطات العامة في كثرا من البلدان بإدارة مشروعات النقل والغاز والكهرباء والمياه والبريد أو ما يطلق عليه الاحتكارات العامة هو أمر لا غضاضه فيه، فاذا كان النظام السياسي القائم فيه كفئا لاعتبر احسن حلاً لتنظيم الاحتكار ومراقبته، وهو ضعها تحت تصرف الدولة، ولكن عندما يكون النظام السياسي القائم سيئاً أو فاسداً أو حتى كان أميناً في غير كفاءه، فأن إدراة هذه المشروعات بواسطة الدولة تعتبر نقمة لا محالة، ولا تؤدي إلى خدمة المجتمع، فإدارة المشروعات الاحتكارية إنما يحركها ضمن ما يحركها عامل الربح، فعندما تقدر جميع الخدمات والتبعات تقديراً ممتازاً وكفئاً، فإن الحكومة سوف تحافظ علي أن تقدم أقصى كمية إنتاج ممكنة والتي عندها يحصل المشروع علي الأرباح العاية فقط. أما إذا حصلت الدولة علي مستوى أقل من الأرباح العادية فإنما ذلك يكون علي حساب الاسراف في الموارد الاقتصادية أو استعمال طرق إنتاجية قديمة أو عتيقة، وقد يكون عدم تحقيق أرباح في بعض المشروعات العامة

(ISSN : 2537 - 0758)

ومع تزايد درجة التخصص وتقسيم العمل الدولي وانعكاس ذلك علي التجارة الدولية فإن كل دولة تقريبا تجد نفسها غالباً في مركز المستهلك. أمام الدول الأخرى. بينما تكون الدول الأخرى في مركز البائع. وهذا يعني أن ما يحدث في أسواق الدول الأخيرة (مركز البائع) من اندماجات يؤثر علي المنافسة في أسواق الدول التي تكون في مركز المستهلك أو التي تنتج لنفس النوعية من المنتجات أو السلع. وهذا الاجراء قد لا يؤثر علي المنافسة في أسواق الدولة المستهلكة فحسب، ولكن قد يؤدي إلى آثار سلبية خطيرة علي الأسواق الدولية بصفة عامة، فضلا عن تأثيرة أيضاً علي عمليات الابتكار والتجديد في هذا المجال علي المستوى الدولي[٣٤]. وأما عن الآثار الاقتصادية

ليس لفساد القائمين علي الإدارة فقط، إذ قد يكون ذلك راجعاً إلى أخطاء في التقدير والتنبؤ الاقتصادي السليم. مزيد من التفصيل يرجى مراجعة:

- وزارة التخطيط الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأعوادم ١٩٩٢/١٩٩٣-١٩٩٦/١٩٩٧، المجلد الأول، أبريل ١٩٩٢.
- د. سمير أبو العينين. آثار الخصخصة علي الاحتكار في مصر. مذكرة خارجية رقم ٥٨٨، معهد التخطيط القومي. سبتمبر ١٩٩٥.
- د. احمد جمال الدين موسى. الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة علي خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام، ٢٠٠٤ ص٢٢، ص٢٤.
- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري دراسة عن سوق صناعة غزل القطن في مصر- إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي. اكتوبر ٢٠١٠، ص١٠.
- د. اسماعيل محمد هاشم. المدخل إلى أساسيات الاقتصاد والتحليل، الطبعة الأولى، دار المعارف ١٩٦٣، ص٤٣.
- معهد التخطيط القومي الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٧٦ سبتمبر ١٩٩٢.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي، أعداد مختلفة.
- د. سامح منصور أبو المجد علي، مرج سابق، ص٢٠٢.

(٣٣) انظر د. أحمد محمد ابراهيم. مرجع سابق، ص٢٩٨.

(٣٤) ولعل أفضل شاهد علي ذلك ما حدث في المانيا عندما اعترضت سلطات المنافسة الألمانية علي قيام شركة ألمانية متخصصة في إنتاج عجلات القيادة وصناديق نقل الحركة للسيارات بالسيطرة علي قسم صناديق نقل الحركة للسيارات في شركة تعمل بالولايات المتحدة الامريكية، حيث رأت

للممارسات الاحتكارية، فيمكن إيضاحها من خلال تقسيم دراستنا في هذا الفصل إلى المباحث الخمسة التالية:

المبحث الأول: أثر الممارسات الاحتكارية علي الإنتاج.

المبحث الثاني: الممارسات الاحتكارية وعدم الستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

المبحث الثالث: الاحتكار وعدم جودة المنتجات.

المبحث الرابع: الاحتكار وخلق الازمات وعدم الترشيد في الاستهلاك.

المبحث الخامس: أثر الممارسات الاحتكارية علي السوق.

المبحث الأول

أثر الممارسات الاحتكارية علي الإنتاج

– يقصد بالإنتاج أو بالنشاط الإنتاجي عملية خلق الأموال والخدمات سواء كانت إنتاجية أم استهلاكية. ولهذا فإنه يطلق علي كل ما ينتجه الإنسان من سلعة أو خدمة اسم منتج وعلي السلع والخدمات اسم منتجات[٣٥].

سلطات المنافسة الالمانية أن هذه الممارسة من شأنها إلحاق الضرر بالمنافسة الدولية، بسبب المركز المهيمن للشركتين في الأسواق العالمية، وهو ما سيؤثر علي الأسواق الألمانية بهذا المنتج، ولاقى هذا الاعتراض تأييداً من وزارة العدل الأمريكية. حيث رأت هي الأخرى أن إتمام هذا الاستحواذ لا يؤثر علي المنافسة في الأسواق الأمريكية فحسب، ولكن سيؤدي إلى آثار سلبية علي الأسواق الدولية بصفه عامة، لأنه سوق يحد بدرجة كبيرة من المنافسة الدولية في مجال الابتكار التكنولجي العالمي الخاص بنظم نقل الحركة الآلية لأنواع معينة من السيارات.

– انظر د. مغاوري شلبي. حماية المنافسة ومنع الاحتكار بين النظرية والتطبيق، تحليل لأهم التجارب الدولية والعربية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، ص١٩٥.

–German agency object ta Acquisition of U.S. affiliate in transmission sector, anti–trust and trade regulation, April, 1993.

–Justic depart ment challenges automatice transmission merger plan, anti–trust and trad regulation report, 25 november, 1993.

(٣٥) د. أحمد جامع. النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، التحليل الاقتصادي الجزئي، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص٣٠.

(ISSN : 2537 - 0758)

ويمكن النظر إلى الإنتاج من ثلاث زوايا وهي: زاوية الفرد، وزاوية المشروع أو الوحدة الإنتاجية، ثم زاوية الاقتصاد القومي أو الدولة. وأما الانتاج من حيث الفرد الواحد فيقصد به، تخصيص جزء معين من وقت الفرد للقيام بنشاط هدفه إنتاج سلعة أو خدمة معينة بهدف الحصول علي دخل معين يمكنه من مواجهة أعباء وتكاليف الحياة.

أما الإنتاج من زاوية الوحدة أو المشروع فيقصد بالمشروع الوحدة التي تتجمع فيه العناصر اللازمة للقيام بالعملية الانتاجية سواء سلع أو خدمات، ويقاس نجاح المشروع من عدمه. بمقارنة التكاليف أو النفقات بالايرادات.

أما الإنتاج من زاوية الاقتصاد القومي. فيقصد به مجموع ما أنتجه الأفراد والمشروعات من سلع وخدمات في دولة معينة خلال فترة زمنية معينة[٣٦]. وعند ممارسة الاحتكار في دولة ما فإن قيمة هذا الإنتاج تتأثر بالإنخفاض أو التقييد أو عدم النمو في الإنتاج المعني– وهو الذي تمارس ضده الممارسات الاحتكارية، أو إنتاج المشروعات الاحتكارية نفسها والتي تمارس الاحتكار– يتضرر إما بتوقفه أو انخفاضه، أو تقييده ونقص المعروض منه أو عدم نموه النمو الطبيعي ويؤكد الواقع حقيقة هذه الأضرار.

فعلي مستوى المنتج الفرد نجد أن الممارسات الاحتكارية تهدده إما بتوقف نشاطه الجسماني أو الذهني الذي يبذله في العمليات الإنتاجية انتظاراً للحصول علي أجر معين وإما بتخفيض هذا الإنتاج أو تقيده وبالتالي انخفاض معدل العائد أو الأجر الذي يحصل عليه العمال.

أما علي مستوى المشروع أو المنشأة الإقتصادية، فنجد أن المشروع الممارس للاحتكار (مُهدد) والمشروع الذي يمارس ضده الاحتكار (مهَدَد). إما بالتوقف تماماً أو بخفض قوته الإنتاجية أو ثبوت وتقييد الإنتاج عند حد معين وعدم نموه بما يتلائم مع احتياجات السوق. وهذا الحال يمثل علي كل المستويات إهداراً لكافة عناصر الإنتاج التي تجمعت في المشروع أو استغلالها بما لا يتناسب ايجابيا مع امكانيات تلك العناصر.، فيؤدي هذا الأمر إلى سوء استغلال الموارد الاقتصادية، وخاصة المواد

(٣٦) د. يحيى أحمد نصر، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار الكتاب الجامعي. ١٩٩٨، ص٣٨، ص٤٣.

الاولية ومن ثم عدم تحقيق التوظيف الكامل للموارد في المجتمع، وعدم ادخال التحسينات أو التجديدات في عملية الإنتاج[٣٧].

فقد يعمد المشروع المحتكر إلى بقاء بعض الموارد الإنتاجية معطلة، أو قد يلجأ إلى تشغيلها بأقل من طاقتها الانتاجية[٣٨]، وهو ما يعبر عنه بوجود فائض غير مستغل في الطاقة الإنتاجية[٣٩]. بقصد تحديد عرض السلعة في الأسواق[٤٠]، بهدف الحصول علي أكبر قدر من الأرباح بغض النظر عما قد يترتب علي ذلك من أزمات أو بطالة عدد كبير من العمال[٤١].

([٣٧]) د. محمد أبو زيد الأمير. مرجع سابق، ص٧٦.

([٣٨]) انظر د. خديجة الأعسر. مبادئ علم الاقتصاد، ٢٠٠٤، بدون ناشر، ص٤٣٠.
– انظر د. محمد مطرود السميران، مرجع سابق، ص٣٣.

([٣٩]) د. سعيد النجار. نظرية الثمن. الطبعة الثانية، المطبعة العالمية، ١٩٥٧، ص٢٣٩، د.اسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص٤٠٩.
– انظر د. جابر جاد عبد الرحمن. د. سعيد النجار– مبادئ الاقتصاد. مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣، ص٤٢٧.

([٤٠]) د. علي فيصل الانصار. الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الاسلامي والرأسمالية، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة الكويت، ٢٠٠٩، ص٢٣.
– انظر كذلك د. يوسف كمال. الاسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار الوفاء والطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص٣٩.

([٤١]) يرى البعض أن الاحتكار مع ما قد يستتبعه من تحديد الكميات المنتجة من السلعة قد يكون وسيلة لعلاج مشكلة البطالة "علي زعم أن هذا الأسلوب سوف يؤدي إلى ارتفاع الاسعار وبالتي حصول المحتكرين علي مزيد من الاموال، ومن ثم زيادة إقبالهم علي استخدام المزيد من العمال. وبالتالي التخفيف من حدة مشكلة البطالة. ولكن أعتقد بصحة الرأي الذي يذهب إلى القول بأن مثل هذه الاقتراحات تأتي، إما نتيجة عدم فهم، وإما نتيجة جهل مطبق، فانه حتى في الحالات القليلة التي يمكن أن تعود فيها هذه الوسيلة بالنفع علي من يمارس الاحتكار، بقصد تقليل الكميات المعروضة من السلع في الأسوق، إلا أنه من المستحيل أن ينجم عن ذلك زيادة في مستوى العمالة لأنه اذا عمت الممارسات الاحتكارية في القطاعات الإنتاجية فأنها لا شك تؤدي إلى نقص إضافي في مستوى التوظيف والإنتاج، بل وأنها تصبح عديمة الجدوى بالنسبة للمحتكرين أنفسهم، لأن ما يربحه البعض بصفته محتكراً لسلعة ما سوف يفقده بصفته ضحية لمحتكري السلع الأخرى". مزيد من

(ISSN : 2537 - 0758)

– أما علي مستوى الاقتصاد القومي، فنجد أن أثر الممارسات الاحتكارية علي الإنتاج يؤدي إلى انخفاض الناتج القومي، ومن ثم يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي– الأمر الذى يترتب عليه في النهاية انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي– مما يعمق من أزمة عدم عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع[٤٢] وبناء علي ما سبق تؤثر الممارسات الاحكارية علي الإنتاج بالتحكم فيه أو تدمير جزء منه، وكذلك تؤثر على الطاقات الإنتاجية للمجتمع.

وسوف نتناول هنا في هذا المقام تأثر الممارسات الاحتكارية علي الإنتاج بالتحكم فيه. أما أثر الممارسات الاحتكارية علي الطاقات الإنتاجية فسوف نتناوله عند الحديث عن الاحتكار وعدم استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع.

التفاصيل انظر: أحمد نظمي عبد الحميد. النظام الاقتصادي الحاضر، تحليل ونقد وتوجيه. القاهرة، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية. ١٩٤٦، ص١٩٦.

(٤٢) يتم توزيع الدخول والثروات في ظل إقتصاد السوق القائم علي قوانين العرض والطلب، طبقاً لمشاركة كل فرد في العملية الإنتاجية من خلال تقديمة لأحد أو لكل عناصر الإنتاج. ولذلك يكون من الطبيعى أن يكون هناك اختلافات في دخول الافراد باختلاف نسب مشاركتهم في العملية الإنتاجية، أما عندما تعطل قوانين السوق بفعل الممارسات الاحتكارية، وبقاء هذه الممارسات حاكمة للسوق، فإن هذا الوضع قد يسبب العديد من القلاق الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يستلزم ضرورة تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخول والثروات بشكل أكثر عدالة في المجمتع. ويستدل على عدالة توزيع الدخول والثروات فى مجتمع ما، بمدى نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي، ومستوى الاستهلاك السلعي والخدمي، ومدى مساهمة الطبقات العاملة في التكوين الرأسمالي. انظر د. عبد الستار عبد الحميد حلمي، حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق. مجلة مصر المعاصرة، يوليو/ أكتوبر ٢٠٠٣، العدد ٤٧٢/٤٧١ السنة الرابعة والتسعون القاهرة، ص٣٧٨.

الاحتكار والتحكم بالإنتاج

يستطيع المحتكر من خلال الممارسات الاحتكارية أن يتحكم في الإنتاج من خلال تقييد المعروض من السلعة محل الاحتكار[٤٣] أو تدمير جزء منه إذا لزم الأمر[٤٤] حتى لا تؤدي الزيادة في الكمية المعروضة من السلعة إلى تخفيض الثمن[٤٥].

---

(٤٣) ومن ذلك مثلا ما حدث في عام ١٩٩٤ حيث حدثت أزمة شديدة في سلعة أساسية وهي سلعة السكر. وذلك بسبب اتفاق غير معلن بين مجموعة من المستوردين المحتكرين لاستيراد السكر علي تخزين كميات كبيرة منه، وإحداث نقص كبير في المعروض منه، وذلك بهدف رفع الأسعار وتحقيق أرباح غير عادية. انظر د. سهير أبو العينين، آثار الخصخصة علي الاحتكار في مصر. مرجع سابق، ص٢٤.

(٤٤) أمرت الشريعة الاسلامية بالمحافظة علي الأموال وعدم اتلافها وعدم تعريضها للضياع. فضلا عن تحريم أكلها بالباطل يقول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) سورة النساء آية رقم ٢٨. انظر د. يوسف قاسم، التعامل التجاري في ميزان الشريعة. دراسات اقتصادية في إطار المنهج الاسلامي المتكامل. بدون ناشر، ٢٠١٣ ص٣٠.

(٤٥) وهذا ما حدث بالفعل عندما قامت البرازيل في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣١ و١٩٣٤، بتدمير مليوني طن من محصول البن وإلقائه في البحر بهدف تقييد أو تقليل العرض العالمي من البن، وبالتالي زيادة سعره. ومن قسوة هذا المثال أصبح إعدام البن البرازيلي خلال فترة الكساد العظيم مثالا تقليدياً، يحضر إلى الذهن دائما عندما تذكر مساوئ الاحتكار. وما من شك في أن المستهلك هو الذي يدفع ثمن تلك السياسة الخرقاء، والتي يتضاؤل أمامها كثير من الجرائم الموجهة ضد الانسانية وتعتبر هذه الطريقة أقل الوسائل تكلفة لتحديد العرض من جانب المحتكر، ويتحقق هذا الأمر عن طريق خلق ما يعرف بمصطح الندرة الاصطناعية. ولذلك قد يحق لنا طرح العديد من التساؤلات حول هذه النقطة وهي:- هل هذا التقييد في الإنتاج والتدمير الجنوني للقوى الإنتاجية في مصلحة المجتمع؟ وهل يعمل هذا التقييد والتدمير علي رفاهية المجمتع؟ وهل أولئك المحتكرين الذين يدمرون المنتجات بهذا التبذير الشنيع، إنما يهلكونها ليمنعوا من هم في حاجه إليها من الحصول عليها؟ أم أن المنتجين لم يكونوا متبصرين أو متعقلين فيما أنتجوه من السلع كثيرة زاد عرضها؟ وهل ثمة حد للإنتاج؟ أليس في مقدرة المجتمع إنتاج ما يكفي لجميع أفراده؟ إلا أن الواقع قد يحدثنا بخلاف ذلك، فالشركات الاحتكارية لا تتجه لإنتاج ما يكفي لجميع أفراد المجمتع، بل تتجه إلى إنتاج ما يكفي الأقلية من ذوي الدخول المرتفعة، وتحول بين سائر الافراد وبين إشباع حاجتهم اشباعاً كافياً.

(ISSN : 2537 - 0758)

ولذلك نجد أن المشروعات الاحتكارية في ظل أسواق المنافسة الاحتكارية لا تصل إلى حجمها الأمثل، بل تقف دون ذلك[٤٦]. ولذا فان حجم الإنتاج في ظل المنافسة الاحتكارية يكون أقل من حجمه لو كانت السوق في حاله منافسة حرة. ولذا أيضاً فإن الثمن الذي تبيع به المشروعات الاحتكارية في ظل المنافسة الاحتكارية دائما أعلى من السعر في سوق المنافسة الحرة[٤٧]. علي الرغم من أن المشروعات الاحتكارية تحقق

انظر: د. حسني محمود عبد الدايم. العقود الاحتكارية بين الفقه الاسلامي والقانون المدني، دراسة مقارنة. دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧، ص١٣٦.

انظر كذلك. د. رمضان علي السيد الشرنباص. حماية المستهلك في الفقه الاسلامي، دراسة مقارنه، دار الجامعة الجديدة للنشر، عام ٢٠٠٤، ص٦٨.

– د. البرت عشم عبد الملك. التفاوت في الدخول. رسالة دكتوراه كلية الحقوق. جامعة فؤاد الأول. الطبعة الأولى. ١٩٥٢، ص٢٤٧.

– د. محمد مظلوم حمدي. مبادئ الاقتصاد التحليلي. الطبعة الثانية، مطبعة جريدة البصير الاسكندرية، عام ١٩٥٠، ص٢٩٧.

(٤٦) من المعروف أن حجم الإنتاج الذي يحقق التوازن للمحتكر في الأجل الطويل هو في الغالب أقل من الحجم الامثل للإنتاج، مما يعني أن المحتكر ينتج السلعة بأدنى تكلفة ممكنة، وهذا دليل واضح علي عدم وجود كفاءه إنتاجية أو فنية أو حتى توزيعية للمحتكر. أما في ظل المنافسة الكاملة، فإن المنشآت العاملة في الصناعة في المدى الطويل تقوم ببناء المصانع ذات الحجم الامثل، وتنتج الإنتاج الأمثل، حيث أن نقطة التوازن عندها هي نقطة أقل نفقة ممكنة. مزيد من التفصيل انظر. د. زكريا أحمد نصر. تطور النظام الاقتصادي، مقدمة لدراسة الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، مطبعة نهضة مصر، ١٩٦٤، ص٢٦٩.

(٤٧) قدم أحد الاقتصاديين دراسة تجريبية في محاولة منه لتقدير حالات مختلفة من الاحتكارات علي الثمن، وخلصت هذه الدراسة إلى أن "زيادة أثمان المستهلك بنحو ٢٥% في المتوسط في حالة الاتفاق علي تحديد الاثمان بين الشركات المتنافسة مقارنة بالمستوى السائد في ظل المنافسة وفى حالة ثمن إعادة البيع تميل أثمان المستهلك إلى الزيادة بنسبة ٣٥% إلى ٤٠% فوق المستويات التنافسية، وكذلك تميل النفقات إلى الارتفاع بشكل كبير في ظل احتكار القلة والاتفاقات بين المنتجين انظر:

أرباحاً لا تزيد عن الأرباح العادية[٤٨]. حيث يتساوي الإيراد الحدي مع النفقة الحدية، وعند هذه النقطة يحقق المشروع الاحتكاري أقصى ربح ممكن، أو يضمن أدنى خسارة ممكنة، ومن ثم لا تكون له مصلحة في أن ينتج كمية أخرى غيرها، حيث إن أي كمية أخرى تقلل مقدار أرباحه أو تزيد من مقدار خسارته[٤٩]. ولذلك نرى أن من أشد مساوئ الاحتكار، أنه لا يتفق ومبادئ الديموقراطية التي تهدف إلى توزيع الموارد الاقتصادية أو الإنتاجية طبقاً لرغبات المستهلكين[٥٠].

- تفسير ظاهرة تباطؤ المشروعات الاحتكارية وعدم التوسع في إنتاجها[٥١]

يمكن تفسير ظاهرة تباطؤ المشروعات الاحتكارية وعدم التوسع في نطاق أعمالها أو حتى تحسين أساليب الإنتاج أو السعي وراء استخدام الابتكارات أو الاختراعات الجديدة. وذلك من خلال عامل الاستثمار – ففي عهد الرأسمالية السابقة علي الاحتكار، كانت المشروعات تندفع بطبيعتها رغبة منها في البقاء إلى زيادة استثماراتها وتوسيع نطاق

William Alfred sandridge. The Effects of fair trad on retail prices of electrical house. wares in Washington, Baltimare and richomond, 1952-1959 university of Virginia, doctoral dissertation 1960.

(٤٨) د. زكريا أحمد نصر. رجع سابق، ص٢٧٠.

(٤٩) د. سعيد النجار. نظرية الثمن. الطبعة الثانية، المطبعة العالمية، ١٩٥٧، ص٢٢٩.

(٥٠) اعتقد أن الديموقراطية ليست شيئاً لازماً لتقوية الفئات الأضعف وتمكينها من تنظيم نفسها والاحتجاج علي تدهور مستوى معيشتها بقدر ما هي إلا مطلب من المثقفين المعارضين المحترفين لمهنة المعارضة بالإضافة إلى ممثلين للسلطة أو النظام الحاكم الذين يقوم بمهمة الوعظ الوطني أو الوعظ بالوطنية، بوصفها ساترا أو قناعاً يخفي وقائع وقضايا اللامساواه أو التميز ونهب الثروات واكتناز الأموال. ولذلك نعتقد أن الديموقراطية في مجتمعاتنا النامية ومنها مصر ما هي إلى مجموعة من الحريات والمبادئ التي لا علاقة لها بقضايا الفقر وتدني مستوى المعيشة وتآكل الدخول الحقيقية، واتساع الفجوة الاجتماعية بين الطبقات وتزايد معدلات البطالة، ومن ثم تترك هذه القضايا في حقيقة الأمر في الدول النامية في جانب منعزل عن السياسة.

(٥١) انظر د. محمد مظلوم حمدي. مرجع سابق، ص٢٩٨.

(ISSN : 2537 - 0758)

أعمالها، وتندفع إلى تحسين أساليب الإنتاج وإلى خفض نفقاتها، وإلى تطبيق كل ابتكار أو اختراع يبشر بزيادة، إنتاجيتها. أما مع انتشار الاحتكار في مختلف فروع الإنتاج فان هذا الاندفاع يضعف ويكاد في بعض الأحوال يصاب بالشلل التام، ويمكن تفسير ذلك من خلال تأمل النقاط التالية[٥٢]:

أولاً: المحتكر بطبيعة الحال إذا بلغ حد أقصى ربح ممكن، لا يميل إلى زيادة حجم ما ينتجه، وإلا حوله هذا عن حد توازنه وانقص من أرباحه، ولذلك يحجم المحتكر عادة عن الاستثمار في مشروعة حتى لا يضخم من طاقته الإنتاجية.

ثانياً: المحتكر شأنه شأن كل منتج آخر يجتهد دائما في خفض نفقات إنتاجه ومن ثم يميل إلى تنفيذ كل استثمار ينتظر منه تخفيض هذه النفقات، إلا أن المحتكر بصفته محتكرا يجد نفسه أكثر اطمئناناً إلى أحواله، ومن ثم نجده اقل تهافتاً علي الاستثمار تحسيناً لنفقاته من المشروعات التي تعمل في أسواق المنافسة الكاملة.

ثالثا: من الملاحظ أن الأسواق شبه الاحتكارية، يتقاسمها في العادة عدد من المشروعات الكبيرة، ويحاول كلا منها التعايش مع الآخرين مع الحرص علي مهادنتهم تجنباً لخوض معارك ضارية يخسر فيها الجميع. ولذلك يحرص المحتكر عادة علي الإبقاء علي الأوضاع السائدة في السوق، فلا يجد دافعاً يدفعه إلى خفض أسعاره وتوسيع نطاق أسواقه علي حساب الغير. الأمر الذي يعتبر قيداً من قيود الاستثمار

رابعاً: تميل المشروعات الاحتكارية إلى استثمار ما يتجمع لديها من موارد في خارج الفروع التي تعمل فيها، في فروع لا تخضع لاحتكارات قوية بقدر الامكان حتى تتجنب رد الاعتداء باعتداء مماثل. ولذلك تعتمد المشروعات الاحتكارية في نشاطها الاستثماري، في توظيف ما يجتمع لديها من أموال وموارد في منافذ متعددة لعل أهمها:

١- تصدير رأس المال

هي ظاهرة ينعقد الاجماع علي اعتبارها من خصائص الرأسمالية الحديثة حيث يتم استثمار هذه الأموال في مناطق مختلفة مركزها الدول الأجنبية، وبصفة خاصة

(٥٢) انظر د. زكريا أحمد نصر. مرجع سابق، ص٣٥٢.

الخاضعة أو التي يمكن إخضاعها سياساً للدولة الأم المصدرة لرأس المال. الأمر الذي يبرهن ويدل علي صحة العلاقة بين ظاهرة الاحتكار وظاهرة الاستثمار.

٢- الإنفاق العام واعانات الدولة

قد تجد المشروعات الاحتكارية في الدولة ومرافقها العامة وسيلة فعالة لتحسين أحوالها وفتح أسواق لها. فالنفقات العامة وإنفاق الدولة علي شتى المرافق وبصفه خاصة مرفق الدفاع، يهيء للمشروعات الاحتكارية فرصاً واسعة لتوظيف مواردها فيها بأرباح مجزية.

سواء كان ذلك بطريق مباشر عن طريق إقامة ما تحتاج إليه الدولة من أجهزة ومنشآت أو بطريق غير مباشر نتيجة لتأثير الإنفاق العام علي شتى فروع الإنتاج. ويضاف إلى ذلك ما قد تحصل عليه المشروعات الاحتكارية من إعانات متنوعة تتحملها الخزانة العامة للدولة، سواء في صورة دفع مبالغ مالية مباشرة، أو إعفاءات ضريبية، أو إعانات تصدير، إعانات لخفض الأسعار. اعانات الطاقة، اعطاء قروض بشروط ميسرة، إلى غير ذلك من أوجه الاعانات.

– ويضاف إلى كل ما سبق أن المنافسة الاحتكارية تتشابه مع غيرها من صور المنافسة غير الكاملة من حيث أن الثمن الذي تباع السلعه به دائما ما يتجاوز نفقتها الحدية. وفي ذلك إضرار بمصلحة المجتمع الاقتصادية[٥٣]. ولتوضيح ذلك نقول أن أحد أهم الفروق الجوهرية بين ثمن التوازن في المنافسة الكاملة، وثمن التوازن في ظل سوق الاحتكار يتمثل في أن الثمن في حالة المنافسة الكاملة يتعادل دائماً مع النفقة الحدية لإنتاج السلعة، أما في حالة الاحتكار فإن الثمن الذي تباع به السلعة يتجاوز دائما نفقتها الحدية، بحيث إن المستهلك يدفع قدراً من المال يتجاوز ما تتكلفه السلعة، ولهذا الفارق أهمية كبيرة من وجهة نظر الرفاهية الاقتصادية، حيث إنه من مصلحة المجتمع أن تباع السلعة دائما بثمن يتساوى مع ما تتكلفه السلعة من نفقه[٥٤].

([٥٣]) انظر. د. سعيد النجار. مرجع سابق، ص٢٣٨.

([٥٤]) جدير بالذكر أن وضع التوازن للمحتكر في الأجل الطويل لا يستبعد تحقيق ارباح اقتصاديه له، وتحقيق هذه الارباح يعني أن جزءاً من فائض المستهلك يكون قد تحول إلى أرباح اضافية للمؤسسة

(ISSN : 2537 - 0758)

– ومعنى ما تقدم أن مركز المشترين في أسواق المنافسة الاحتكارية أسوء من مركزهم في أسواق المنافسة الكاملة، ولذا فإن استجابه المحتكر لطلبات المستهلكين تكون أقل مما عليه الحال في المنافسة الحرة، ونتيجه لذلك فإن الاحتكار يعني عدم امكانية تحقيق اشباع احتياجات المجتمع بالدرجة المطلوبة والممكنة اقتصادياً[٥٥] ولذا فقد يثور تساؤل هام في ذهن البعض هل الأفضل أن تقوم الحكومة بتكسير أو تفتيت المشروعات الاحتكارية وتحويلها إلى عدد كبير من المنشآت والمشروعات تعمل تحت مظلة وظروف المنافسة الكاملة؟

– يمكن القول بأنه في حالة الصناعات أو المشروعات التي تعمل تحت الشروط الفنية والتكلفة التي تجعل المنافسة التامة أمراً ممكناً، فإن تفتيت الاحتكارات (بإجراء حكومي لمنع التكتل) إلى عدد كبير من المنشآت تعمل تحت مظلة المنافسة الكاملة، سوف يؤدي إلى ناتج توازن أكبر في حالة الأجل الطويل بالنسبة للصناعة ككل، وإلى سعر أقل بالنسبة للسلع، وإلى إنخفاض متوسطة التكلفة في الأجل الطويل أقل منه في حالة الاحتكار[٥٦]. ومع ذلك فإن تفتيت الاحتكارات الطبيعية، قد لا يكون من الملائم تفتيتها إلى عدد كبير من المنشآت التي تعمل في ظل المنافسة الكاملة، بسبب الاعتبارات الفنية والاعتبارت التي تتعلق بالتكلفة. حيث تتعلق الاحتكارات الطبيعة[٥٧]

الاحتكارية، وهذا يعني أن وجود القوة الاحتكارية للمؤسسة قد أدى إلى إعادة توزيع الدخول في المجتمع لصالح أصحاب ومساهمي المؤسسة الاحتكارية علي حساب مستهلكي السلعة التي تنتجها المؤسسة المحتكرة. انظر د. سعيد النجار، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(٥٥) انظر د. محمد عفر. حرية المنافسة بين الفكر الاقتصادي والاقتصاد الاسلامي، مطبعة بنك دبي الاسلامي. ص٤٥٧. انظر د. محمد ابو زيد الأمير. الاحتكار ومعالجته في الفقه الاسلامي. دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧، ص٧٦.

(٥٦) انظر د. دومينيك سلفاور. نظرية إقتصاديات الوحدة، ترجمة د. مسعد الشيال، دار ماكجر وهيل للنشر، بدون تاريخ، ص٣٦٣.

(٥٧) توجد الاحتكارات الطبيعية عندما لا يحتمل السوق في مجال نشاط معين من الانشطة الاقتصادية إلا وجود مشروع واحد لديه القدرة علي تلبية الطلب علي سلعة أو منتج ما، ومن أمثلة الاحتكارات

عادة بمنشآت اقتصادية كبيرة جداً، تستثمر في رؤوس أموال ضخمة للغاية، وبالتي تتميز بضخامة الحجم، ومن ثم تنخفض التكلفة المتوسطة لإنتاج السلعة، وتكون أقل بكثير من تكلفة إنتاجها من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي لا يكون في استطاعة المشروعات الصغيرة منافسة هذه المؤسسات الكبيرة[٥٨] وفي مثل هذه الحالات تصير مقارنة وضع توازن الأجل الطويل للمحتكر مع الوضع المقابل له للمشروعات التي تعمل في ظل المنافسة الكاملة لا معنى لها. وبالتالي يجب علي الحكومة أن تختار وسيلة تنظيم الاحتكارات الطبيعية بدلا من تفتيها ولا سيما أن الاحتكارات الطبيعية غالباً ما تسود وتنتشر في الصناعات التي تؤدي فيها زيادة عدد البائعين أو المنتجين إلى زيادة تكلفة الإنتاج وتقديم منتجات غير متوافقة مع حاجات المستهلكين، ومن أمثلة ذلك قطاعات إنتاج الكهرباء أو تقديم خدمات النقل أو الاتصالات أو إنتاج المياه أو الغاز،

الطبيعية، الاحتكارات المسيطرة علي إنتاج الكهرباء أو الغاز أو المياه من قبل مشروعات عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة. انظر في تعريف الاحتكارات الطبيعية:

Dominque Brault, politique et pratique du droitde la comcurrence en france lgdj, 2004 no 36 p.33 e n49 p.43.

(٥٨) وفي ظل هذا الوضع فان تطبيق مبدأ المنافسة سوف يؤدي إلى خروج كل المشروعات الاخرى من السوق، كما يؤدي إلى منع دخول مشروعات جديدة، وكل محاولة من جانب هذه المشروعات للبقاء أو الدخول إلى السوق سوف تبوء بالفشل إذ لا يوجد من بينها مشروع واحد يستطيع الوصول إلى الإنتاج المأمول كماً وكيفاً بنفس التكاليف التي يتحملها المشروع الذي يمارس الاحتكار الطبيعي والذي يتصف بتكاليف متوسطة متناقصة علي منحنى الطلب.

– وفضلا عما تقدم فإن المشروع الذي يمارس احتكاراً طبيعيًا سوف يواجه محاولات المشروعات الراغبة في البقاء أو الدخول إلى هذا السوق بخفض اسعار السلع والمنتجات، وإذا حاول أي مشروع منافس البيع بنفس السعر، فإنه سوف يتحمل خسائر كبيرة، لأن الفرق بين السعر وتكلفة الإنتاج في حالة المشروع المحتكر طبيعياً أقل بكثير من ذات الفرق بالنسبة للمشروعات المنافسة والراغبة في الدخول في السوق. انظر في هذا المعنى. د. خالد بن إبراهيم الدخيل. مقدمة في النظرية الاقتصادية الجزئية، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص٤٨٤ وما بعدها.

(ISSN : 2537 - 0758)

فالاحتكار الطبيعي غالباً ما يكون في إطار الخدمات الأساسية التي تقدمها المرافق العامة للدولة[٥٩].

– وتذهب منظمة التجارة العالمية إلى أن المنشآت التي تتمتع بمزايا الاحتكار الطبيعي قد تخلق عقبات كبيرة أمام حرية تدفق التجارة، وأن آثار الممارسات التي تقوم بها هذه المنشآت تظهر في الأسواق الامامية أو الخلفية[٦٠].

– ومن الملاحظ أيضاً أن هذا النوع من الاحتكارات قد نشأ في ظل قواعد الاقتصاد المركزي القائم علي التخطيط الأقتصادي، وكان الهدف منه هو تدعيم وحماية بعض الصناعات الوطنية لما لها من أهمية اجتماعية أو تصديرية أو استهلاكية علي المستوى المحلي. ومعظم هذه الاحتكارات مؤيدة بالقانون من أجل تحقيق المنفعة العامة[٦١].

– إلا أنه يعاب علي هذا الشكل من أِشكال الاحتكار، هو أنه لا يرتكز علي تحقيق الكفاءة الاقتصادية سواء في النشاط الإنتاجي أو التسويقي. كما لا تهتم مثل هذه

(٥٩) انظر د. سامي عبد الباقي أبو صالح. إساءة استغلال المركز المسيطر في العلاقات التجارية. القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية دراسة تحليلية مقارنة. دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، ص٤٤. انظر أيضاً:

RODRIGUESA Stephan, comcurence et service d,interet general dans l'union europeenne: a propos d'un arret Almelo de la courde justice des communautees europeenes, petites affiches, n83 du 13 juillet 1994. FRISAN-ROUCHE Morie-Anne, l'etat lemarche et les pricipes du droit interne dt communtaire de la concurrence , petites affiches, n 59 du 17 mai 1995.

(٦٠) مركز التجارة الدولية، أمانه الكومنولث، دليل دوائر الأعمال إلى النظام التجاري العالمي. الطبعة الثانية، جنيف ٢٠٠١، ص٢٨٦.

(٦١) د. مغاوري شلبي علي. حماية المنافسة ومنع الاحتكار بين النظرية والتطبيق، تحليل لأهم التجارب الدولية والعربية. دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، ص٥٠.

الاحتكارات بجودة الإنتاج، وإنما تكتفي بمجرد توفيره بجودة مقبولة، وبسعر يتفق مع مستوى دخول الافراد وخاصة محدودي الدخل[٦٢].

المبحث الثاني

الممارسات الاحتكارية وعدم استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة

اذا كان للمحتكر سيطرة علي الأسواق يستطيع أن يمارسها لرفع سعر منتجاته بقدر يتجاوز التكلفة الحدية لإنتاج السلعة، فهذا الأمر يؤدي إلى سوء استغلال الموارد الاقتصادية، خاصة المواد الأولية، ومن ثم عدم تحقيق التوظيف الكامل للموارد في المجتمع وعدم ادخال التحسينات أو التجديدات في عمليات لانعدام المنافسة[٦٣].

وقد يعمد المحتكر إلى بقاء بعض الموارد الإنتاجية معطلة، ويكون ذلك بترك جزء من عوامل الإنتاج في حالة عدم استغلال تماماً، أو قد يلجأ المحتكر إلى تشغيلها بأقل من طاقتها الانتجاية[٦٤] وهو ما يعبر عنه بوجود فائض غير مستغل في الطاقة الإنتاجية[٦٥] بقصد تحديد عرض السلعة وتعبتر هذه الطريقة أو الوسيلة من أكثر الوسائل استخداماً من جانب المشروعات الاحتكارية[٦٦]. الأمر الذي قد يترتب عليه

([٦٢]) المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، الاحتكار في السوق المصري وسبل مجابهته، تقرير غير منشور شعبة التموين، القاهرة، ٢٠٠١.

([٦٣]) انظر د. محمد أبو زيد الأمير. مرجع سابق، ص٧٦. انظر د. علي لطفي. اقتصاديات السوق السلبيات وكيفية التغلب عليها. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرين للاقتصاديين المصريين، جمعية الاقتصاد السياسي، القاهرة، ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠٠٧، ص١٧.

([٦٤]) انظر د. خديجة الاعسر. مبادئ علم الاقتصاد بدون ناشر، ٢٠٠٤، ص٤٣٠. انظر كذلك د. محمد مطرود السميدان، مرجع سابق، ص٣٣، انظر د. محمد مظلوم حمدي. مبادئ الاقصاد التحليلي، الطبعة الثانية، مطبعة جريدة البصير، الاسكندرية، ١٩٩٠، ص٢٩٦.

([٦٥]) انظر د. سعيد النجار. مرجع سابق، ص٢٣٩، انظر د. اسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص٤٠٩. انظر كذلك د. جابر جاد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٤٢٧.

([٦٦]) حيث يكون في استطاعت ومقدور المشروعات الاحتكارية الصناعية أو الزراعية أن تنتج المزيد من السلع بإسعار منخفضة، إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء آلاتهم عاطله ومزراعهم يابسة حتى يقل المعروض من السلع وترتفع أسعارها، هكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام الموارد الاقتصادية

(ISSN : 2537 - 0758)

التقتير علي المستهلكين، وهذا التقتير ناشئ عن حصول المستهلكين علي كمية أقل من تلك التي يحصل عليها في حالة المنافسة الكاملة[٦٧] وفضلاً عن ذلك فان الاحتكار يحد بشده من الاختيارات المتاحة للمستهلك[٦٨]. ويعمد إلى وضع السوق في حالة عجز مستمر وذل بتخفيض المعروض من السلعة ويعمل كل جهده للتدخل في السياسات الاقتصادية التي تتعارض مع أهدافه في تحقيق أقصى ربح سواء في وضع حدود للاثمان أو رفع أجور العمال.

ولتوضيح ما سبق نقول، أنه إذا كانت المنافسة الاحتكارية تسود صناعة من الصناعات وكان المحتكر يحقق أرباحاً غير عادية، فإن هذا الأمر سوف يغري غيره من المشروعات القائمة بالفعل أو مشروعات جديدة علي أن تقوم بإنتاج صنفاً أقرب ما يكون إلى الصنف الذي ينتجه المشروع المحتكر. وليكن (أ) ويترتب علي ذلك أن يتحول جانب من المشترين من الصنف الذي ينتجه (أ) إلى شراء الأصناف المتماثلة أو المتشابهه التي ينتجها كل من المشروعات الجديدة. لتكن (ب)، (ج)، (د)، ومن ثم يصبح كل مشروع منتجاً لكمية ضئيلة لا تتناسب مع طاقته الإنتاجية. أي أن كل مشروع سوف يقف في إنتاجه عند حد معين، في حين أن متوسط النفقة يكون قابلاً لمزيد من الانخفاض لو أن المحتكر استمر في إنتاج كمية أكبر من تلك التي توقف عندها. ولكنه لا يرغب ولن يستطيع أن ينتج أكثر من ذلك لوجود مشروعات أخرى تزاحمه وتنازعه في إنتاج نفس الصنف[٦٩].

للمجتمع. انظر: علي فيصل الانصاري. الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الاسلامي والرأسمالية، كلية الشرطة والدراسات الاسلامية. جامعة الكويت، ٢٠٠٩، ص٢٣، انظر د. يوسف كمال. الاسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع بدون تاريخ، ص٣٩.

(٦٧) انظر د. عبد الباسط وفا. الاقتصاد السياسي. دار النهضة العربية. بدون تاريخ، ص٣٤٦.

(٦٨) انظر/ جيمس جوارتينى وريتشارد ستروب. الاقتصاد الجزئي الاختيار الخاص والعام. ترجمة محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، بدون تاريخ، ص٢٧٩. انظر د.سامح منصور أبو المجد، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٦٩) انظر د. سعيد النجار. مرجع سابق، ص٢٣٩.

ولا شك في أن ما تقدم يؤدي بحق إلى تفويت الفرصة علي المجتمع في استغلال الطاقة الإنتاجية القصوى الموجودة في كل مشروع. مع ما يترتب علي ذلك من انخفاض التكلفة المتوسطة لإنتاج السلعة.

ومما لا شك فيه أيضاً أن مصلحة المجتمع الاقتصادية تقتضي أن يحصل أفراده علي السلع المنتجه بأقل تكلفه ممكنة. وهذا الأمر لا يتحقق عندما يكون كل مشروع قد وقف في المرحلة التي يتناقص فيها متوسط النفقة. في حين أن متوسط النفقة يكون قابلاً لمزيد من الانخفاض لو أن المشروع المحتكر كما قلنا استمر في إنتاج كمية أكبر من تلك التي توقف عندها. ولا يتصور حدوث مثل ذلك في حالة المنافسة الكاملة، حيث لا معنى لأن يقف المنتج في ظل سوق المنافسة الكاملة عند هذه المرحلة، وهو يستطيع أن يبيع أية كمية يرغب في بيعها بالثمن السائد في السوق، دون أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الثمن وبيع أي وحدة إضافية يؤدي إلى زيادة الإيراد الكلي لثمن هذه الوحدة في ظل المنافسة الكاملة. أما في حالة الاحتكار فإن بيع أي وحدة اضافية يؤدي إلى انخفاض الثمن، لا بالنسبة للوحدة الاخيرة فحسب، وإنما بالنسبة لجميع الوحدات السابقة– وبذلك يكون الايراد الاضافي الذي يحصل عليه البائع اقل من الثمن بمقدار الايرادات الضائعة بسبب تعميم الانخفاض في الثمن علي جميع الوحدات الآخرى(٧٠).

ومن هنا يمكن التأكيد بأن مركز المستهلكين أو المشترين من أفراد المجتمع في ظل الممارسات الاحتكارية أسوء بكثير من مركزهم في ظل حالة المنافسة الحرة. فضلا عن أن الاقتصاد القومي بأسره يتحمل ضياعاً للموارد الاقتصادية ينجم عن عجز المشروعات الاحتكارية عن تحقيق أدنى مستويات نفقاتها. الأمر الذي يحمل المجتمع صعوبة الإنتاج بنفقات مرتفعة نسبياً وفي ذلك تبديد لموارد المجتمع لصالح المحتكر. أي أنه عندما ترتبط قلة الإنتاج في ظل الاحتكار بفكرة عدم استغلال الموارد الإنتاجية الاستغلال الكافي. وما يترتب علي ذلك من انتشار البطالة في المجتمع، فإن الاثمان المرتفعة التي يتحصل عليها المحتكر، تخفض بوضوح من الدخل الحقيقي الذي

(٧٠) انظر د. عبد الحفيظ عبد الله عيد. مرجع سابق، ص ٢٦٦.

(ISSN : 2537 - 0758)

يتقاضاه العمال والفئات الفقيرة من المجتمع من ناحية[٧١]. وتؤثر علي الطاقات الإنتاجية للمجتمع من ناحية أخرى. وهو ما سوف نتناوله في السطور التالية:

أثر الممارسات الاحتكارية علي الطاقة الإنتاجية

يقصد بالطاقة الإنتاجية للمشروع الحد الأقصى للمقدار الذي يستطيع أن ينتجه باستخدام كمية معلومة من عوامل الإنتاج، ويمكن القول بأن الزيادة في الطاقة الإنتاجية تتحق عن طريق زيادة رأس المال الثابت، وهذا بدوره يؤدي إلى زياده الحاجه إلى استخدام عوامل الإنتاج الأخرى المتغيرة.

ويمكن قياس الطاقة الإنتاجية، سواء علي مستوى المشروع كوحدة نشاط معين، أو علي مستوى النشاط كفرع من صناعة معينة، أو حتى علي مستوى الصناعة كقطاع من قطاعات الاقتصاد القومي. وذلك بعدد وحدات الناتج التي تعمل هذه الطاقة علي إنتاجها عند تشغيلها بالكامل[٧٢].

– ويعتبر المشروع سليماً من حيث الجدوى الاقتصادية. ومدراً لعائداً مجزياً إذا كان يعمل بكامل طاقته الإنتاجيه، وإلا كانت هناك طاقة إنتاجية غير مستغلة سواء كان ذلك في شكل عمالة معطلة أو رأس مال غير مستغل أو خطوط إنتاج متوقفة، ففي كل هذه الحالات وغيرها ما ينبئ ويؤكد أن هناك تبديد وإهدار لجزء من الثروة القومية[٧٣]. وكذلك الحال فإن إهدار المبالغ الطائلة علي الدعاية والإعلان لمجرد التأثير علي المستهلكين وإيهامهم بإدخال تعديلات جوهرية علي السلع[٧٤] فإن هذا الأمر يؤدي إلى ضياع جانب من الموارد الانتاجية التي انفقت علي الدعاية والاعلان[٧٥].

---

(٧١) انظر د. أسامة السيد عبد السميع. الاحتكار في ميزان الشريعة وأثره علي الاقتصاد والمجتمع " رؤية فقهية جديدة) دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧، ص٨٢.

(٧٢) د. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الرابعة، ١٩٩٢، ص٣١٥، ص٣١٦. انظر د. محمد محمد العزاي. مشكلة الاغراق، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٧٣) د. راسد البداوي. الموسوعة الاقتصادية، مكتبة النهضرة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ص٣٦٤.

(٧٤) كشف الواقع العملى الكثير من الممارسات غير التنافسية بل وغير الاخلاقية في بعض الاحيان من قبل الشركات دولية النشاط في سبيل تعظيم مكاسبها المادية، وذلك بغض النظر عن الأضرار

أما الطاقة الإنتاجية بالنسبة للمجتمع فهي مجمل الأدوات المادية المتاحة في المجتمع والتي تستخدم في إنتاج مختلف السلع والخدمات. ويقدر حجم هذه الطاقة، بحجم السلع والخدمات التي يتم إنتاجها بمختلف الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، وأية زيادة في حجم هذه الطاقة، يؤدي إلى زيادة في حجم السلع والخدمات، وبالتالي زياة في حجم الاستثمارات العينية، وهو ما يعكس زيادة قدرة المجتمع علي إنتاج مختلف السلع والخدمات(٧٦).

وتقاس الطاقة الإنتاجية للمجتمع علي مستوى الدولة، بمؤشر قيمة الناتج القومي. وقد يكون الناتج القومي أقل من الطاقات الإنتاجية العضوية المتاحة للدولة، مما يعني وجود فائض من الطاقة علي مستوى المجتمع والطاقة الفائضة هي بالفعل طاقة غير مستغلة.

والطاقة الإنتاجية المعطة قد تكون داخل المشروع المحتكر أو داخل المشروع المعرض لأذى الممارسات الاحتكارية، في كلتا الحالتين فإن المشروع لا يعمل بكامل

التى قد تلحق بالشركات المنافسة في ذات المجال او المجالات المرتبطة أو بالمجتمع الذى تعمل فيه أو المستهلكين. ويدخل في ذلك الإطار الحملات الاعلانية المضللة، والتى تكون بهدف خداع المستهلكين وإقناعهم بعظم فوائد منتج معين على خلاف الحقيقة، أو عدم وجود أضرار صحية مثلاً لمنتج تبيعه الشركة. ومثال على الحالة الاولى، حملة شركة Nestle لاقناع الامهات والاباء فى دول العالم الثالث بأن لبن الأطفال الذى تبيعه شركة Nestle أكثر فائدة فى تغذية الأطفال من لبن الام الطبيعى. أما المثال الثانى لحالة الحولات الاهلانية المضللة، لاقناع المستهلكين بعدم وجود أضرار صحية لمنتج معين، فينطبق ذلك على ما قامت به شركات صناعة التبغ الامريكية لاقناع المدخنين بعد وجود مخاطر صحية للتدخين، وانه لا يوجد دليل علمى على خطورة التدخين على الصحة. راجع د. سامى سلامة نعمان. مرجع سابق، ص١٨٤. كذلك راجع:
Joseph Stiglitz. Making Globalization work penguin, London. 2006. p.188.

(٧٥) انظر د. أميرة عبد اللطيف مشهور. الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي. مكتبة مدبولي القاهرة، الطبعة الأولى. ١٩٩١، ص٢٣٧.

(٧٦) انظر د. محمد محمد الغزالي. مرجع سابق، ص١٨.

(ISSN : 2537 - 0758)

طاقته الإنتاجية، مما يؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج ومن ثم ترتفع الاثمان التي تباع بها المنتجات مما يقلل من امكانية تصريفها[٧٧].

وجدير بالذكر أن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة، لا يعوق فقط فرصة استغلال هذه الطاقات، بل يضيف إليها طاقات أخرى عاطلة يؤدي تراكمها إلى فقدان كامل لإنتاج هذه المشروعات مع ما يعكسه ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية ضارة[٧٨]. ولا يخفى أن الطاقة المعطلة في هذه المشروعات تشكل عبئاً علي تكلفة الإنتاج فيها، من زاوية ما يتحمله المشروع من تكاليف ثابته أياً كان حجم هذا الإنتاج بالنسبة إلى الطاقة الإنتاجية الكلية للمشروع[٧٩].

وإذا تم استخدام الطاقات الإنتاجية في المجتمع علي الوجه الأمثل، فإن هذا الأمر ينعكس ايجابياً علي المجتمع بأسره، ويتمثل في تقليل نفقات إنتاج السلع والخدمات، الأمر الذي يتبعه خفض الأسعار، وارتفاع دخول الافراد.

أما في حالة الممارسات الاحتكارية والتي تؤدي إلى عدم استغلال الموارد الاقتصادية المتاحه للمجتمع[٨٠] وتعطيل الطاقات الإنتاجية المتاحة[٨١] فان المنتج أو

---

(٧٧) د. راشد البراوي. مرجع سابق، ص٣٦٤.

(٧٨) د. عبد الهادي النجار، محاولات ترشيد أداء القطاع الصناعي بالاقتصاد المصري، الناشر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة في ٢٥/٢٧ مارس ١٩٧٦، ص٤٨٠.

(٧٩) د. نبيل كحالة، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، أكتوبر ١٩٧٤، العدد ٣٥٨، ص٧٤٧.

(٨٠) يحاول منظموا المشروعات في كل صناعة محتكرة أن يصلوا بفائض الاحتكار إلى أقصاه، ولكي يتم لهم ذلك يتعين عليهم الحد من الكمية المنتجه، هكذا يقذفون بعوامل الإنتاج المستغنى عنها إلى الصناعات الغير محتكرة، وتكون النتيجة سوء توزيع الموارد الإنتاجية وانحطاط الناتج الحدي الصافي لكل عامل من عوامل الإنتاج إلى مستوى أقل من هذا الذي يسود في حالة المنافسة الكاملة. ويقلل دخل المجتمع من الموارد المالية علي حين يزداد نصيب المحتكرين منها. انظر د. أحمد نظمي عبد الحميد. النظام الاقتصادي الحاضر. تحليل ونقد وتوجيه. مطبعة مصر شركة مساهمة مصري. ١٩٤٦، ص١٩٦.

المشروع الذي يتضرر إنتاجه من الاحتكار، فقط يضطر إما إلى تثبيت وتقييد حجم إنتاجه[٨٢]، وقد يضطر أيضاً إلى تخفيض حجم إنتاجه، حتى يتمكن من مواجهة انخفاض الطلب علي إنتاجه بسبب الممارسات الاحتكارية في السوق، مما يؤدي إلى اهدار طاقات إنتاجية، وعدم استغلالها الاستغلال الامثل داخل المشروع. وقد يضطر بعض المنتجين المتضررين بشده من الممارسات الاحتكارية إلى التوقف تماما عن الإنتاج وربما التفكير ملياً في الانسحاب من السوق تماماً خشية التعرض لخسائر فادحة أو التعرض لمصيبة الافلاس.

المبحث الثالث

الاحتكار وعدم جودة المنتجات

يؤدي الاحتكار إلى عدم انتاج السلعة بالجودة المطلوبة أو عدم تقديمها بالشكل المناسب[٨٣] ومن ذلك قيام المحتكر بالحط من درجة ما يبيعه مشروعه من الاصناف، أي إنتاج صنف أدنى في الجودة من الصنف الذي كان يجب أن ينتجه المشروع لو كان يبيع منتجه في ظل سوق المنافسة الكاملة أو يقوم المحتكر بانقاص الخدمات المقدمة للمشترين[٨٤] ويتحقق ذلك مثلا عن طريق رجوع المشروع المحتكر عما كان يقدمه لعملائه من خدمات وتسهيلات مجانية أو نصف مجانية أو ما يعرف في الوقت الحالي "بفكرة العروض" ومثلها نقل المبيعات أو الخصم علي السعر أو لف البضاعة أو صيانة

---

(٨١) د. محمد سليمان الغريب. الاحتكار والمنافسة غير المشروعة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص١٣٢.

(٨٢) التخصص الكفء للموارد يحتاج من المجتمع أن يقوم بأي نشاط إذا كان هذا النشاط يحقق منافع اضافية تزيد من التكاليف، وهذا يقتضي من المنشأة أن تتوسع في إنتاجها، طالما أن السعر يفوق التكاليف الحدية. إلا أن سعى المحتكر الدائم إلى تعظيم أرباحه، سوف يؤدي به إلى تقييد مستوى إنتاجه عند اقل مستوى من مستويات الإنتاج، وذلك حتى يمكنه المحافظة علي الايراد الحدي، عند مستوى يزيد عن التكاليف الحدية إلى أن تتساوى التكاليف الحدية مع الايراد الحدى، وهى نقطة توازن المحتكر، ونقطة تعظيم الارباح بالنسبه له. انظر: جيمس جوارتني. مرجع سابق، ص٢٧٩.

(٨٣) انظر د. أسامة السيد عبد السيمع. مرجع سابق، ص٨٢.

(٨٤) انظر د. زكريا أحمد نصر، مرجع سابق، ص٢٧٧.

(ISSN : 2537 - 0758)

المنتجات المعمرة. كل هذا في ظل زيادة سعر السلعة المحتكر مع عدم إنتاج السلعة بالجودة المطلوبة أو تقديم أوعرض السلعة بشكل غير مناسب(٨٥).

(٨٥) ولعل هذ الأمر قد يدخل فيما يسمى بالفساد الاقتصادي في المعاملات التجارية، ولعل من أشهر صور الفساد في المعاملات التجارية هما: التطفيف في الكيل والميزان والغش في المعاملات، وقد أشار الله عز وجل إلى هذا النوع من الفساد والإفساد بطريق واضح وجلي حيث قال تعالي في سورة الأعراف أية رقم ٨٥ "وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ". وقال تعالي أيضا في سورة هود الآية رقم (٨٤) "وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ * وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ" وتدل هذه الآيات علي النهي عن الفساد الاقتصادي والمتمثل في عدم التطفيف في الكيل والميزان والاحتكار وأداء الحقوق للناس كاملة غير منقوصة، وأما عن التطفيف في الكيل والميزان فيقول الامام الرازي في تفسيره "ولا تنقصوا المكيال والميزان" أن النقص علي وجهين: أحدهما أن يكون الايفاء من قبلهم فينقصون من قدره، والآخر أن يكون لهم الاستيفاء فيأخذون أزيد من الواجب، وذلك يوجب نقصان حق الغير، وفي القسمين حصل النقصان في حق الغير. وتاكيداً لهذا المعنى قال مال بن دينار "دخلت علي جار لي قد نزل به الموت فجعل يقول جبلين من نار، جبلين من نار، فقال ما تقول، أتهجوا؟ أي– أتهذي– قال يا أبا يحيى قد كان لي مكيالان. أكيل بأحدهما وأكتال بالآخر. أزداد العذاب– عظماً فمات من وجعه– وعن عبد الملك بن مروان أن أعرابياً قال له سمعت ما قال الله تعالي في المطففين، فما ظنك بنفسك وأنت تأخذ أموال الناس بلا كيل ولا وزن؟ وفي هذا الانكار والتعجب وكلمه الظن، ووصف اليوم العظيم وقيام الناس فيه لله خاضعين، ووصف ذاته برب العالمين بيان بليغ لعظم الذنب وتفاقهم الاثم في التطفيف.

– من الجدير بالذكر أيضاً أن النهي عن التطفيف في الكيل والميزان يمتد أيضاً إلى النهي عن عدم الجودة في المنتج من حيث الكيف، قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه عبد الله بن عمر "التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة.

وأما عن النهي عن الاحتكار فقد ذكر الامام ابن إياس الحنفي في بدائع الزهور في وقائع الدهور "وكان أهل مدين أصحاب تجارات، يشترون الحنطة، والشعير وغير ذلك من الحبوب، ويخزنونها عندهم، ويتربصون بها الغلاء، فهم أول المحتكرين، وكان لكل تاجر مكيالان، مكيال واف لأجل الشراء، ومكيال ناقص لأجل البيع، وميزانان كذلك.

وكل هذا الامر يمكن إرجاعه إلى يقين المنتج المحتكر بأن سلعته سوف تباع سواء بنفس الجودة المطلوبة أو أقل، وسواء قدمت في شكل مناسب أم لا[٨٦]، ومن ثم فان الاحتكار يؤدي إلى القضاء علي المنافسة الحرة المشروعة المنضبطة البناءة والتي تؤدي إلى الاتفاق والجودة في الإنتاج واتباع كافة الطرق الحديثة في الإنتاج[٨٧].

ومن مجمل ما سبق نجد أن حوار سيدنا شعيب عليه السلام مع قومه والوارد في كلاً من الآيتين رقم ٨٥ من سورة الأعراف والآية رقم ٨٤ و٨٥ من سورة هود، قد حوى اعجازاً اقتصادياً يتمثل في إبراز الأثار الاقتصادية السيئة الناتجة عن ممارسة الافعال والجرائم الواردة في الآيتين من التطفيف في الكيل والميزان وكذلك من الاحتكار والتزييف وتتمثل هذه الآثر في:

أ- حدوث خلل في المعاملات بين الناس.

ب- حدوث نوع من الأزمات الاقتصادية الطاحنة بسبب الاحتكار وأكل أموال الناس بالباطل.

ت- فقدان الثقة بين الناس، بسبب التطفيف في الكيل والميزان بائعين أو مشترين.

ومن ثم فان النهي عن مجمل الآثار الاقتصادية الناتجة عن الافساد الاقتصادي، يؤدي إلى تحسين واصلاح إقتصادي، وإصلاح المعاملات التجارية ورجوع الثقة بين المتعاملين، حيث يقول تعالى علي لسان سيدنا شعيب متحدثاً مع قومه "إن إريد إلا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب" مزيد من التفصيل راجع، تفسير الفخر الرازي المسمى بمفاتح الغيب، الجزء ١٨، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠١هـ/١٩٨١، ص٤١.

د. أميرة عبد اللطيف مشهور. الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي. مكتبة مدبولي القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩١، ص٢٣٧.

د. يوسف قاسم. التعامل التجاري في ميزان الشريعة دراسات اقتصادية في اطار المنهج الاسلامي المتكامل. بدون ناشر، ٢٠١٣، ص٥٦.

د. اسامة السيد عبد السميع، الفساد الاقتصادي وأثره علي المجتمع، دراسة فقهية مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٩، ص٢٤، ص٨٢.

د. محمد أنور حامد. حماية المنافسة المشروعة في ضوء منع الاحتكار والأغراق، دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦ ص٤٨، ٤٩.

(٨٦) د. أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص٨٢.

(٨٧) د. محمد أبو زيد الأمير. مرجع سابق، ص٧.

(ISSN : 2537 - 0758)

المبحث الرابع

الاحتكار وخلق الازمات وعدم الترشيد في الاستهلاك[٨٨]

إذا كان الاحتكار يؤدي إلى غلاء أسعار السلع المحتكرة، فإن المحتكر رغبة منه في الحصول علي أقصى ربح ممكن. قد يلجأ إلى تخفيض إنتاجه من السلعة محل الاحتكار أو تقييد المعروض منها. وذلك لعلم المحتكر أن طلب المستهلكين علي سلعته يتميز بعدم المرونة النسبية. وعدم وجود بدائل قريبة لها.

ولذلك فإن الاحتكار قد يؤدي إلى قيام معظم أفراد المجتمع بشراء السلعة مح الاحتكار بقدر أكبر من حاجتهم إليها خشية أن يزداد سعرها في المستقبل. وهكذا معظم أو بقية الناس قد تقدم علي مثل هذا التصرف. وهذا المسلك يعد كافياً أحياناً لخلق أزمات اقتصادية[٨٩]. وعدم ترشيد الاستهلاك من جانب أفراد المجتمع[٩٠].

([٨٨]) لا يوجد تناقض بين أثر الاحتكار علي كساد السلعة وعدم رواجها. وبين أثر الاحتكار علي عدم ترشيد الاستهلاك، بما يعني إقبال المستهلكين علي شراء السلعة محل الاحتكار بقدر أكبر من حاجتهم. وذلك لأن أثر الاحتكار علي المحتكر عليهم، يختلف من مجتمع لآخر، تبعاً لكيفية تعاملهم مع السلعة المحتكرة. فقد يؤدي الاحتكار أحياناً إلى امتناع المستهلكين عن شراء السلعة محل الاحتكار، وبالتالي يؤدي هذا الامتناع من جانب معظم أفراد المجتمع إلى كساد السلعة وعدم رواجها. وقد يؤدي الاحتكار أيضاً في مجتمع آخر إلى زيادة إقبال أفراده علي شراء كميات كبيرة من السلعة، خوفاً من ارتفاع سعرها أكثر في المستقبل أو قله المعروض منها. فيؤدي هذا التهافت الكبير من المستهلكين علي الشراء إلى نشوء أزمات اقتصادية.

([٨٩]) أصبحت مخاطر الاحتكار لا تخفي علي العامة والخاصة، وبخاصة في العصر الحالي، حيث أصبحت الممارسات الاحتكارية تتم علي شكل دراسات واتفاقات بين الشركات الكبرى وأقطاب التجارة في العالم، وتحالف المحتكرين بين أقطاب المال مع أقرانهم في الدول الاخرى من أجل تحديد الأسعار التي تأتي بأقصى الارباح، وللوصول إلى هذه الارباح الفاحشة صنعوا الأمات وتآمروا علي بخس اثمان المواد الخام التي تنتجها الدول النامية، كما مارسوا كل من شأنه أن يفرض لهم السيطرة والهيمنة ويحقق لهم الاحتكارات، ولذلك فإن الاحتكار يعد من أعظم وأخطر الممارسات المقيدة للمنافسة المشروعة. انظر د. محمد أنور حامد علي. المنافسة والاحتكار في الشريعة الاسلامية. دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص٨.

د. عبد السميع المصري. عدالة توزيع الثروة في الاسلام. الطبعة الأولى. مكتبة وهبه، ١٩٨٦، ص٣٣.

وعندما يتجاوز الاستهلاك الحدود المباحة ويصل إلى حدود الاسراف والتبذير والافراط[٩١]. فإن هذا الاسراف فيه تهديداً للحياة الانسانية، ويأتي هذا التهديد من مصادر شتى فالأسراف يخل بأنماط الاستهلاك في المجتمع، ويخل بقدرة الجسم الانساني علي أداء واجباته الحياتية، ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه "إياكم والبطنة فإنها ثقل في الحياة ونتن في الممات" فهي ثقل في الحياة أي تعوق عن القيام بالأعمال. وكذلك الأسراف يؤدي إلى تبديد الموارد التي جعلها الله قياماً للناس ومصدراً للطيبات[٩٢] كذلك يؤدي الاسراف في الاستهلاك إلى تلويث البيئة بكثرة المخلفات الناتجة عن الاسراف في الاستهلاك.

انظر كذلك د. أحمد شرف الدين. التحولات الاقتصادية للقانون، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، السنة الثامنة والعشرون، العددان الأول والثانى، يناير ويوليو، مطبعة جامعة عين شمس. ١٩٨٦، ص٥٣.

(٩٠) المقصود بمصطلح ترشيد الاستهلاك.

الترشيد في اللغة: يقال رَشَدَ فهو رشيدُ ويقال رشدَ أمره رشد فيه ووفق له.

– الاستهلاك في اللغة: يقال استهلك في كذا أي جهد نفسه فيه، ويقال استهلك ما عنده من طعام ومتاع، ويقال أهلك ماله أي باعه.

انظر المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥، ص١٠٣٢.

– الاستهلاك في اصطلاح الاقتصاديين. هو استخدام السلع والخدمات في اشباع الحاجات.

– ترشيد الانفاق يعني: حسن القيام علي المال وتوجيهه في خير سبيل عند استخدامه في اشباع الحاجات.

(٩١) قال تعالي: "وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا" الآية رقم ١٦ سورة الاسراء وقال تعالي "وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ" الآية ٥٨ من سورة القصص.

(٩٢) قال تعال: "إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً".

الآية رقم ٢٩ من سورة الاسراء. وتعليل ذلك أن المال نعمة من مالك الأرض والسماء والنعمة تقابل بالشكر والثناء حيث قال تعالي "وإذ تأذن ربك لئن شكرتم لأزيدنكم". ومن أبسط مبادئ شكرها أن توضع حيث أمر الله أن توضع فيه من البر والخير وصلة الارحام والعطف عي الفقراء والمساكين ومن ذكر معهم في النص القرآني المبين. مزيد من التفصيل. انظر د. يوسف قاسم. مرجع سابق، ص٣٣.

(ISSN : 2537 - 0758)

ومن الجدير بالذكر أن إسراف المستهلك للسلع والخدمات يكون علي وجهين، فأما الوجه الأول: أن يشتري السلعة أو الخدمة بأكثر من قيمتها الحقيقة، فإنه يتسبب بسلوكه ذلك في إظهار ذلك القطاع الإنتاجي الذي يسرف فيه بشراء سلعته أو خدمته بأكثر من قيمتها الحقيقية، بأنه قطاع مربح، ويساعد أيضا في مضاعفة أرباح هذا المشروع وحصوله علي أرباح باهظة، مما يؤدي إلى تثبيت دعائم هذا المشروع الاحتكاري.

أما الوجه الثاني من الاسراف فهو أن يشتري المستهلك من السلعة أو الخدمة ما هو فوق طاقته أو حاجته. ففي هذا السلوك تبديد لموارده وإضاعة لثروته من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يخلق قدراً من الطلب علي منتجات هذا المشروع المحتكر. مما يسول لهؤلاء المحتكرين استغلال هذه الفرصة، ويتعمدوا خفض الإنتاج وتقليل المعروض من السلع في السوق فترتفع الأسعار أكثر مما كانت عليه وتحقيق أرباح غير عادية حتى في الظروف العادية أو فترات الكساد الاقتصادي[٩٣]. في حين أن ذلك الطلب من المستهلكين غالباً ما

([٩٣]) من المعروف أن ارتفاع الأسعار وقله المنافسة غالباً ما يؤدى إلى أرباح غير طبيعية، وفي هذا السياق أخذت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، الدليل المتعلق بالارباح المرتفعة بشكل غير طبيعي لاثبات امتلاك الشركة لقوة احتكار. فعلى سبيل المثال في دعوى American tobacco co. united states، لاحظت المحكمة العليا اتجاه سير أرباح الشركة علي النحو التالي "وحين قررت" أن الزيادة العامة في السعر الحالي نتج من أسعار بيع بالتجزئة مرتفعة مع قلة أو انخفاض المبيعات وحتى عام ١٩٣٢ وفي فترة الكساد الاقتصادي الذي عم بالولايات المتحدة، ومع فقد الشركة لحجم هائل من المبيعات إلا أنها استمرت في الحصول علي أرباح باهظة نتيجة ارتفاع الاسعار، وأنها حققت أرباح صافية في هذا العام وصلت إلى أكثر من مائة مليون دولار وكانت هذه واحده من أكثر ثلاث سنوات حققت فيها الشركة أرباحاً في تاريخها. مزيد من التفاصيل انظر.

F.M. scherer , idustriap market structure and economic performance, 2d ed. Haoughton miffim co, 81 (1980).

American to bacco co. v. united states, 328 – u.s 805-06 (1946).

انظر كذلك د. عبد الناصر فتحي الجلوي. الاحتكار المحظور وتأثيره علي حرية التجارة. دراسة قانونية مقارنة، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٣٠.

يكون مؤقتاً. بسبب خشيتهم من ارتفاع هذه الأسعار أكثر من ذلك في المستقبل بسبب الظروف الاقتصادية.

المبحث الخامس

أثر الممارسات علي السوق

يقصد بالسوق في اللغة بأنها "ذلك المكان الذي يجتمع فيه المشترون والبائعون لتبادل سلعة معينة. ولكن يعاب هذا التعريف بأنه يربط السوق بمكان معين لا تتعداه، وبإسلوب معين للتعامل هو المقابلة المباشرة بين البائع والمشتري ولذلك يرفض الاقتصاديون هذا التعريف للسوق.

فالسوق في الوقت الحالي غير محددة بمكان أو زمان معين فيمكن أن تكون السوق سوقاً محلية أو إقليمية أو عالمية. وعلي ذلك فإن مصطلح السوق إقتصادياً يشير إلى الدائرة المكانية التي يمكن فيها للمشترين والبائعين أن يتصلوا فيها اتصالاً مباشراً أو غير مباشرة بأي وسيلة من وسائل الإتصال. وذلك لتبادل السلع سواء أكان التبادل في الحال أو في المستقبل[٩٤].

وفيما يتعلق بأثر الممارسات الاحتكارية علي أحوال السوق فيمكن إبرازها علي النحو التالي:

أ- غلاء الأسعار:

من الأضرار الناتجة عن الممارسات الاحتكارية الضارة بالمنافسة، ارتفاع اسعار مختلف السلع والخدمات محل الاحتكار[٩٥]. حيث يعمل المحتكر علي خفض إنتاجه

([٩٤]) انظر د. محمد مطرود السميران. مرجع سابق، ص٣٠.

([٩٥]) وفي هذه الحالة قد لا يستطيع بعض المستهلكين الحصول علي المنتج الذي يرغبون فيه فيضطرون إلى اللجوء إلى شراء منتج آخر أقل جودة أو أقل تفضيلاً لهم. وقد يؤدي هذا الوضع أيضاً إلى نشوء ما يسمى بظاهرة التضخم السعري (سلع وخدمات قليلة مقابل تزايد الطلب عليها) وهو أحد أسباب التضخم، إضافة إلى زيادة كمية النقد المتداولة بالنسبة إلى كمية السلع والخدمات الموجوده في المجتمع انظر د. حسني محمود عبد الدايم. العقود الاحتكارية بين الفقه الاسلامي والقانون المدني. دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧، ص١٣٦.

(ISSN : 2537 - 0758)

دون أن يقابله انخفاض في الطلب من جانب المستهلكين، فتتجه الأسعار نحو الارتفاع بفعل زيادة الطلب عن العرض[٩٦]. ويشهد لسلامة ما سبق ما أدت إليه الممارسات الاحتكارية من ارتفاعات متتالية في أثمان حديد التسليح لا تعكسها آليات العرض والطلب، مما أدى إلى آثار سلبية متعددة علي قطاع التشييد والبناء والمهن المرتبطة بها. فقد كانت أسعار الحديد مستقرة عام ١٩٩٩، إلا أنها بدأت في الارتفاع منذ سيطرة القطاع الخاص علي سوق حديد التسليح ونشوء أوضاع احتكارية ووصل الارتفاع في أثمان الحديد إلى أقصاه في عام ٢٠٠٨، حيث وصل ثمن البيع للمستهلك إلى أكثر من عشرة آلاف جنيه في بعض الشهور وذلك نتيجة لوجود الاحتكار. وممارسات احتكارية متمثله في الاتفاق بين الشركات المنتجة بقيادة الشركة المسيطرة علي رفع الأثمان[٩٧].

وفى نفس السياق أشار تقرير الاتجاهات الاقتصادية الصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية، إلى أن أحد الأسباب التى وصلت بالسوق المصرى– ولاسيما فى نطاق سلعة الحديد إلى هذا الوضع الاحتكارى– هو تخفيض إنتاج شركة الدخيلة من حديد التسليح من ١,٨ إلى ١,٢ مليون طن فى الوقت الذى لم يخفض فيه انتاج البليت، وهو الخام اللازم لإنتاج حديد التسليح، حيث تم بيع فائض هذا الخام إلى شركة عز بسعر ٦٨٠ جنيه للطن فى حين كان سعره فى السوق وقتها يقدر ب ٨٠٠جنيه، ولأول

(٩٦) ويمكن بيان ذلك بوضوح، إذا علمنا أن المحتكر عندما يشتري سلعة ويقوم بتخزينها بهد الحتكارها فإنما يتعرض جزء من هذه السلع المخزنة للتلف أو العطب فضلاً عن تعطيل رأس ماله، ولذلك فانه يحتاج إلى تعويض كل ذلك من خلال رفع الاسعار باستغلال الأزمة الناتجة عن نقص العرض، مما يضع المستهلكين أمام زيادة مفاجئة، تجعلهم يتضررون ضرراً مادياً بالغاً، نتيجة الارتفاع في الاسعار، فضلا عن الضرر النفسي الناتج عن بحثهم عن السلعة في السوق وشعورهم بأن المحتكر يظلمهم ويتأمر عليهم. فيزيد الشعور بتدني مستويات المعيشة، وانخفاض القدرة الشرائية لأفراد المجتمع.

(٩٧) انظر د. سامح منصور أبو المجد علي. مرجع سابق، ص٣٥٤.

مرة فى تاريخها حققت شركة الدخيلة خسارة قدرت بنحو ٣٥ مليون جنيه، بعد أن كانت حققت أرباحاً سنوية لا تقل عن ١٠٠ مليون جنيه[٩٨].

وانعكست آثار الممارسات الاحتكارية في سوق حديد التسليح سريعا وبوضوح علي الأسواق في صورة قفزات متلاحقة في الأثمان كما أدى إلى زيادة كبيرة في مستوى الأسعار بمعدلات تتجاوز الزيادات المنطقية طبقاً لقوى العرض والطب، وتفوق معدلات الزيادة في نفقة الإنتاج. ولا سيما بعد سيطرة القطاع الخاص علي الإنتاج واستحواذ مجموعة عز للحديد علي ٦٥% من حجم السوق، مما يتيح لها تحريك الاثمان والتحكم في الإنتاج ويجعل هناك صعوبة حقيقية في المنافسة لصالح المستهلك[٩٩]. بل ذهب الأمر إلى أبعد من مصلحة المستهلك فقد ثبت عملياً أن نسبة كبيرة من أرباح الشركات الاحتكارية لحديد التسليح، تعود إلى استنزاف دخول المستهلكين بدفعهم أثمان مبالغ فيها عند شرائهم لحديد التسليح، واستنزاف فائض المستهلكين ساهم في عدم تمكن المستهلكين من أصحاب الدخول المحدودة من بناء مسكن بسيط لهم[١٠٠] كما أثر ارتفاع أسعار حديد التسليح تأثيراً سلبياً علي مستوى معيشة المستهلكين[١٠١].

---

(٩٨) تقرير الاتجاهات الاقتصادية، الصادر عن مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز الاهرام، ٢٠٠٧.

(٩٩) مضبطة مجلس الشعب، جلسة بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣٠، الجهاز المركزي للمحاسبات تقرير تكميلي بشأن حديد التسليح والحديد المسلح، المجلد الأول، ص٨٨.

(١٠٠) انظر د. خيرية عبد الفتاح عبد العزيز. الآثار الاقتصادية لفرض رسوم تعويضية لمكافحة الاغراق (قضايا حديد التسليح)، مجلة البحوث والتجارة، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، يوليو ٢٠٠٤، ص٢٩.

(١٠١) لذلك تلحق الممارسات الاحتكارية الضرر والأذى بالفئة المستهلكة للسعلة محل الاحتكار والتضييق عليهم واستغلال حاجاتهم وعدم الاهتمام بشئونهم. أنظر. أدم ابراهيم عثمان، الاحتكار احكامه وأضراره. مقارنة فقهية مع تطبيقات معاصرة. بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستير في الفقه المقارن كلية العلوم الاسلامية. جامعة المدينة العالمية. ماليزيا. عام ٢٠١٤/١٤٥، ص٦٧.

(ISSN : 2537 - 0758)

ولما كان الطلب علي منتجات المحتكر يتميز بعدم المرونة النسبية. فإن المحتكر يضمن عدم انخفاض الطلب علي سلعته حال زياده سعرها[١٠٢]. فالمحتكر يستطيع تكييف سياسته الانتاجية بما يكلفه أدنى نفقه ممكنة، وتحقيق أقصى ربح ممكن. ولذلك نجد المحتكر يحصر إنتاجه أو نشاطه في الموارد والمنشآت الأكثر إنتاجية ويعطل ما دونها[١٠٣] ولذلك يسعى المحتكر جاهداً لاستغلال المستهلك عن طريق رفع السعر وتخفيض الكميات المنتجة معاً سعياً لتحقيق أقصى ربح ممكن[١٠٤]. وعلي ذلك أصبحت الكيانات الاحتكارية العملاقة قادرة علي فرض السعر والكميات التي تحقق أهدافها الخاصة، ولا سيما ضمان المزيد من الأرباح. مما يمكنها من بسط السيطرة علي قوى السوق والمتمثلة في قوى العرض والطلب معاً، وبالتالي تعطيل جهاز الثمن[١٠٥]

---

(١٠٢) د. محمد مطرود السميدان. مرجع سابق، ص٣١.

(١٠٣) انظر د. زكريا أحمد نصير. رجع سابق، ص٢٥٨، د. عبد الباسط وفا، الاقتصاد السياسي. مرجع سابق، ص٤٤٣.

(١٠٤) وتستطيع الحكومة التدخل في هذه الحالة وتجبر المحتكر علي إنتاج نفس الكمية من المنتجات التي ينتجها في ظل المنافسة الكاملة، وذلك بفرضها السعر المناسب، وهو السعر الذي يقابل النقطة التي يتساوى عندها السعر مع التكلفة الحدية. والذي يمكن اعتباره منحنى عرض قصير الأجل لصناعة تعمل في ظروف المنافسة الكاملة، وذلك علي فرض ثبات أسعار عناصر الإنتاج وفي هذا الوضع سوف يسلك المحكر سلوك المنشأة التي تعملي في سوق المنافسة الكاملة. أي أنه سوف ينتج حيث يتساوى السعر أو الإيراد مع التكلفة الحدية، فينخفض السعر الذي يبيع به، ويكن المستهلك في وضع أفضل، إذ يمكنه شراء مزيد من السلع بسعر منخفض، بينما يكون المحتكر في وضع أسوء من ذي قبل، نظراً لانخفاض ربحه الكلي.

انظر د. دومينك سلفاور. نظرية إقتصاديات الوحدة. توجيه د. سعيد الشيال، دار ماكجروهيل للنشر، بدون تاريخ، ص٣٦٣.

انظر ايضاً. د. زكريا أحمد نصر، مرجع سابق، ص٣٤٨.

(١٠٥) ويعني تعطل جهاز الثمن أن يفقد جهاز الثمن وظيفته الأساسية كموجه لموارد المجتمع النادرة. حيث لم تعد حركات الاثمان في السوق تعبر تعبيرا صادقاً عن رغبات المستهلكين أي لم يعد جهاز الثمن قادر علي الكشف عن سلم تفضيل الجماعة لأنواع وكمية السلع والخدمات التي يردونها لأشباع حاجتهم، وذلك لأن تحركات الأثمان في إتجاه معين في هذه الحالة ليست نتجية للمنافسة

ولذلك ينبغي التأكيد على أن زيادة عمليات تركز الإنتاج والتوزيع وتمركز رأس المال أدى إلى وضع الاقتصادي الرأسمالي بأسره تحت سيطرة الاحتكارات. وتسيطر الاحتكارات العملاقة حالياً علي حركة النقود والأسعار، فنجد أن جزءاً كبيراً من رأس المال النقدي أصبح يتركز في مؤسسات مالية عملاقة، لا تخضع لرقابة البنوك المركزية وأصبحت هذه المؤسسات الاحتكارية تستهين بسياسات البنوك المركزية بل وأصبح بوسع هذه الاحتكارات ان تحقق أرباحاً مفاجئه، وصارت قادرة علي الاحتفاظ بالنقد السائل في خزائنها أو في حساباتها التابعة لها.

وبالمثل فان الاحتكارات التجارية القائمة علي التوزيع تعمل علي تشجيع الاستهلاك، وتستخدم في سبيل تحقيق ذلك العديد من الأساليب، والتي غالبا لا تخضع لسيطرة البنوك، ولذلك فان خضوع الاسعار لسيطرة الاحتكارات العملاقة، قد أتاح لها بناء نظام لتكون الأسعار، يؤدي إلى ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية، بصورة أسرع من ارتفاع

بين المنتجين ولظروف العرض والطب الطبيعية وإنما نتيجة لقوى المنتجين الاحتكارية ومقدرتهم علي تحديد العرض.

ولعل أهمية هذا الموضوع تظهر بالنسبة للاقتصاد المصري الحديث، حيث الاتجاه العام نحو تغليب نموذج اقتصاد السوق في مصر، قد يعطي الفرصة لبعض المشروعات لاستغلال آليات السوق بطريقة غير مشروعة، لتحقيق مصالح خاصة باستخدام هذه الممارسات، وأكبر دليل علي ذلك تجارب الدول المتقدمة.

أما الوضع بالنسبة لمصر فأنني أكاد أجزم ان نظام السوق القائم في الوقت الراهن ليس مزيج من المنافسة والاحتكار، بل أنه يخضع بالفعل لنظام أحتكار القلة، وبالتالي فان آلية الاسعار آلية مشوهة، نتيجة سيادة الاحتكارات التي لا تضع الطلب الفعلي في اعتبارها، وتحدد الاسعار سلفاً، وتحرك بل تخلق الطلب، هذا بالاضافة إلى سوء توزيع الثروة، وعجز أغلبية المستهلكين عن الاحاطة بظروف السوق، ولذلك تعجز قوى السوق عن القيام بوظيفتها في توجيه النمو الاقتصادي التوجيه الأمثل أو الاستخدام الأمثل لها. مزيد من التفصيل راجع د. فؤاد مرسي. الرأسمالية تجدد نفسها. سلسلة عالم المعرفة. سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، العدد ١٤٧، مارس ١٩٩٠، ص١٧٠.

(ISSN : 2537 - 0758)

دخول العاملين[١٠٦]. وباتباع اسلوب التوسع الاقتصادي المضطرد بدفعات مستمرة،حيث يظهر الاتجاه التضخمى للأسعار كفعل إرادى وليس كمصادفة. يصبح التضخم هو السبيل لأعادة توزيع الدخول لصالح رأس المال أى لمصلحة الأغنياء على حساب الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة[١٠٧] أى أن التضخم أصبح أداة إضافية لاعادة توزيع الدخل القومي لصالح الاحتكارات[١٠٨] وفي ظل هذا الوضع المسيطر للاحتكارات وقدرتها علي بيع المنتجات الرئيسية بأسعار احتكارية، والتسبب في ارتفاع عام للاسعار، وجد اتجاه قوي وملح ومتعاظم من أجل خلق مزيد من الأرباح، أكثر مما يوجد من منافذ الاستثمار المربح، وفي ظل هذا الوضع أيضاً يظل التضخم كامناً لا يظهر إلا في فترات الخلل الذي يصيب السوق فجأة ويستمر لفترة من الزمن[١٠٩]. كما استطاعت هذه التنظيمات الاحتكارية السيطرة علي المواد الخام[١١٠].

---

(١٠٦) قريب من هذه المعنى انظر د. محمد دويدار. استراتيجية الاعتماد على الذات، منشاة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٠، ص٧٢.

(١٠٧) د. محمد دويدار. مرجع سابق، ص٨٢.

(١٠٨) انظر د. فؤاد مرسي. الرأسمالية تجدد نفسها. سلسلة عالم المعرفة العدد رقم ١٤٧، مارس ١٩٩٠، ص١٩١.

(١٠٩) د. فؤاد مرسي. الرأسمالية تجد نفسها، مرجع سابق، ص١٨٨.

(١١٠) بالنظر إلى ما تتمتع به الشركات الاحتكارية من قوة وسيطرة علي مقاليد السوق فانها تلجأ إلى وضع العراقيل والعوائق عمداً والتي تمنع غيرها من المنتجين في الدخول إلى السوق، وهذه القوة الاحتكارية تجعل مثل هذه المشروعات تستفيد بمنتجي المواد الأولية، فتقرر له ثمناً لا يملكون المساومه فيه، أو الضغط عليهم لمنعهم من امداد المشروعات المنافسة بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، أحياناً قد تقوم هذه الشركات بإنتاج بعض موادها الأولية، وبهذا تصبح في غنى عن الالتجاء إلى المنتجين الآخرين وهذا الأمر قد يتسبب بدوره مباشرة في رفع اسعار مستلزمات الإنتاج محل الاحتكار، وامتداد الأثر السلبي للاحتكار للنشاط الإنتاجي بأكمله، وانعاكاس ذلك أيضاً علي الأسعار في نهاية المطاف. انظر د. أحمد محمد ابراهيم. مرجع سابق، ص٣٩٩. د. عبد الباسط وفا. الاقتصاد السياسى. مرجع سابق، ٢٠٢. انظر د. محمد متولى دكرورى محمد. مرجع سابق، ص٥٣.

وتشتد آثار الممارسات الاحتكارية وتكون أشد قسوة عندما تمارسه مجموعة متضامنة من المحتكرين أو الشركات الضخمة التي تملك رؤوس أموال كبيرة وإنتاجاً وفيراً، تستطيع بموجبه أن تتحكم في السوق، وأن تفرض أسعاراً فيها مغالاه فادحة، كما هو الحال في سوق احتكار القلة.فإمكانية المشروعات الاحتكارية فى السيطرة على السوق يمكن أن تترجم عمليا وموضوعياً فى خلق اتجاه صعودى فى الاثمان بهدف المحافظة على أرباحها. فالاثمان فى حركتها التصاعدية المستمرة تسيق الأجور النقدية، وتؤدى إن لم يكن إلى زيادة نصيب الربح فى الدخل القومى، على الأقل إلى إبقائه على حاله. ومن هنا كان الاتجاه نحو الارتفاع المستمر للاثمان ومع سيطرة الاحتكار تتحول الامكانية إلى ممارسة فعلية[١١١] ومن أبرز صور هذا الاحتكار في الاقتصاد المعاصر الشركات الدولية متعددة الجنسية[١١٢].

ولذلك لوحظ وبحق بأن الحركة الرأسمالية عادة ما تبدأ بالمنافسة في الأسواق، ثم تميل بطبيعتها شيئاً فشيئاً إلى التركز أو التمركز Concentration، وتكون الاحتكارات دون توقف، وذلك لسبب ما تتمتع به من استعدادات ضخمة من حيث التقنيات ورأس المال، وتستبعد هذه المشروعات الاحتكارية صغار المنافسين وتسلهم منافذهم التسويقية[١١٣][١١٤] مما يجعلنا نعتقد بأن المنافسة تؤدي إلى الاحتكار وليس كما ذهبت

([١١١]) د. محمد دويدار. مرجع سابق، ص٧٢.

([١١٢]) انظر د. حسني محمود عبد الدايم. العقود الاحتكارية. بين الفقه الاسلامي والقانون المدني. مرجع سابق، ص١٣٦.

([١١٣]) انظر. www.ara.ency.com /index.phe!.module.

([١١٤]) ومع ذلك يذهب البعض إلى القول بأن هناك نزعة واضحة في العالم الصناعي، ترمي إلى إيجاد نوع من التعاون بين المشروعات الاحتكارية الضخمة والمشروعات الصغيرة، وذلك في إطار تكليف المشروعات الاحتكارية الضخمة للمشروعات الصغيرة، بقيام الأخيرة بتصنيع بعض قطع الغيار أو أجزاء من السلع النهائية، وذلك للاستفادة من مزايا التخصص التقني التي تتمتع بها بعض المشروعات الصغيرة، إلا أنه يمكن الرد علي ذلك بأن المشروعات الاحتكارية العملاقة، تقوم باخضاع المشروعات الصغيرة أو المتوسطة لسيطرتها التامة، بحيث يتم توجيه هذه المشروعات الصغيرة إلى القيام بالتوريدات الثانوية أو إلى التخصص بإنتاج قطع غيار أو بعض أجزاء السلع

(ISSN : 2537 - 0758)

إليه مدرسة شيكاغو من امكانية تحول الاحتكار إلى المنافسة في سوق ما، نتجية انجذاب الشركات الأجنبية إلى التصدير أو التواجد داخل السوق للاستفادة من ارتفاع الأسعار فيها. وقد تم التشكيك في هذه النظرية من جانب المدرسة النيوكلاسيكية، وجاء هذا التشكيك من زاوية أن مدرسة شيكاغو أغفلت عنصرين علي جانب كبير من الأهمية لنجاح فكرة التحول من الاحتكار إلى المنافسة وهما:

١- قدرت صادرات الشركات الأجنبية علي النفاذ إلى الأسواق التي تتسم بالاحتكار، وهو ما يثير فكرة الموانع القانونية والموانع الطبيعية.

٢- مدى المرونة التي توفرها التشريعات الاقتصادية المحلية لقيام الشركات الأجنبية أو السماح لها بإقامة فروع لها في هذه الأسواق[١١٥] ولذلك نؤكد بوضوح العبارة القائلة بأن "المنافسة تقتل المنافسة" ولذلك يميز الفقه الاقتصادي بين نوعين من الرأسمالية. هما رأسمالية المنافسة والتي ظهرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والتي تميزت بكثرة وتعدد المشروعات العاملة في ظلها. ولم يكن في استطاعة إحداها القضاء علي الآخرين والسيطرة بمفردها علي السوق.

- أما الرأسمالية الأخرى فتسمى بالرأسمالية الاحتكارية، والتي تتميز بالمشروعات والكيانات الكبيرة والضخمة، ومع ظهور هذه الرأسمالية الجديدة، بما تتميز به من ضخامة حجم المشروعات الاحتكارية من ناحية، وضيق الأسواق المحلية بالإنتاج من ناحية أخرى. إتجهت هذه الرأسمالية الاحتكارية إلى فتح أسواق جديدة خارجية عن طريق عقد المزيد من التحالفات وعلاقات العمل مع غيرها من المنشآت الكبيرة، أو السيطرة

النهائية، الأمر الذي يحكم ارتباط المشروعات الصغيرة بالمشروعات الاحتكارية القيادية إحكاماً شديداً.

([١١٥]) د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني، قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، مجلة مصر المعاصرة، يوليو ٢٠٠٥، العدد ٤٧٩، السنة السادسة والتسعون، القاهرة، ص٢٥٤.

علي العديد من الشركات الصغيرة العاملة في نفس نوع الصناعة[١١٦] أو الاستعمار إذا اقتضى الأمر ذلك[١١٧].

وتأكيداً لما سبق نجد أن المنشآت الاحتكارية الكبية غالباً ما يكون لها حقوق ملكية أو علاقات عمل أخرى مع غيرها من المنشآت والشركات الكبيرة وكذلك مع العديد من الشركات الأصغر حجماً في نفس الصناعة وفيما يتعلق بحقوق الملكية وعلاقات العمل نجد أن شركة فورد تمتلك جاجوار ونصف أستون مارتن و٢٥% من مازدا و١٠% من كيا، وتمتلك مازدا نسبة ٨% من شركات آخرى. وأن جنرال موتورز وتويوتا تمتلكان وتعملان في مصنع سيارات مشترك بينهما في كاليفورنيا. بل والأهم من ذلك أن تويوتا باشتركها مع التحالفات الاستراتيجية التي كونتها من قبل مع أي. بي. أم وسيمنز وتوشيبا قامت بتطوير الجيل الثاني من أجزاء الذاكرة، وبما أنشركة جنرال توتور لا تتخلف عن ركب الشركات المذكورة فقد دفعت العديد من ملايين الدولارات إلى الشركات الرائدة لكي تحصل علي التصميمات التي أنتجها البحث فيما يتعلق ببعض الأجزاء[١١٨] أما فيما يتعلق بعلاقة المنشآت الكبيرة بالمنشآت الصغيرة فنجد أن الشركات الكبيرة غالباً ما تحاول شراء الشركات الصغيرة التي تتراوح تعاملاتها بين الصعود والهبوط، وربما تعتمد الشركات الكبيرة علي علاقتها مع العملاء والموردين للحد من أنشطة الشركات الصغرة. وإحكام السيطرة علي السوق من جانب شركتين كبيرتين أو ثلاث ربما يجعل

---

(١١٦) انظر د. عبد الباسط وفا. مرجع سابق، ص٢٠٣.

(١١٧) يعد الاغراق أحد أسلحة الحرب الاقتصادية والتي تهدف إلى إحكام السيطرة علي الأسواق الخارجية من خلال الأضرار بمصالح المنتجين المحليين. وكذلك المصدرين المنافسين. بل قد يصل الأمر إلى حدوث الصراع العسكري بين الدول نتيجة الرغبة في التوسع اقتصادياً، ومن ثم السيطرة علي الاسواق، مثلما حدث عندما أعلنت ألمانيا في عهد النازية الحرب العالمية الثانية أثر فشلها في تصريف منجاتها نتيجة ضيق مستعمراتها وأسواقها الداخلية علي الرغم من تقدمها اقتصادياً وميلها إلى السيطرة في الخارج. مزيد من التفاصيل انظر د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص٢٦٧.

(118) Andrew Pollack "Motorola joins competitors in international" the new yourk times 19, October 1995.

(ISSN : 2537 - 0758)

الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للشركات الصغيرة لتقديم منتجات ابتكارية جديدة[١١٩] ومن ثم ثم تنجح الشركات الكبيرة في القضاة علي المشروعات الصغيرة[١٢٠].

الظاهرة الاحتكارية والشركات متعددة الجنسيات

إذا كان الاحتكار يؤدي إلى نتائج سيئة للغاية سواء بالنسبة للمشروعات المتنافسة أو بالنسبة لمستوى رفاهية المستهلك، فإن أثار الاحتكار تكون أشد قسوة عندما تمارسه مجموعة متضامنة من الشركات الدولية والتي تمتلك رؤوس أموال ضخمة، وإنتاج وفير، تستطيع بموجبه أن تتحكم في الأسواق، وأن تفرض أسعاراً فيها مغالاة فادحة، وهو ما يعرف في علم الاقتصاد باحتكار القلة، حيث ينفرد عدد قليل من المشروعات أو الشركات بالسيطرة علي سوق سلعة ما.

وبالتالي لا يمكن أغفال دور الشركات متعددة الجنسيات في إرساء ظاهرة الاحتكار، لما لها من تأثير كبير في علاقات التبادل التجاري الدولي، بما تمتلكه هذه الشركات من امكانيات ومزايا احتكارية عديدة جعلها تسيطر سيطرة تامة علي الأسواق خارج حدودها القومية، حيث تتمتع هذه الشركات بمراكز مالية قوية في بلد المنشأ (البلد الأم) مقارنة بالشركات المحلية في البلد (المضيف). كذلك تعتبر مزايا التسويق أحد أهم الصفات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات دولية النشاط مقارنة بالشركات الوطنية، والتي تكون في وضع ضعيف للغاية[١٢١].

---

(١١٩) قد تتسبب الشركات الكبيرة بسبب سياستها التنافسية في تهشيم نظام المنافسة الكاملة وإضعافه إلى حد كبير، وذلك عن طريق ابتلاع المشروعات الصغيرة المنافسة أو الموردة للسلع أو الخدمات. وبذلك تدور عملية التداول الأولية في الانتاج في نطاق سوق داخلى تسيطر عليه الشركات الكبرى، والتى تنجح إما في شراء منافسيها أو في القضاء عليهم وإخراجهم من السوق.

(120) Alix M.Freema and Richard Jibson. "aphilip morris morger with kraft may limited rroduct imnovatim", wallstret Journal 20 October 1988.

(١٢١) تتميز الشركات المتعدية الجنسية بضخامة الحجم، فهي تمثل كيانات اقتصادية عملاقة، ومن المشرات التي تدل علي هذا حجم استثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تمتلكها. ولكن يظل أهم مقياس مستخدم للتعبير عن ضخامة حجم هذه الشركات ما يعرف باسم رقم الأعمال ووفقا لهذا المقياس، احتلت شركة ميتسوبيشي بإجمالي إيراداتها الذي يبقغ

إن أبعاد نشاط الاحتكارات دولية النشاط على الصعيد الاقتصادى يمكن قياسه بطرق مختلفة، فمن حيث العدد تشير بعض التقديرات الحديثة، أن هناك أكثر من ٧٧٠٠٠ شركة دولية النشاط، وقرابة ٧٧٠٠٠٠ ألف فرع لهذه الشركات فى شتى أنحاء العالم(١٢٢). ويعد الطابع الاحتكارى للشركات دولية النشاط من الخصائص المميزة لها، سواء داخل الدولة أم خارجها ففى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال لوحظ أن ٥٠٠ شركة كانت تسيطر على ٤٠% من أنشطة التعدين والصناعة فى منتصف الستينيات وارتفعت هذه النسبة إلى ٧٠% أواخر السبعينات. وفى المملكة المتحدة كانت هناك ٢٠٠٠ شركة تسيطر على ٢٠% من الصناعة البريطانية قبل الحرب الثانية، وإنخفض هذا العدد إلى ١٥٠ شركة فقط (١٢٣). واما على مستوى رقم الاعمال فعلي سبيل المثال يتجاوز إجمالي مبيعات جنرال موتورز وايكسون وفورد حجم الناتج الاجمالي الداخلي لبلدان الدنمارك والنمسا والنرويج. ويقترب من الناتج الاجمالي الداخلي لبلجيكا وسويسرا. وأن إجمالي مبيعات "جنرال موتورز" يعاد تقريباً الدخل القومي لجميع البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وتستغل الاحتكارات الدولية اليوم استغلالاً شديداً الأيدي العاملة علي النطاق الدولي(١٢٤) كما ساهمت هذه الشركات بشكل كبير في تفكيك عملية الإنتاج علي الصعيد الدولي. كما تهربت بشكل كبير من آية

١٨٤,٤ مليار دولار، المرتبة الأولى بين أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في عام ١٩٩٥، والتي يصل إجمالي ايراداتها إلى نحو ٤٤% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وكذلك تستحوذ هذه الشركات الخمسمائة علي نحو ٨٠% من حجم المبيعات علي المستوى العالمي. مزيد من التفاصيل انظر د. كريم نعمة. الشركات متعدية الجنسيات. مجلة علوم انسانية، السنة الثالثة العدد ٢٧ مارس ٢٠٠٦.

www.uluminsania.net

(١٢٢) راجع: د. سامى سلامة نعمان. مرجع سابق، ص٧.

(123) Jonn.H.Dunning "American investment in british manufacturing industry" London .All en and Unwin. 1985.p.58.

(١٢٤) انظر د. السيد عطية عبد الواحد. تنظيم الأسواق المعاصر في ضوء المنهج الاسلامي مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، حقوق عين شمس، يوليو ٢٠٠٠، ص٤٠٥، ٤٠٦.

(ISSN : 2537 - 0758)

رقابة أو اتفاقيات ملزمة، كما نسقت مع المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية مسألة الدخول إلى الدول النامية. كما أثرت هذه الشركات علي السياسات الاقتصادية للدول النامية، وساهمت بشكل فعال في تعميق مشكلة الفقر في العالم، وعمقت الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية، وحرمت الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي والتطوير، وأغرائها بمنحها عائداً أكبر لاستثماراتها لابعادها عن إرساء قاعدة إنتاجيه لها. فى الوقت الذى تستغل فيه الاحتكارات الدولية المزايا النسبية للدول النامية المضيفة، ولجوء هذه الشركات الاحتكارية للتمويل من السوق المحلية، والمساهمة بمعدلات منخفضة في العبء الضريبي وزيادة الفساد في المجتمع(١٢٥).

أما الوضع في مصر فيبشر أن النظام المصري يأخذ بنظام السوق، وهذ يعني أن يكون السوق تنافسياً علي إفتراض أن طرفية المنتج والمستهلك علي قدم المساواة في القوة والقدرة علي التأثير في السوق، والحقيقة أن هذا التأثير المتساوي والمتبادل لا يوجد إلا في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث المستهلكون لهم روابط قوية وقدره علي التأثير في السوق، والمنتجون لهم أيضاً اتحاداتهم العامة أو القطاعية كإتحاد الصناع أو الزراع.

أما في مصر، فلا توجد مسؤولية محددة لجهة معينة في ضبط الأسواق أو وضع مدى للأسعار. بينما توجد في معظم دول العالم أجهزة استقصاء للرأي العام يمكن من خلالها أن تحدد تكلفة إنتاج كل سلعة أو خدمة، وتكلفة الإستيراد والاستثمار عموماً. وتحديد هوامش ربح معقولة، ومتفق عليها بين كل هذه الجهات، ويصبح الأمر طبيعياً. كما تتميز الدول المتقدمة بتضييق حلقات الوساطة بين المنتج زارعاً أم صانعاً وبين

(١٢٥) تستمد الشركات متعدية الجنسيات قوتها وانتشارها عبر العالم من خلال عملها الدؤوب لأجل إحتكارها لجميع الميادين الصناعية والتجارية وفهذه الشركات تسعى لكل الوسائل للهيمنة علي ثورات البلدات التي تستثمر فيها لانهاك قواها في المجال الاقتصادي مقابل منتجات كانت اساسً عبارة عن مواد خام في الدول النامية، ثم انتقلت إلى البلدان الصناعية العظمى واعيدت في شكل مصنوعات وتبقى الصفة الاحتكارية ملامة لهذه الشركات بدلاً من احتكارها من الدول النامية. مزيد من التفاصيل انظر ادارة الشركات متعددة الجنسيات.

-http//www.er.wikipedia.org/wiki

-http//etudiantdz.com/vb/t18799.html

المستهلك النهائي، أي مرحة البيع بالتجزئة ومن ثم فالفارق بين سعر المصنع والسعر النهائي للمستهلك بسيط. فلا تتراكم هوامش الأرباح نتيجة تعدد حلقات الوساطة.

كذلك في معظم دول العالم، فإن هامش الربح للمنتج يتراوح ما بين ٥% إلى ١٠% من تكلفة السلعة أو الخدمة، ولكنه في مصر، فإن الأمور غير منضبطة، ولذا فإن الأرباح قد تصل إلى نسبة ١٠٠% أو أكثر من تكلفة السلعة أو الخدمة، فالأسعار في مصر في ظل الاحتكار والممارسات الاحتكارية الضارة، إنما تفرض فرضاً على المستهلك، فالأسعار تفرض بقدر قدرة المنتج على العرض، ودون رابط أو ضابط. ويضاف إلى ذلك القوة الاحتكارية لكبار المنتجين والمستوردين، جعلت المستهلك ضعيفاً. والحكومة لا تملك إلاَّ أن تطلب من المستهلك أن يقوم بدورها، وأن يرفض الاستغلال أي تحوله أراد أم لم يرضى إلى كبش فداء، إن أردنا الدقة إلى فتوة. أما المحتكرون لا يعاقبون وإنما يكافئون ويرقون في السلم الاجتماعي للدولة[١٢٦].

ولذلك يمكن القول أن وجود الممارسات الاحتكارية في السوق المصري تعني أن هذا السوق لا يتمتع بالكفاءة الاقتصادية، ويفتقر للمنافسة الحرة العادلة، فكلما كانت هناك منافسة عالية بين المشروعات، كلما انخفضت الأسعار وقل هامش الربح. وكلما كانت المنافسة ضعيفة وواهية، كلما ارتفع هامش الربح وزادت الاسعار.

ب- اختفاء السلع من السوق

يعتبر اختفاء السلع من السوق هو نتيجة طبيعية لتطبيق سياسة الاحتكار. فاحتكار السلعة يؤدي إلى قلة إنتاج السلعة أو تقييد المعروض منها من جانب المحتكر[١٢٧] الأمر الذي يستتبعه ارتفاع أسعار السلع ارتفاعاً فاحشاً[١٢٨] مقابل قلة الدخول التي

([١٢٦]) انظر سميرة صادق. أخيراً.... السوق المصري ظهر له صاحب– أرباح المحتكرين بالمليارات من دماء المصريين... ولكل مقار منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٣١يناير ٢٠٠٨.

([١٢٧]) د. أسامة السيد عبد السميع. مرجع سابق، ص٨٠.

([١٢٨]) انظر د. محمد مطرود السميران. مرجع سابق، ص٣١٠.

(ISSN : 2537 - 0758)

يحصل عليها المستهلكون، الأمر الذي يؤدي إلى سوء توزيع الدخول والثروات وانتشار ظاهرة الإثراء غير المشروع[١٢٩].

وقد تقوم الدولة بوضع سعر الزامي أو رسمي لسلعة ما. وهو ما يعرف بالتسعيرة الجبرية، وقد يكون هذا السعر غير مناسب للمحتكرين، فيعمدون إلى اخفاء السلعة تماما من السوق. وإظهارها لمن يدفع ثمناً أعلى من السعر الرسمي المحدد من قبل الدولة، ويكن بيع السلعة في هذه الحالة من باب المحاباه والمجاملة من ناحية الشكلية أو الظاهرية، أما من الناحية الموضوعة أو المستترة، فتكون وسيلة للإستيلاء علي أموال الناس بدون وجه حق، واستخدامها في اشباع الاحتياجات والحصول علي الرفاهية التي يتمتع بها المحتكرون وحدهم. إلا أن الأمر قد لا يقف عند ذلك، فقد يستتبع وضع تسعيرة جبرية للسلع المحتكرة، ظهور ما يسمى بالسوق السوداء أو الخفية، وهنا قد تختفي السلعة تماماً من الأسواق[١٣٠].

ت- أثر الممارسات الاحتكارية علي التضخم

يقصد بالتضخم الارتفاع المستمر في المتوسط العام للأسعار أو الارتفاع المطرد في مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة. وتؤدي الممارسات الاحتكارية في الأسواق إلى التأثير المباشر علي المستوى العام للأسعار، حيث ترتفع الأسعار بسبب قلة المعروض

---

(١٢٩) انظر د. أدم ابراهيم عثمان. الاحتكار أحكامه وأضراره. مقارنه فقهية مع تطبيقات معاصرة. بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستير في الفقه المقارن. كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية. ماليزيا. عام ١٤٣٥/٢٠١٤م، ص٦٧.

(١٣٠) تطرح موجة الغلاء المترتبة علي الممارسات الاحتكارية العديد من الحلول لمعالجتها ومن ضمن الحلول عملية التحكم في الأسعار، إلا أن الكثير من الاقتصاديين يرون أن عملية التحكم بالأسعار هي من أسوء ما يمكن التفكير فيه لحل مشكلة ارتفاع الأسعار، فهي تمثل تشويهاً لآلية السوق الحر للحصول علي نتائج قصيرة الأجل، وفي نفس الوقت التضحية بالأهداف بعيدة الأجل والتي تتمثل في تحقيق الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد. فتحديد سعر منتج ما، سينتج عنه بالتأكيد فائض في طلب السوق علي هذا المنتج. مما سيؤدي في النهاية إلى وجود سوق سوداء لهذا المنتج في سبيل تغطية فائض الطلب، انظر د. شريف لطفي، حماية المستهلكيين في اقتصاد السوق، مصر المعاصرة، السنة الثانية والثمانون، العدد ٤٢٥، يوليو ١٩٩١، ص٧.

من السلعة في الأسواق، ومن خلال ما يحدده هؤلاء المحتكرين من أرباح باهظة. تؤدي إلى تضخم نفقات الإنتاج، وتظهر في النهاية بصورة ارتفاع لأسعار السلع والخدمات التي يحتاج إليها الأفراد في المجتمع.

ولذلك فمن المبادئ الاقتصادية المتعارف عليها والتي أصبحت مستقرة في الوقت الحالي، أن الاحتكار عدو الاستثمار، فالاحتكار يهدف إلى إخضاع السوق كله ووقوعه تحت سيطرة منتج واحد أو عدد قليل منهم. وهؤلاء المحتكرين يتحكمون عادة في جودة المنتج ونسبة عرضه في الأسواق بشكل كبير، وكلما زادت نسبة الاحتكار في السوق، كلما زادت نسبة التضخم بشكل غير طبيعي، الأمر الذي يتسبب في هروب الأموال إلى الخارج بطريقة مشروعة، بالاضافة إلى حرمان الاقتصاد الوطني من فرص الاستثمار الحقيقة، وبالتالي يقل تدفق العملات الأجنبية إلى الداخل، مما يؤثر بالسلب علي ميزان المدفوعات، من ناحية، وعلى قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية من ناحية أخرى.

ولذلك ينبغي أن نلفت النظر في هذا المقام بأن التنامي المستمر للممارسات الاحتكارية، يصبح التضخم أكثر من أي وقت مضى سلاحاً اساسياً للحفاظ علي ارتفاع معدل الارباح، فالاحتكارات قادرة علي رفع الأسعار علي الرغم من تناقص الطلب الحقيقي، ومع توقع هذه الاحتكارات لاحتمالية هبوط الأسعار، فانها تسارع إلى تخفيض الإنتاج من قبل أن يحدث انخفاض الأسعار، ولذلك يمكن القول بأن التضخم لم يعد وسيلة سياسية يلجأ إليها النظام الرأسمالي عند الضرورة، وإنما أصبح سياسة دائمة لا تقتصر فقط علي مرحة الرواج الاقتصادي والانتعاش، بل أصبح يشمل كافة مراحل الدورة الاقتصادية بما فيها مرحلة الركود والكساد[١٣١].

فالاتجاه التضخمى للاسعار أصبح يستخدم من جانب الاحتكارات الدولية كفعل إرادى وليس كمصادفة. وأصبح يزود رأس المال بالسلاح الذى يمكنه من تحييد الصراع الاجتماعى المباشر ضد رأس المال. ولعل هذا الوضع هو الذى يفسر تلك الظاهرة العجيبة، وهى بروز ظاهرة التضخم فى ثنايا الركود. فالاحتكار أصبح قادراً على كل

(١٣١) د. فؤاد مرسي الرأسمالية تجدد نفسها. مرجع سابق، ص١٨، ١٨٩.

(ISSN : 2537 - 0758)

أسلحة الحكومات الرأسمالية، والمتمثلة فى سلاح التغيير فى أسعار الفائدة فى السياسة النقدية، فقد سار سهلاً على الاحتكارات تفادى ربات الحكومات من دون عناء كبير، ولذلك وجدت الدول الرأسمالية نغسها فى حالة أقرب إلى الضياع، بين وحشية الاحتكارات فى صراعها الذى يجعل من الصعب على الحكومات الحفاظ على التوازن السياسى الذى يضمن استمرار سيطرة رأس المال، وبين عجز أدواتها الحكومية فى الحيلولة دون تفاقم الازمة، والسيطرة على الاحتكارات وما قد ستتبعه من أزمات اقتصادية واجتماعية(١٣٢).

بالإضافة إلى ما سبق توجد مجموعة من العوامل التي تساعد علي استخدام موجة التضخم ي المجتمع، نستطيع أن نوجزها في عاملين هما(١٣٣):

العامل الأول: تنافس الفئات الاجتماعية المختلفة من أصحاب الأجور وأصحاب الأعمال علي الموارد الفعلية المتاحة والسعي لجعل حركة الأجور مختلفة عن حركة الاسعار.

العامل الثاني: علاقة الاحتكارات بجهاز الدولة وإلتقائهما حول سياسة الانفاق المتزايد لإنعاش الاقتصاد. وعندئذ فإننا نجد أن الدولة تتدخل بصورة متزايدة في النشاط الاقتصادي. وهذه السياسة تهدف إلى زيادة الإنفاق بصفة عامة، وزيادة الإنفاق العسكري بصفة خاصة، الأمر الذي يعني زيادة العجز في الميزانية العامة للدولة والذي غالباً ما يغطي وبدرجة كبيرة عن طريق التمويل المصرفي، ونذكر هنا أنه في عام ١٩٧٤ دفعت البلدان الرأسمالية المتقدمة مبلغاً يتراوح ما بين ٧٠ إلى ٨٠ مليار دولا إضافي نتيجة الزيادة الطارئة في أسعار البترول، هذه الزيادة لم تكن تمثل سوى ٤% من الناتج القومي الإجمالي لمجموع البلدان الرأسمالية الكبرى ولكن الولايات المتحدة الأمريكية انفقت وحدها في حرب فيتنام ما يقرب من ١٧٠ مليار دولار.

(١٣٢) د. محمد دويدار. مرجع سابق، ص٨٢.

(١٣٣) د. فؤاد مرسي. مرجع سابق، ص١٩٠.

ث- أثر الممارسات الاحتكارية علي الموارد الاقتصادية

تؤدي الممارسات الاحتكارية إلى إهدار وبعثرة ما يتجمع لدى الشركات الاحتكارية من موارد اقتصادية- رأس المال- والتي لا تجد توظيفاً لها. وذلك عن طريق توزيع جزء من أرباحها في صورة الإغداق علي مختلف أنواع النشاط غير المنتج إقتصادياً، والمميز للأسمالية الحديثة. أو الإغداق علي أعضاء مجالس الإدارة وكبار الموظفين والمستشارين أو الإسراف في حملات الدعاية وإقامة المؤسسات الخيرية أو زيادة ما تؤديه إلى عمالها من خدمات، مما يحتل جانباً كبيراً من ميزانية المشروعات الاحتكارية.

ومما لا شك فيه أن كل ما سبق لا يعد استثماراً حقيقياً بالمعنى الاقتصادي أو الفني، وإن أردنا الدقة في التعبير فهذا الانفاق يمكن تكييفه علي أنه نوع من الاستثمار في سمعة المشروعات الاحتكارية وشهرتها، وفي حسن علاقتها بالرأي العام. وإذا ما تحرينا الدقة أكثر، فإن هذا الانفاق لا يعد في حقيقته علي أن يكون رشوة للرأى العام وشراء له[١٣٤] حتى لا يقدم علي انتقادها أو توجيه سهام اللوم إليها.

ج- تأثير الممارسات الاحتكارية علي الاستثمارات

تتسبب الممارسات الاحتكارية في تدمير الاستثمارات الوطنية والأجنبية علي حد سواء، فالاحتكار يؤدي إلي غلق السوق، وعدم قدرة أي مستثمر جديد علي الدخول فيه، وبالتالي الإقلال من فرص الاستثمار والاقلال- أيضا- من فرص العمل أو خلق فرص عمل جديدة، بالاضافة إلى ذلك يؤدي الاحتكار إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وذلك لأن المكاسب التي يحققها المحتكرين تجبرهم علي إنشاء المزيد من الشركات الجديدة في الخارج لتوسيع استثماراتهم، وزيادة إحكام قبضتهم علي السوق الداخلي من خلال السيطرة علي مصادر المواد الخام في الخارج أو عرقة استيراد سلع بديلة للسلعة المحتكرة في الداخل، ومثل هذا الوضع نقابله كثيراً في المجتمع المصري.

---

(١٣٤) انظر د. زكريا أحمد نصر. تطور النظام الاقتصادي. مقدمة لدراسة الاقتصاد السياسي. الطبعة الأولى. مطبعة نهضة مصر. ١٩٦٤، ص٣٥٥.

(ISSN : 2537 - 0758)

ح- تأثير الممارسات الاحتكارية علي أسعار أسهم الشركات المقيدة في البورصة "علاقة الاحتكار بالبورصة"

تتبع الشركات الاحتكارية في نظامها المالي إسلوباً فيه خطراً كبير علي صغار المدخرين والمستثمرين في سوق الأوراق المالية، فكثيراً ما تعمد الشركات الاحتكارية إلى زيادة رأس مالها، وذلك بأن تعرض للاكتتاب علي الجمهور أسهماً لا تتناسب قيمتها الأسمية مع قيمة المشروع الحقيقة– فغالباً عندما تريد الشركات الاحتكارية إغراء بعض أصحاب المشروعات الأخرى المنافسة لها علي الإنضمام إليها، إذ تقدر لمشروعاتهم ثمناً مرتفعاً، تراعي فيه إنتاج المشروع بعد انضمامه إليها، فاذا كانت قيمة الشركة المراد ضمها مثلا ٤٠ مليون جنيه، وظهر للشركة المحتكرة أنه متى إنضم إليها هذا المشروع زادت أرباحها بسبب التركز وإنعدام المنافسة بنسبة ٥٠% مثلاً فانها تقدر ثمنا له بمقدار ٦٠ مليون جنيه، وتصدر بها أسهماً جديدة، فاذا لم يتحقق ظنها في زيادة الارباح، وتدهورت أسعار هذه الاسهم حلت الخسائر علي حاملي الأسهم وهم غالباً من صغار المدخرين أو المستثمرين في البورصة[١٣٥].

الفصل الثاني

أثر الممارسات الاحتكارية علي العمالة

يعرف العمل إقتصادياً بأنه الجهد الذي يبذله الإنسان اختياريا، سواء كان جهداً عضلياً أو ذهنياً، بهدف الوصول إلى غرض نافع[١٣٦] والحصول علي أجر معين[١٣٧] ومن ثم يخرج عن دائرة مفهوم العمل إقتصادياً عملي الآلات والمجهود الذي تبذله الحيوانات والدواب في حرث الأرض وجر العربات، إذ ليس للحيوان إختيار أو إرادة.

([١٣٥]) انظر د. أحمد محمد ابراهيم. مرجع سابق، ص٤٠٠.

([١٣٦]) انظر. د. عبد الحكيم الرفاعي، د. عبد المنعم الطناملي، أصول الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ١٩٤٩، ص٥٩.

([١٣٧]) د. محمد خليل البرعي، مبادئ الاقتصاد، دار الثقافة العربية، ١٩٩٦، ص٤٦.

ومما لا شك فيه أنه لا يمكن فصل الدراسة الاقتصادية للعمل عن الدراسة السكانية أو الديموجرافية للمجتمع. والواقع أنه إذا كان السكان كافة مستهلكون، فإنهم ليسوا جميعاً عمالاً منتجين، بل إن البعض منهم فقط هم الذين يتسببون بعملهم في خلق الإنتاج الاجتماعي، وهؤلاء هم الذين يكونون ما يعرف بإسم قول العمل في المجتمع[١٣٨] ولذا سوف نتناول دراسة أثر الممارسات الاحتكاية علي العمالة علي الصعيد المحلي (مبحث أول) وأُثر الممارسات الاحتكارية علي العمالة علي الصعيد الدولي (مبحث ثاني). وذلك علي النحو التالي.

المبحث الأول

أثر الممارسات الاحتكارية علي العمالة علي المستوى المحلي

يتميز اعمل كعنصر من عناصر الإنتاج بأنه نشاط إنساني إرادي واعي يسعى إلى تحقيق هدف معين من خلال القيام بالعمل. ويختلف العمل عن باقي عناصر الإنتاج فبالإضافة إلى كونه عنصراً من عناصر الإنتاج فهو يمثل الغاية النهائية من كل نشاط اقتصادي، فإشباع الحاجات الانسانية هي الهدف النهائي من العملية الإنتاجية[١٣٩] فالانسان هو سبب وجود النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى كونه العنصر الايجابي في الإنتاج[١٤٠] ويعتبر هدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع الهدف الأساسي لنشاط السلطات العامة وجميع سياستها. والوصول إلى ذلك الهدف يستدعي توافر ثلاثة شروط[١٤١].

١- أن يكون تخصيص الموارد الاقتصادية علي الأغراض المختلفة في وضع الأستخدام الأمثل.

---

(١٣٨) د. احمد جامع. النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، التحليل الاقتصادي الجزئي، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص٣١.

(١٣٩) د. باهر محمد عتلم، د. سامي السيد، مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص٥.

(١٤٠) د. رفعت المحجوب. الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية. ١٩٦٥، ص١٤٣.

(١٤١) انظر د. محمد محمد الغزالي. مشكلة الإغراق، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧، ص١٧٧.

(ISSN : 2537 - 0758)

٢- أن يكون مستوى تشغيل الموارد الاقتصادية والطاقات المتاحة عند مستوى العمالة الكاملة والتشغيل الكامل.

٣- ألا يكون توزيع الدخل القومي توزيعاً سيئاً.

وعند تقسيم أثر الممارسات الاحتكارية علي توظيف العمالة، فإنه يجب الأخذ في الإعتبار تأثيرها علي العمالة الماهرة وغير الماهرة في نفس الوقت[١٤٢] كما يجب- أيضا- معرفة أثرها علي العمالة المباشرة والعمالة غير المباشرة علي حد سواء. ويقصد بالعمالة المباشرة، تلك العمالة التي ترتبط بفرص العمل التي يوجدها المشروع الذي يمارس ضده الاحتكار.

ويقصد بالمشروعات التى ترتبط بالمشروع الذي يمارس ضده الاحتكار تلك المشروعات التي يعتمد نشاطها إما علي السلع أو الخدمات التي ينتجها هذا المشروع من خلال استخدامها كمستلزمات إنتاج أو علي السلع والخدمات التي يستخدمها المشروع الذي يمارس ضده الاحتكار كمستلزمات إنتاج له. بمعنى آخر فالمشروعات المرتبطة: هي تلك المشروعات التي يكون للمشروع الأصلي تأثير أمامي أو خلفي علي نشاطها، ينتج عنه تشغيل مزيد من الأيدي العاملة العاطلة في المجتمع[١٤٣]. ولا يقتصر تأثير الممارسات الاحتكارية علي توظيف العمالة فقط وإنما يمتد هذا الآثر ليشمل كفاءة العمال في العملية الإنتاجية، حيث تؤدي الممارسات الاحتكارية إلى فقدان عنصر الأمن والأمان بالنسبة للمشروع الذي أصبح مهدداً بتوقف إنتاجه أو إنخفاضه، بما يترتب علي ذلك من خشية العمال أو صاحب المشروع من احتمال لإنخفاض الأجور أو حتى

---

(١٤٢) العمال غير المهرة هم الذين لم يتلقوا أي نوع من التدريب أو التعليم، بينما نجد أن العمال المهرة هم الذين تلقوا تدريبات تهدف إلى صقل قدراتهم بما يجعلهم يتقنون عملهم. ولا يخفى قدر ما تنفقه الدولة وأصحاب الأعمال من أموال علي العمال لتدريبهم وتعليمهم، حتى يصبحوا عمالاً مهرة في نشاط ما. كما لا يخفى كم من الوقت يضيع دون الاستفادة من العامل استفادة جادة حتى يصبح عاملاً ماهراً في عمله، فإعداد العامل في حد ذاته هو نوع من الأستثمار الذي ينتظر عائده. مزيد من التفصيل انظر د. محمد محمد الغزالي. مرجع سابق، ص١٧٨.

(١٤٣) د. احمد سعيد مخرمه، اقتصاديات جدوى المشروعات الاستثمارية، دار الزهراء بالرياض، الطبعة الاولى، ١٩٩٦، ص٢١٠.

احتمال انعدامها، واضطرار العمال إلى التحول إلى نشاط إنتاجي أخر، إن كان هناك إمكانية في ذلك، بل قد يستحيل علي بعض العمال أو الموظفين أن يتحولوا إلى عمل آخر. ولا شك أن فقد الأمن والأمان بالنسبة للعمال سوف يؤدي حتماً إلى انخفاض إنتاجيتهم، وربما دفعهم هذا إلى سلوك حالة من اللامبالاه، تؤدي بهم إلى الاسراف في استخدام الوارد الاقتصادية وسوء استغلالها. وقد يؤدي- أيضاً- إلى فقدان العمال الاحساس بقيمة عملهم وفقدان وظائفهم(١٤٤) عندما يجدون أن السلع التي ينتجونها لا تباع أو أن سعرها يتجه نحو الانخفاض المستمر (وذلك في حالة استخدام المشروع لسياسة الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار أو ما يعرف بالسعر المحطم) فإن ذلك يشعرهم بأن ذلك الإنتاج قد يكون دون مستوى سلع المحتكر رخيصة الثمن، عالية الجودة، وقد يخفى علي الكثير من المنتجين والعمال، مقدار ما يتحمله المشروع المحتكر، والذي يمارس سياسة الإضرار بالمنافسين من خلال الاسعار أو التسعير الإفتراسي للمنتجات- من خسائر حتى يتمكن من إحباطهم والعمل علي هز ثقتهم في أنفسهم وصولاً إلى إشعارهم بإنعدام قيمة عملم وإنتاجهم حتى ينصرفوا إلى نشاط آخر تاركين شركاتهم ومصانعهم(١٤٥) وهذا ما يسعى إليه المشروع المحتكر(١٤٦) حتى يجبر

(١٤٤) من المعروف أن الطبقة العاملة تمثل الجانب الحيوي في المجتمع، وهي عادة تعول غيرها في ظل مجتمع نام يتسم بإرتفاع معدل الإعالة. ومن ثم فإن تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الطبقة يعني تدهور أوضاع الملايين من الأفراد والأسر خاصة من الطبقات محدودة الدخل. فالعمال الذين يكدحون هم في معظم الأحوال علي حافة بئر الفقر، بينما الذين تضخمت دخولهم هم الذين أعمالهم هينة. والعمل اليدوي من اقل الاعمال جزاء، وإن يكن أكثرهم عناء. لمزيد من الفصيل انظر د. أحمد جمال الدين موسى. مرجع سابق، ص٦.

(١٤٥) يصعب علي العمال الانتقال من قطاع إلى قطاع أخر في الكثير من الحالات نتيجة شيوع البطالة، وما قد تؤدي إليه من تثبيط همم العمال فيصبحوا ولا حافز لهم علي تعلم الحرف الجديدة، وترك البيئة التي نشأوا فيها. وحتى فى حالة العمال الذين يعتبرون غير مرغوب فيهم لقلة كفايتهم. فإننا نجد أرباب الأعمال في أوقات الرواج غير متبصرين ومقبلين علي كل من يتقدم إليهم، بينما نراهم في أوقات الكساد والأزمات مدققين في الأختيار. ولذلك فإنه في ظل الممارسات الاحتكارية مع ما يترتب عليها من نقص في مستوى التوظيف والإنتاج يستحيل معها أن ينجم عنها زيادة في مستوى العمالة. انظر د.أحمد نظمي عبد الحميد. مرجع سابق، ص٣٢٤، ٣٢٥.

(ISSN : 2537 - 0758)

منافسيه علي الخروج من السوق أو القضاء عليهم بسبب عدم قدرتهم علي الصمود أمام هذه المنافسة غير العادلة(١٤٧).

وبالإضافة إلى ما سبق فقد تتسبب الممارسات الاحتكارية الضارة في الكثير من المضار للطبقة العمالية، بسبب ما تتمتع به هذه الكيانات الاحتكارية من قوة وسيطرة واسعة علي السوق الأمر الذي يخشى معه أن تتحكم في العمال. فتفرض عليهم شروطاً سيئة للعمل(١٤٨). ولا سيما إذا لم يكن لهم نقابات تدافع عنهم، وهذا الأمر نادراً ما يتحقق يتحقق في العصر الحالي، حيث يندر أن يوجد عمال بدون نقابة تضمهم وتدافع عنهم(١٤٩). ومع ذلك إذا أردنا ان نقارن بين حالة العامل في ظل التنظيمات الاحتكارية أو الكارتيلات أو الاتحادات الاحتكارية، وحالة العامل في ظل المشروعات الصغيرة،

---

(١٤٦) ولذلك نرى كثيراً، ما اشتريت المصانع وأغلقت أبوابها حتى لا ينافس إنتاجها المشروعات الأقوى مالياً. وغالبا ما يترتب على إغلاق تلك المصانع والمشروعات تعطيل عدد من العمال الذين يضطرون إلى العيش علي هامش المجتمع عن طريق الشحاذة وغيرها. مزيد من التفصيل. انظر د. أحمد نظمي عبد الحميد. مرجع سابق، ص١٩٦.

(١٤٧) انظر د. احمد سويلم العمري. مقدمة في الدراسات الاقتصادية من الناحية العملية، مكتبة النهضة العربية، ١٩٤٨، ص٢٥٥.

(١٤٨) ظهرت في الآونة الأخيرة بوضوح النتائج التي تحدثها الشركات متعددة الجنسيات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمالة في الدول المضيفة، ومنها ما يسمى بالازدواجية الاقتصادية بين طبقات العمال في البلد الواحد. اذ تنقسم فئات العاملين في هذه الدول إلى طبقتين، تحظى إحداهما برواتب مرتفعة نظير عملها في هذه الشركات وفروعها، بينما تحصل طبقة العمال الآخرى والتي تعمل لدى الجهات المحلية علي رواتب عادية. كما يلاحظ أن هذه الشركات وإن كانت تقوم بدور إيجابي في حجم العمالة التي تستخدمها في المشروعات الجديدة لأفرعها المختلفة بقيامها بشراء العديد من الشركات والمؤسسات القائمة في عدة بلدان مضيفة وفقاً لسياسات الاندماج التي تتبعها، إلا أنه كان لها أكبر الأثر في إنخفاض نسبة العمالة في بعض هذه الشركات المندمجة إلى النصف خلال أعوام قليلة، كما حدث من جانب شركة سيترون وميشلان الفرنسيين، وجنرال موتورز، وبل تليفون الأمريكيتين، ومصانع الصلب في ألمانيا الغربية. انظر د. محمد أنور حامد علي. مرجع سابق، ص٢١١. انظر د. احمد سويلم العمري. مرجع سابق، ص٢٥٧.

(١٤٩) انظر د. احمد محمد ابراهيم. الاقتصاد السياسي. مرجع سابق، ص٣٩٩.

والمتوسطة لقادنا الواقع المشاهد إلى القول: بأن حالة العامل في ظل التنظيمات الاحتكارية أفضل من حالة العامل في ظل المشروعات الصغيرة، سواء من حيث مقدار الأجر الذي يحصل عليه أو من حيث توافر الشروط الصحية، أو من حيث درجة انتظام العمل.

إلا أن النظرة التحليلية المتعمقة تشير بوضوح أن حالة العامل في المشروعات الاحتكارية أسوء بكثير من حالة العمل فى المشروعات الصغيرة، وذلك لأن الإنتاج فى ظل التنظيمات أو الكراتيلات، قد أحدث تغيراً خطيراً في حالة العامل الاجتماعية. حيث كانت حالة العامل في ظل المشروع الصغير أو في دور الحرفة، لا تختلف كثيراً عن حالة رب العمل. فالعامل كان علي يقين من أنه اذا جد وجد، وإذا اجتهد فإنه يرتقي إلى مرتبة الرئآسة يوماً ما. ولكن اليوم في ظل سطوة وسيطرة المشروعات الاحتكارية، وانتشار التنظيمات والاحتكارية في مختلف القطاعات الإنتاجية والصناعية والتجارية، أصبح التباين عظيماً بين مركز العامل ومركز الرأسمالي صاحب العمل من حيث ثروة كل منهما، وأصبح غالبية العمال إلا النذر القليل منهم يعيشون عمالاً ويموتوا عمالاً[١٥٠]. وقد يأتي الضرر – أيضا– بالنسبة للعمال من جانب المشروعات الاحتكارية من إتجاه هذه المشروعات إلى تخفيض أجورهم علي نحو يضر بطبقة العمال، وهذا التخفيض وإن لم يتم بطريقة مباشرة وصريحة، فإنه قد يتم بطريقة غير مباشرة، وهذا ما

(١٥٠) يرى البعض عبارة "أن الاغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا" هذا القول قد يكون قولاً صحيحاً عموماً، إلا أن من المحتمل صحته لا سيما إذا لاحظنا أن جزء كبيراً من الدخول والثروات المكونة للدخل القومي تتركز في أيدي قليلة من رجال الأعمال والرأسماليين ذوي اليسار، الذين طالما نمت مواردهم بسرعة أعلى من انفاقاتهم، وعادة ما يجمع الرأسماليون ما بين الفوائد والأرباح. ويسلبون حقوق العمال الذين يعطونهم أجور قليلة. أما هم فيستولون علي معظم الدخول الناتجة عن الإنتاج الناشئ من جهة العمال. وهذا هو استغلال العمال أو ما يسميه الاشتراكيون "الاغتصاب بالحرمان" والذي يعد أحد المظاهر الأساسية للتفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات.

– انظر د. أبرت عشم عبد الملك، مرجع سابق، ص١٦٠.

– د. أحمد محمد إبراهيم. مرجع سابق، ص٣٥٦.

(ISSN : 2537 - 0758)

نلاحظه بدون أدنى شك، حيث إن المشروعات الاحتكارية قد خفضت وانقصت القدرة الشرائية للقوة العاملة إلى أدنى مستوياتها[١٥١] لدرجة أن غالبية العمال يضطرون فى مثل هذه الظروف إلى العمل في عدة مجالات لتغطية نفقات أسرهم. كما حرمتهم مثل هذه الممارسات الاحتكارية حتى من المتعة والراحة العائلية، حتى في أيام العطل والإجازات الرسمية والأعياد.

وقد يأتي الضرر أيضاً من زاوية قيام المشروعات والتنظيمات الاحتكارية بخفض الإنتاج أو تثبيته، وذلك بإغلاق بعض مصانعها أو فروعها الإنتاجية، ولا تبقى غير الصالح منها، فيؤدي هذا الاجراء إلى تخفيض عدد العاملين فيها وحرمان فريق من العمال من عمله، ويدفع بهم إلى هاوية البطالة[١٥٢] وقد يأتي الضرر – أيضًا – من زاوية قيام المشروع المحتكر بتحطيم المشروع المنافس له من خلال سياسة الأسعار، فيتسبب ذلك في الإضرار بعمالة المشروع ضحية عملية التحطيم التي مورست ضده[١٥٣]. بالإضافة إلى ما تقدم فقد كشرت الطبقة الرأسمالية المحتكرة والمسيطرة علي القطاعات الإنتاجية عن أنيابها وتفننت بألوان التسريح التعسفي للعمال واستخدمت المزيد من الأدوات التكنولوجية الحديثة التي تستغلي أكثر فأكثر عن العمال[١٥٤]. واستخدام

(١٥١) يمكن النظر إلى إنخفاض القوة الشرائية للعمال من زاوية أخرى، حيث إن الأرباح الطائلة التى يحققها المحتكرون قد استخدمت في توسيع وزيادة الطاقة الانتاجية من معددات ومصانع، إلا أن هذه الزيادة الهائلة في الطاقة الانتاجية لم يقابلها زيادة مماثلة في دخول العمال، ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافى لاستيعاب الزيادة في الطاقة الانتاجية، مما يحدث تكدس في المنتجات، ومن ثم يتجه المحتكرون إلى تخفيض حجم الانتاج عن طريق الإستغناء عن أعداد من القوة العمالية، وبالتالى تظهر البطالة، والبطالة تؤدى إلى زيادة الأزمة شدة وحدة. انظر: د. على فيصل الأنصارى. مرجع سابق، ص٢٣.

(١٥٢) د. احمد محمد ابراهيم. مرجع سابق، ص٣٩٩.

(١٥٣) انظر د. عبد الباسط وفا. مرجع سابق، ص١٨.

(١٥٤) ولا يفوتنا في هذا المقام الإشارة إلى أنه علي الرغم من مثالب الممارسات الاحتكارية علي طبقة العمال، إلا أنها نجحت في تجميع العمال في حشود كبيرة، فشعروا بوجودهم كطبقة مستقلة، وأصبح لهم مطالب خاصة، وأضحى الكفاح بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال إحدى مميزات النظام الاقتصادي الحالي.

التكنولوجيا الحديثة، وإن كان له جانباً إيجابياً في العملية الإنتاجية لا يمكن إنكاره، إلا أنها قد أدت إلى زيادة البطالة بين بعض التخصصات[١٥٥] وذلك بسبب قيام المحتكر لصناعة معينة باستخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال وموفرة للعمالة المتخصصة في هذه الصناعة[١٥٦] فتوجه المشروعات الاحتكارية متعددة الجنسيات إلى استخدام رأس المال بكثافة، سوف يترتب عليه ضرراً لا محالة لعملية التوظيف سواء على مستوى العمالة المحلية أو على المستوى الدولى، حيث تشير المراجع الاقتصادية المتخصصة إلى ان نسبة ٢٠% من السكان العاملين ستكفى فى القرن الحادى والعشرين للحفاظ على النشاط الاقتصادى فى العالم. وبالتالى فإن نسبة البطالة ستصل إلى ٨٠% من قوة

(١٥٥) أدى التقدم التكنولوجي إلى توفير الوقت والجهد، فظهرت أبعاد جديدة لمشكلة البطالة فأصبحت بطالة هيكلية، حيث أصبح من الممكن وجود نمو متصاعد ونمو بطالة في نفس الوقت. وحلت المشروعات الكثيفة رأس المال محل المشروعات كثيفة العمالة، وهكذا دخلت الطبقة المتوسطة مرحلة جديدة طابعها المميز أزمة ممتدة. فالبطالة تضيف إلى صفوف الطبقة المتوسطة ملايين الشباب المتعلم الذي يعيش علي أسره. وينخفض بذلك نصيب الفئات الوسطى من الدخل القومي. انظر: د. رمزي زكي. الطبقة الوسطى وداع نهائي أم عودة خافتة، نداء الجنوب. إصدار مركز بحوث ودراسات البلدان النامية. جامعة القاهرة، العدد الثاني، يناير ٢٠٠٢، ص١٢٣.

(١٥٦) وهذا ما أكدته الدراسات النظرية والمعطيات التطبيقية علي القطاع العام في مصر. حيث تضاءل دور المشروعات العامة في زيادة فرص العمل، حينما اتجهت غالبية هذه المشروعات لتبني تقنيات إنتاجية قائمة علي الاستخدام الكثيف لرأس المال Capital – intorsive technology، كما أن إتجاه هذه المشروعا لزياده أجور ومزايا العاملين فيها وتحسين ظروف العمل، قد ساهم في زيادة التميز الاجتماعي بخلق نخبه مميزة بين الطبقة العاملة في المجتمع. كما فشل دعم أثمان المنتجات في الوصول إلى الجماعات ذات الدخول الدنيا وفي المقابل أدى تقييد أثمان المنتجات الزراعية بهدف خفض مدخلات المشروعات الصناعية العامة وتمويل الإنفاق الحكومي المتزايد إلي الإضرار كثيراً بدخول المزارعين الفقراء. مزيد من التفصيل انظر د. أحمد جمال الدين موسى. الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الترتبة علي خصخصه وحدات قطاع الأعمال العام، ٢٠٠٤، ص٢٢.

(ISSN : 2537 - 0758)

البشر القادرين على العمل فى العالم. وسيتركزمعظم هؤلاء العاطلين فى دول العالم الثالث[١٥٧].

ولعل هذه النقطة قد تدعونا إلى طرح سؤال هام عن طبيعة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل؟

لوحظ وبحق في السنوات القليلة الماضية ما حدث من تطور مذهب في صناعات الآلات ومدى التقدم التكنولوجي الذي لحق بالعملية الإنتاجية، إلا أنه لوحظ في نفس الوقت أن هناك تباعد ملحوظ بين النمو الاقتصادي، ولا سيما نمو الإنتاج وبين مستوى التشغيل. فقد كان من المسلمات في علم الاقتصاد أن أي زيادة في الاستثمار تؤدي تلقائياً إلى زيادة في التشغيل. ولكن في ظل ما يشهده العالم من ثورة علمية وتكنولوجية هائلة أصبح من الصعب ربط نمو الإنتاج بنمو مستوى التشغيل. فمن الممكن أن ترفع معدلات النمو، فترفع مستويات الإنتاج والإنتاجية، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة مستوى التشغيل، حتى إن خفضت ساعات العمل. وهذه المشكلة بدأت تعرف طريقها إلى الدول المتقدمة وأصحبت محل نقاش بين المفكرين والاقتصادين. وأصبحت تمثل أيضاً صراعاً حاداً بين الحكومة والأحزاب السياسية ونقابات العمال.

ولذلك يذهب بعض الكتاب إلى القول: بأن من سمات الرأسمالية المعاصرة انتهاء إرتباط الإنتاج الصناعى بالتوظف الصناعى. وهو ما يعنى إنفصال الإنتاج عن العمل. فلقد إنخفض عدد العمال فى الصناعات الإلكترونية إنخفاضاً كبيراً عما كانت عليه فى عام ١٩٧٥، ومع ذلك فقد نمت تلك الصناعة وتضاعفت إنتاجيتها. وهو ما يؤكد بوضوح حقيقة أن نسبة العمالة فى المصانع تقل، بالرغم من زيادة الإنتاجية فى المصانع[١٥٨].

([١٥٧]) انظر: د. هانس– بيتر مارتين، هارلد شون. فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، الكويت، ٢٠٠٠، ٢٣، ص٢٥.

([١٥٨]) د. فؤاد مرسى. الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة علم المعرفة، العدد ١٤٧، مارس ١٩٩٠، ص٧٧، ص٧٨.

ولعل السبب في هذا التناقض الغريب والتباعد الظاهري بين زيادة مستويات النمو وانخفاض مستويات التشغيل ووزيادة معدلات البطالة، يمكن إرجاعه إلى عاملين أساسين هما:

العامل الأول: ويكمن في الوتيرة السريعة لإدخال الآلات والمعدات الحديثة في العملية الإنتاجية، ولجوء الرأسماليين إلى الاستغناء عن عدد من العمال بشكل متزايد. وهذه قد تكون مسألة طبيعية في ظل الظروف العادية لسير الاقتصاد، ولكن في المقابل فإن إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج من المفروض في ظل المنطق الاقتصادي أن يؤدي إلى الرفع من الإنتاجية، بالتالي الرفع من مستوى الأرباح. وهذا يؤدي بدوره إلى زياده الاستثمار وارتفاع مستويات التشغيل، ولكن في ظل النظام الرأسمالي ومنطق الربح، فإن الرأسماليين يعمدون دائماً إلى توجيه أموالهم للقطاعات الأكثر ربحية.

هذا وقد ذهب إحدى الدراسات العملية لمحاولة فهم طبيعية العلاقة بين نمو المستوى الإنتاجي وانخفاض مستوى التشغيل، فعمدت إلى عقد مقارنة بين أرقام مبيعات وإنتاجية بعض الشركات دولية النشاط وبين مستوى التشغيل، وتوصلت هذه الدراسة إلى الملاحظات التالي[١٥٩]:

١ـ بالنسبة لقطاع الالكترونيك والإعلام الآلي. فإن مبيعات العشرين شركة التي تقع ضمن المائة شركة الأولى في العالم في سنوات ١٩٩٥، ١٩٩٧، قد ارتفع بنسبة ١٦% في حين انخفض التشغيل بها بنسبة ٤,٣%.

٢. أما في قطاع إنتاج السيارات فقد ارتفع رقم الأعمال فيها بنسة ٢٥%، بينما انخفضت نسبة التشغيل فيها بنسبة ٦,٨٥%.

٣ـ أما في قطاع البترول فإن المقارنة تظهر بوضوح. إذ عرف هذا القطاع ارتفاعاً ملحوظاً في رقم الأعمال بنسبة ١٩%، ولكن مستوى التشغيل فيها أيضاً انخفض بوضوح شديد حتى بلغت نسبة ٢٤,٤%.

([159])susan George, l'ampleur de la mondialistion aujourd'hui wiew point ,no 329 Decembre, 2000 p.21.

(ISSN : 2537 - 0758)

العامـل الثـاني: والـذي يفسـر سـر التباعـد بـين نمـو المسـتوى الإنتـاجي وانخفـاض مستوى التشغيل. فيكمن في تنامي القطاع المالي علي حساب القطاع الإنتاجي. فالقطاع المالي أصبح في الوقت الحالي يستقطب كميات هائلة من رؤوس الأموال. وهذ القطاع أصبح يحقق معدلات أرباح عالية جداً. ولا سيما أنه لا يخضع إلى ضرائب ورسوم، فهو غالباً معفياً من الخضوع للضرائب علي الأرباح التجارية والصناعية بهدف تشجيع الأفراد والشركات علي استثمار أموالهم في سوق الأوراق المالية، وفي المقابل نلاحظ وبحق أن هذ القطاع لا يساعد ولا يؤدي فعلياً إلى إيجاد أو خلق فرص عمل أو تشغيل حقيقة، وهذ الوضع يظهر جلياً واضحاً في سيطرة حاملي الأسهم علي القرارات الاستراتيجية للشركات الكبرى خاصة عندما يتعلق الأمر بتخفيض التكاليف لمواجه المنافسة. وبطبيعة الحال فتكاليف العمل هي التي تستهدف غالباً حيث أصبح هناك علاقة طردية بين تخفيض عدد العمال وارتفاع قيمة السهم. لذا فان هذان العاملان يجعلان من الصعب الربط بين النمو الاقتصادي والتشغيل، ويفسران في نفس الوقت ما يبدو من وجود علاقة طردية بين إزدياد استخدام الآلات في العملية الإنتاجية مع ما تؤدي إليه من زيادة مستويات النمو الإنتاجي، وفي نفس الوقت زيادة معدلات البطالة بين العمال بسبب انخفاض مستويات التشغيل وعدم القدرة علي إيجاد فرص عمل حقيقة علي الرغم من ارتفاع معدلات الإنتاج الإنتاجية. ولذلك يمكن القول بأن التكنولوجيا الحديثة المتطورة في جانب منها هي بالدرجة الأولى ذات هدف سياسي الغاية منه تقليص دور العمال وسرقة حقوقهم المشروعة.

كذلك تؤدي الممارسات الاحتكارية إلى الإضرار بإصحاب المنشآت الصغيرة العاملين في الصناعة محل الاحتكار، حيث يؤدي سلوك المحتكر إلى خروجهم من السوق أو منع دخول منشآت جديدة من نفس النوع، الأمر الذي يزيد من تراجع النشاط الاقتصادي، وهو ما يلحق الضرر بالاقتصاد القومي، ولا سيما في الدول النامية، والتي تكون في أمس الحاجة إلى مثل هذه المنشآت الصغيرة، خاصة أنها تستوعب جانباً كبيراً من العمال.

ولذا يمكن القول بحق أن الممارسات الاحتكارية الضارة، تؤدي إلى استغلال العمال أسوء استغلال عن طريق مواجهتهم بجهة منظمة قوية تفرض عليهم ما تراه في ملحتها من شروط[١٦٠] وليس أمامهم إلا الرضوخ لهذه الشروط وخاصة اذا كان العمال في موقف الضغط وقلة ذات اليد. فالاحتكار هنا يمارس علي العمال أنفسهم. وبالاضافة إلى ما للإحتكار من مردود سيء على المدى البعيد بالنسبة للعمال– أيضاً– فقد يتسبب الاحتكار في إغلاق المصانع التي يعمل بها العمال، ويؤدي ذلك إلى تسريحهم، وخلق أزمات البطالة. وهذه نتيجة مباشرة للمنافسة غير المشروعة المترتبة علي الاحتكارات[١٦١]. وللبطالة أسباب كثيرة متنوعة، ولكن ما يعننا هنا هو ما يتعلق بالإحتكار كسبب من أسبابها، فالممارسات الاحتكارية والتي تمارس لمدة طويلة، قد يسفر عنها تزايد نسبة إفلاس وإغلاق كثيراً من المشروعات مع الاستغناء عن العمالة الموجودة فيها. وهو ما يعني بدوره تزايد في عدد الفقراء، وتفاوت أكثر في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. فالإحتكار له تأثير شديد علي التشغيل والبطالة بسبب ما يترتب عليه

(١٦٠) انظر د. زكريا أحمد نصر. تطور النظام الاقتصادي. مقدمة لدراسة الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، ١٩٦٤، ص٣٤٩.

(١٦١) د. محمد أنور حامد علي. حماية المنافسة المشروعة في ضوء منع الاحتكار والاغراق. دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، ص١٤٤.

– ليس صحيحاً أن الاتحادات أو التكتلات الاحتكارية، كما يذهب البعض إلى أنها تعمل علي التوفيق بين مصلحة العمال وأصحاب المصانع في نفس الوقت بحجة أنها تعمل علي تخفيض الأسعار إلى حد مقبول يتحمله المستهلكون ومن بينهم العمال. ولا شك أن من مصلحة هذه التكتلات الاحتكارية عدم المبالغة في رفع أسعار منتجاتها، لأن المستهلكين قد يعرضون عنها، ويعملون علي محاربتها وإستبدالها بغيرها. إلأ أن هذا الأمر مشكوك فيه، فهذه الاتحادات أو التكتلات الاحتكارية لا تعمل لتحقيق ذلك، فكثير منها يسعى لتخفيض أجور العمال رغبة منها في تقليل نفقات الإنتاج، وقد تستغني أحياناً عن كثير من العمال أو عن جميع العمال، متى تبين لها أن صناعة من صناعتها غير متوافر فيها شروط الدقة والربحية، ولقد حصل ذلك مراراً في المانيا، حيث اشترت المصانع الكبيرة المصانع الصغيرة، وضمتها إليها بعد الاستغناء عن عمالها الأصليين. وفي هذ الأمر ضرراً بالغ بالعمال. انظر د. حسين علي الرفاعي. مرجع سابق، ص٢٥٥، د. أحمد سويلم العمري، مرجع سابق، ص٢٥٥.

(ISSN : 2537 - 0758)

من إفلاس وتصفيه كثير من الطاقات الإنتاجية القائمة والتي لم تصمد أمام منافسة الشركات الاحتكارية، فضلا عن زيادة التكاليف للإنتاج المحلي، وعلي ذلك تزداد معدلات البطالة[١٦٢] وهو ما ينعكس بدوره علي الاقتصاد القومي بما يؤدي إليه من سيطرة رأس المال الأجنبي[١٦٣].

والبطالة بالرغم من أنها في حد ذاتها ضرراً كبيرة علي المتبطلين، إلا أنها تؤدي إلى مضاعفات أخرى كثيرة ضارة بالمجتمع ككل. فالبطاله لها جوانبها السلبية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ونفسياً. فهي تؤثر علي الفرد أولاً، ثم علي الأسرة، والمجتمع. وهي تولد السخط والحقد وعدم الثقة في النفس والآخرين، وعدم الإيمان بالمستقبل وفقدان الأمل، وذلك من أهم وأسوء الآثار السلبية المترتبة علي البطالة لدى فئة لا يستهان بها في المجتمع، وخاصة داخل قطاع الشباب. والبطالة تؤدي إلى ضغوط اجتماعية ونفسية سيئة للعاطلين ولمن حولهم، وربما تؤدي بهم إلى الوقوع في دائرة الجريمة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني وإثارة القلاقل والاضطرابات داخل المجتمع[١٦٤].

ويترتب علي ارتفاع معدلات البطالة داخل المجتمع تردى مستوى معيشة عدد كبير من محدودي الدخل، وزيادة عدد من يقعون تحت خط الفقر، ويضطر عدد كبير من العمال ومحدودي الدخل أن يقبلوا أجوراً أقل للمحافظة علي وظائفهم، فتنخفض الأجور الحقيقية. بينما تتصاعد دخول أصحاب رؤوس الأموال.

كما يضطر الكثير من العمال، للعمل فترات أكبر وبذل جهد أكبر للحصول علي نفس الدخل الذي كانوا يتقاضونه في الماضي. ويضطر عددكبير من النساء والأطفال للدخول في سوق العمل لتوفير أدنى متطلبات الحياة، لذا تعني البطالة في بلد لا يعرف

---

(١٦٢) انظر: جهاد صبحي عبد العزيز. الآثار التوزيعية للاصلاح الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الازهر، ٢٠٠١، من ص٨١ إلى ٨٤.

(١٦٣) انظر د. عمر محمد حماد. مرجع سابق، ص٢٠.

(١٦٤) انظر د. عادل عبد الجواد الكردوسي. الحد من البطالة ووقاية المجتمع من الجريمة، بحث منشور لندوة مشكلة البطالة في مصر. مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، في الفترة من ١٤.١٦ يوليو ٢٠٠١، ص٧، ٨.

نظاماً لإعانة المتبطلين العاطلين، أنهم سوف يتحولون إلى عبء اقتصادي واجتماعي علي أسرهم، وسوف يتحول البعض منهم إلى ناقمين علي المجتمع، ويصبحون تربيه خصبة لنمو التطرف وسلوك سبيل الجريمة، والرفض الحاد للنظام السياسي والاجتماعي القائم(١٦٥).

أما في ظل المنافسة بما تتيحه من السماح بدخول مشروعات جديدة إلى السوق، فإنها تخدم في حد ذاتها مسألة العمالة والتوظيف بصفة عامة، فهي تضمن أن الأرباح الناتجة من المنافسة سوف تنعكس علي المستهلكين، وهو ما يناسب عملية النمو في الأجل الطويل، بما في ذلك العمالة والتوظيف. فالمنافسة القائمة بين المشروعات مع ما ستتبعه من تقدم انتاجي يساهم في زيادة النمو وإنقاص معد البطالة.

واذا كانت المنافسة تحقق مصحلة العمال من ناحية التوظيف، فإنها تحقق كذلك مصلحة العمال– أيضا– كمستهلكين في إتحاذ قرارات الشراء من المشروعات التي تحقق لهم أفضل إشباع ممكن سواء من حيث السعر أو الجودة(١٦٦). وفضلا عما سبق بيانه من أضرار الممارسات الاحتكارية علي طبقة العمال، فإن المشروع المحتكر يسعى دائما إلى تعظيم أرباحه علي حساب المستهلكين من خلال رفع الأسعار، ونقص الكميات، الأمر الذي أدى إلى إنتشار مقولة أن "الاحتكارات تحقق مكاسبها من خلال تنظيم الفقر"(١٦٧) Monoples organisemt la penurie leus psofit

ومن ثم لا غضاضة إطلاقاً من أن يحد المنتج (المحتكر) من إنتاجه ليرفع الأسعار، وقد يصل به الأمر إلى حد حرق أو إتلاف محصوله حفاظاً علي أسعاره، بالإضافة إلى امتصاص دماء الطبقة الكادحة من العاملين وطردهم للحد من الإنتاج، فيصابوا باليأس وتشل طاقاتهم مما يدفعم إلى الحقد والكراهية والتفكير في التخلص من

(١٦٥) انظر. جهاد صبحي عبد العزيز. مرجع سابق، ص٨٩.
(١٦٦) انظر د. عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص١٢٩.
(١٦٧) انظر د. عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص١١٧.

(ISSN : 2537 - 0758)

سيطرة رأس المال، فتشتعل الحروب بين الطبقات ويشيع التفكك في المجتمع وتسود الفوضى والاضطرابات بل وتنتشر الجريمة ويفقد المجتمع الأمن والأمان[١٦٨].

المبحث الثاني

أثر الممارسات الاحتكارية الدولية علي العمالة علي الصعيد الدولي

أدت الممارسات التجارية الاحتكارية التي تمارسها الدول من خلال التبادل الثنائي فيما بينها، والتكتلات الاقتصادية، والشركات المتعددة الجنسية إلى إحداث الكثير من التغيرات علي الساحة الدولية من الناحية العملية.

ويختلف الهدف الأساسي الذي تعمل الدول علي تحقيقه من خلال هذه الممارسات الاحتكارية ما بين الاكتفاء الذتي في إنتاج بعض السلع أو حماية الصناعات الناشئة أو التوصل إلى التوظيف الكامل أو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إلا أن الهدف قد يتطور إلى أبعد من ذلك، فتصل إلى الرغة في احتكار سوق سلعة من السلع أو إحداث ضغط تجاري أو السيطرة علي الأسواق الخارجية. وقد يصل الأمر إلى حد إشعال نوع من الحرب التجارية[١٦٩]

وأيا ما كان الهدف الذي تسعى إليه هذه الدول من الممارسات الاحتكارية، فإنها أدت من الناحية العملية إلى تقويض دعائم التخصص الدولي، وإعادة تقسيم العمل الدولي وزيادة الاهتمام بإتساع نطاق أسواق السلع خارج حدودها. بالاضافة إلى ارتفاع

([١٦٨]) انظر د. عبد السميع المصري، نظرية الإسلام، مكتبة الانجلو المصرية، بدون تاريخ طبع، ص١٨٥. انظر د. محمد أنور حامد علي. مرجع سابق، ص٣٥.

([١٦٩]) يحمل تراكم رأس المال في طياته بما يتضمنه من توسع أفقى ورأسى، تركز رأس المال وتمركزه نحو الاحتكار. وهو ما يعنى أن رأس المال يصبح كقوة اجتماعية أكثر تجرداً، وينفصل عن شخص الرأسمالى على الأخص في الوحدات الانتاجية الكبيرة، والتى أصبحت تأخذ فى أغلب الأحيان شكل شركة مساهمة. ورأس المال يصبح بزيادة تجرده عن صاحبه أكثر قابلية للحركة، ومن ثم إمكانية تصديره إلى الخارج، وبالتالى تمتع الاتجاه الاحتكارى للمشروعات العملاقة بإمكانية السيطرة على الأسواق والتحكم في الأسعار في ضوء الطلب على السلع. راجع: د. محمد دويدار، مرجع سابق، ص٧٠.

إنتاجية العمل، وانخفاض استهلاك الخامات[١٧٠]. هذا وقد أثر الواقع الاحتكاري للدول والشركات متعدة الجنسيات تأثيرا غير مباشراً على عناصر الإنتاج، ولا سيما علي عنصر العمل. حيث أسهمت الممارسات الاحتكارية وقيام التكتلات الاقتصادية، وتفاعل دورها التجاري مع دور الشركات دولية النشاط في إحداث نوع من التباين في أهمية عناصر الإنتاج، خاصة عنصر العمل، بسبب ما أدت إليه هذه الممارسات الاحتكارية من تأثير في تيارات الهجرة بين دول العالم المتقدمة والنامية، وإنعكاس ذلك علي ظروف العمل. فمن المعلوم أن عنصر العمل بإعتباره عامل من عوامل الإنتاج له أهمية خاصة بين عناصر الانتا، سواء من وجهة نظر الفكر الرأسمالي أو الاشتراكي. وتتضح هذه الأهمية من الناحية العملية، حيث يؤدي أي تغيير في مكونات هذا العنصر الإنتاجي سوءا كمياً أو كيفياً إلى التأثير في الامكانيات الاقتصادية للدول المختلفة.

وقد أدت الممارسات الاحتكارية للشركات دولية النشاط إلى التأثير في تكوين عنصر العمل ومفهومه وقدرته علي الانتقال والهجرة وإنعكاس ذلك علي حجم البطالة ونوعيتها في الدول المختلفة.

أولاً: أثر الممارسات الاحتكارية الدولية علي انتقال عنصل العمل[١٧١]

ولبيان تأثير الممارسات الاحتكارية الدولية علي انتقال عنصر العمل، نرى أن تزايد حركة التكتلات الاقتصادية الدولية، ونشاط الشركات دولية النشاط، أدى إلى حدوث نوع من الاختلال الهيكلي في التكوين السكاني سواء في الدول المتقدمة التي تنتمي إليها هذه الشركات الاحتكارية، أو حتى في الدول النامية التي تستضيف تلك الشركات. حيث ضاعفت هذه المتغيرات من تأثير الدوافع الاقتصادية لدى الأفراد للهجرة والإنتقال بهدف الارتفاع بمستوى المعيشة. كما عمدت دول أوربا إلى تشجيع الهجرة إليها لزيادة عرض العمل لديها، وبالتالي تخفيض الأجور. مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وزيادة قدرة

(١٧٠) انظر د. محمد عبد العزيز عجمية. د. محمد محروس اسماعيل. التطور الاقتصادي الحديث والمعاصر . مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية. ١٩٨٤ ص ٦٧، ص٦٨.

(١٧١) انظر: د. أحمد رالجي أبو الوفا، الواقع الاحتكاري في التجارة الدولية وأثره في نظريتها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٠، ص٢٨٠.

(ISSN : 2537 - 0758)

الشركات علي تحقيق المزيد من الارباح. وكان من نتيجة ذلك، أن تزايدت نسبة العمالة الأجنبية في قوة العمل، لتصل علي سبيل المثال إلى ٣٠% في سويسرا، ١٠% في بلجيكا، ٩% في فرنسا ٤,٦ في المانيا، وذلك كله في بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين(١٧٢).

كما أدى تزايد التكتلات الدولية والأقليمية إلى سهولة تحركات العمال بين الدول الاعضاء بفضل المعاهدات المبرمة بينهم، ومن تلك المعاهدات علي سبيل المثال: معاهدة روما الخاصة بإنشاء السوق الأوربية المشتركة. حيث نصت علي الحرية الكاملة لكافة عناصر الإنتاج علي التنقل عبر الحدود الوطنية المشتركة للدول(١٧٣).

كذلك الحال فقد أدى تزايد قوة وتكتل منظمة الأوبك وارتفاع أسعار صادراتها من البترول وحصول دول التكتل علي عوائد كبيرة مقابل صادراتها النفطية إلى دفع خطط التنمية في هذه البلاد إلى الأمام. مما أدى إلى زيادة معدلات الطلب من جانبها علي العمالة الأجنبية والعربية لتنفيذ خطط التنمية فيها. فوصلت نسبة عدد العمال الأجانب بها إلى مستويات مرتفعة، حيث بلغت نسبة العمالة الأجنبية في السعودية إلى نحو ٢٠% إلى ٣١% في البحرين ٥٩% في الكويت، ٧٣% في قطر ٧٦ في الإمارات(١٧٤).

هذا وقد أحدثت الشركات دولية النشاط تأثيراً واضحاً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال في الدولة المضيفة. حيث أحدثت نوعاً من الازدواجية الاقتصادية بين طبقات العمالية في البلد الواحد، حيث انقسمت فئات العاملين في هذه الدول إلى فئتين تحظى

(172) south north international migration to france acasa sudu, Julien cond and poopdiance, ocde-paire, 1986.

(173) Daniel R.vivng. migration between the center and the periphery 'scinentific Amercican, decembre 1989.

(١٧٤) انظر/ التقرير السنوي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE عام ١٩٨٣، ص٦٥. انظر كذلك. د. نازلي فرحات. بحث بعنوان أثر التغيرات في سوق النفط علي التشغيل في البلدان العربية، بحث مقدم لندوة معهد التخطيط القومي، القاهرة، يناير ١٩٨٧، ص٣٤، ٣٧.

إحداهما برواتب عالية نظير عملها في هذه الشركات وفروعها، بينما تحصل الأخرى التي تعمل لدى الجهات المحلية علي رواتب منخفضة.

ولعل المشهد المصري لخير دليل علي ذلك، فكلنا يعلم بحصول العاملين بالبنوك الأجنبية وفروع الشركات الأجنبية الأخرى عادة علي رواتبهم بالدولار، حيث ترتفع أسعار تحويلها إلى العملة المصرية في السوق السوداء بينما يحصل العاملين في البنوك المحلية المصرية والشركات المصرية على رواتبهم بالعملة المحلية[١٧٥].

كما تلعب وسائل الدعايا الحديثة للشركات دولية النشاط والتي تهدف إلى توسيع نطاق تسويق منتجاتها إلى وجود دوافع لدى مختلف مستويات العمالة العادية والمتميزة إلى الهجرة إلى المناطق التي تحقق لهم عوائد مادية مرتفعة[١٧٦].

ثانياً: أثر الممارسات الاحتكارية الدولية علي حجم البطالة ونوعيتها[١٧٧]

لم يقتصر أثر الممارسات الاحتكارية الدولية في مجال العمالة علي إحداث تغيرات في حركة العمال بين الدول، وإنما أدت فضلاً عن ذلك إلى حدوث نوع من التغيير في حجم البطالة ونوعيتها سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية علي حد سواء وذلك علي النحو التالي:

١- فعلي مستوى المشروعات في القطاع الواحد وكنتيجة لعمليات الاندماج والاستحواذ والتركز المختلفة[١٧٨]. أدى قيام الشركات الدولية بشراء العديد من الشركات والمؤسسات في البلدان النامية المضيفة للاستثمارات الأجنبية إلى انخفاض نسبة

([١٧٥]) انظر/ ديمتريوس ج. بابا ديمتريو. الهجرة الدولية في عالم متغير، مقال بالمجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ترجمة أمين شريف، العدد ٦، سبتمبر ١٩٨٥، ص٦.

([١٧٦]) انظر: د. احمد رالجي أبو الوفاء. مرجع سابق، ص٢٨٤.

([١٧٧]) انظر: د.أحمد رالجي أبو الوفاء. مرجع سابق، ص٢٨٥.

([١٧٨]) هناك علاقة واضحة بين بين درجة التركز الصناعى وحجم التوظف والعمالة فى المجتمع، لانه إذا ارتفعت درجة التركز المنشأت في صناعة ما، فإن المنشآت غالباً ما تميل إلى استخدام الطرق كثيفة رأس المال، والتى تعتمد على استخدام الآلات بدرجة أكبر من العمالة، وهذا لا يسهم في علاج مشكلة البطالة، لأنه لا يوفر فرص عمالة كثيرة، وبالتالى يكون ذا أثر سلبى على مستوى العمالة في المجتمع.

(ISSN : 2537 - 0758)

العمالة في بعض هذه الشركات المندمجة إلى النصف خلال سنوات قليلة، كما حدث علي سبيل المثال في شركتي سيتروين وميشلان الفرنسيين، وجنرال موتور، وبل تليفون الامريكيتين ومصانع الصلب في ألمانيا الغربية.

كما دلت العديد من الدراسات على وجود أثر سلبى على العمالة بسبب تنامى عمليات الاندماج والاستحواذ من جانب الشركات دولية النشاط، حيث أفترنت معظم حالات الاندماج والاستحواذ بتخفيض عدد العمال فى المشروعات المستحوذ عليها، وفقد العديد من العمال لوظائفه. ويوضح الجدول التالى عدد العاملين الذين تم الاستغناء عنهم نتيجة لعمليات الاندماج والاستحواذ، وذلك على النحو التالى(١٧٩).

صفقة الاندماج	الصناعة	السنة	عدد العمال الذين تم الاستغناء عنهم
Astra-Zeneca	الصناعات الدوائية	١٩٨٩	٦٠٠٠
BWW.Rover	السيارات	١٩٩٤	٣٠٠٠
British petroleum Amoco	البترول	١٩٩٨	٦٠٠٠
Hoechst Thome – Poulence	الصناعات الدوائية	١٩٩٨	٦٠٠٠

وتأكيداً لما سبق، أشارت إحدى الدراسات التى أجريت على فروع الشركات الألمانية العاملة فى المملكة المتحدة، والتى شملت ٤٥٢ فرع مملوك لشركات المانية، تبين ان ٦٠% من هذه الفروع تم إنشائها عن طريق الاندماج والاستحواذ، وأن هذه الفروع تسببت فى فقد عدد كبير من العمال لوظائفه أو على احسن تقدير لم تؤدى إلى خلق فرص عمل جديدة فى المملكة المتحدة(١٨٠).

– أما بالنسبة للوضع فى مصر فلم يختلف الوضع كثيراً، حيث اقترنت عمليات البيع والخصخصة والاندماجات والاستحواذ بتخفيض عدد العمال فى المشروعات

(179) World Invstment report 1999 "Forein direct investment and the challenge of development.unitons.New York and Geneva. 1999. p101.

(١٨٠) انظر: د. سامى سلامة نعمان. مرجع سابق، ص٢٥٦.

المباعة، وأية سلامة ما تقدم: ان عدد العاملين المصريين فى القطاع العام المصرى بلغ مليون وأربعمائة وستة وعشرون ألف عامل سنة ١٩٩١. وكان هذا العدد يمثل نسبة ٩% من قوة العمل فى مصر. وبعد تبنى الدولة المصرية لسياسة الخصخصة وبيع وحدات القطاع العام، أصبح العدد مليون وتسعون ألف عامل تقريباً عام ١٩٩٩. وهو ما يعنى بوضوح أن هناك ما يقرب من ٣٣٠ ألف عامل قد فقدوا وظائفهم بشكل مباشر(١٨١). ومن ثم يمكن القول: بأن عمليات الخصخصة والاستحواذ والاندماج وبيع وحدات القطاع العام لم تسهم فى حل أو على الأقل الحد من مشكلة البطالة بل على العكس فقد أسهمت فى زيادة عدد العاطلين، بسبب انتهاح الشركات المستحوذة أو المشترية لوحدات القطاع العام لسياسة ترشيد العمالة(١٨٢).

٢- وأما علي مستوى المشروع الواحد فقد أدى التطور السريع في المستوى التكنولوجي داخل الشركات دولية النشاط إلى تخفيض نسبة العمالة بمفهومها التقليدي، بحيث لم تعد تمثل أكثر من ٣٠% من حجم العمالة فيها، هكذا صارت البطالة هيكلية وليست دورية، وتراخت العلاقة بين العمالة والإنتاج.

٣- تؤدي الممارسات الاحتكارية الدولية والضغوط الاقتصادية التي تمارس من قبل بعض الدول، بهدف المحافظة علي مسارها الاقتصادي إلى التأثير علي اقتصاديات دول أخرى تدفعها بالضرورة إلى اتخاذ إجراءات وسياسات مضادة تؤثر بلا شك علي حجم العمالة الوطنية لديها. فمع تزايد وتيرة الاندماجات والاستحواذات الحاصلة فى مجال الأعمال المصرفية والمالية، سنحت الفرصة للمؤسسات المالية الأجنبية من السيطرة على الأسواق المالية للدول النامية، وقد شكل هذا الوضع أمراً بالغ الخطورة سواء على الصعيد الاقتصادى او على الصعيد السياسى:

فعلى الصعيد الاقتصادى خضعت المشروعات المحلية إلى هيمنة المؤسسات الأجنبية، التى عادة ما تفضل إقراض الشركات العملاقة ولا سيما الشركات دولية النشاط

(١٨١) انظر: د. علا الخواجة. العمال، التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مركز البحوث ودراسات الدول النامية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣٢٣.

(١٨٢) د. سامى سلامة نعمان. مرجع سابق، ص٣٢٣.

(ISSN : 2537 - 0758)

التى تعمل داخل الدول النامية أو الشركات المحلية الكبيرة المتواطئة معها، تاركة المشروعات الصغيرة بدون مصدر تمويل أو وجوده، **ولكن بشروط غير ملائمة لها**[١٨٣].

- أما على الصعيد السياسى: وجدت الدولة نفسها تحت هيمنة المؤسسات المالية الدولية والتى تستطيع فرض شروطها عليها، فلم يكن أمامها إلا أن تذعن لها خشية التعرض لهزات اقتصادية عنيفة بسبب عدم الاستقرار الاقتصادى.
- والذى يؤكد صحة ما سبق، أن تطبيق سياسة الخصخصة فى مصر، والتى تمت بإيعاز وفرض من جانب المؤسسات المالية الدولية، قد طبقت فى مصر فى غياب التشريعات القانونية المنظمة للسوق، فكان من نتيجتة ذلك، إهدار حقوق العمال بالشركات المستحوذ عليها، وعدم قدرت الدولة على التدخل لحمايتهم بإسم الحرية الاقتصادية وقوانين السوق، وفى الوقت نفسه فإن منظمات المجتمع المدنى ونقابات العمال لم تنضج بعد لكى يكون لها التأثير الفعال الذى تمارسه هذه المنظمات فى الدول المتقدمة[١٨٤].

الفصل الثالث

أثر الممارسات الاحتكارية علي مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يذهب البعض إلى القول بأنه من الخطأ الاعتقاد أو الظن أن نمو الاحتكارات فيه قضاء علي الطبقة المتوسطة. فقط ظلت هذه الطبقة وفيرة العدد ولا تزال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة نفسها هي الأغلب[١٨٥].

ويؤكد هذا الاتجاه علي أنه ليس هناك ما يشعر بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسير نحو الفناء، وأن المشروعات الكبيرة لا يتسنى لها أن تولد أو تنمو إلا

---

(١٨٣) د. سامى سلامة نعمان. مرجع سابق، ص٣٤٢.

(١٨٤) د. سامى سلامة نعمان. مرجع سابق، ص٣٤٩.

(١٨٥) انظر د. أحمد محمد ابراهيم. الاقتصاد السياسى، مرجع سابق، ص٣٥٠، ص٣٥١.

علي حساب المشروعات الصغيرة. كما لو كان للإنتاج دائرة محددة لا يمكن تجاوزها. إذ الواقع يؤكد أن دائرة الإنتاج في اتساع مستمر، وكثيراً ما يكون النطاق الذي يشغله المشروع الكبير من خلق المشروع الكبير نفسه. وذلك في حالة ما إذا أنتج هذا المشروع منتجات جديدة لم تكن معروفة من قبل.

ومع ذلك يؤكد هذا الاتجاه– أيضًا– أنه بالفعل توجد حالات تختفي فيها المشروعات الصغيرة أمام المشروعات الكبيرة، فتغلق أبوابها أو تلحق بالمشروعات الكبيرة. ولكن هناك حالات كثيرة تعيش فيها المشروعات الصغيرة بجوار المشروعات الكبيرة جنباً إلى جنب في الفرع الواحد من الإنتاج، ويضرب هذا الاتجاه مثلاً علي ذلك بان جولة واحده في شوارع العاصمة (القاهرة) تثبت لنا كم يوجد من مئات المتاجر والمشروعات الصغيرة التي تبيع ما تبيعه سلاسل المتاجر الكبيرة.

إلا أنه يمكن القول: بأن خطر الاحتكارات علي المشروعات الصغيرة أشد منه علي المشروعات الكبيرة وذلك لسببين هما[١٨٦]:

١- عدم استطاعة المشروعات الصغيرة استخدام الآلات مرتفعة الثمن والتي تستخدمها المشروعات الكبيرة والتي تعد أحد أهم أسباب تفوقها.

٢- تغيير أذواق المستهلكين وعادتهم، ومن ثم لم يعد المستهلك اليوم يقصد مشروع الصانع الصغير ويكلفه بصنع أشياء معينة وينتظر إتجازها. بل أصبح المستهلك يفضل أن يقصد بعض المحلات أو السلاسل الاحتكارية العملاقة، وينتقي منها ما يشاء. بذلك خرجت من يد صاحب الحرفة أو المشروع الصغير أغلب الأشياء. وأصبح الآن لا يحتفظ إلا بإصلاحها أو تركيبها[١٨٧].

بينما يذهب اتجاه آخر نؤيده إلى القول: بأن الممارسات الاحتكارية تؤثر علي مستقبل المشروعات الصغيرة، حيث تؤدي هذه الممارسات الاحتكارية إلى تهميش واختفاء هذه المشروعات إلى حد الانتحار أو بالأدق إلى التفكيك والانهيار أو بتحويل

---

(١٨٦) انظر د. أحمد محمد ابراهيم. الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص٤٥١.

(١٨٧) انظر د. أحمد محمد ابراهيم، مرجع سابق، ص٣٥٢.

(ISSN : 2537 - 0758)

المنتجين فيها إلى تابعين أو مجرد ذيول للمشروعات الاحتكارية الكبيرة، وذلك بوسائل عدة منها السلمي ومنها ما يتسم بالعنف[١٨٨].

وتسعى الشركات الاحتكارية بكل قوتها من خلال هذه الوسائل إلى بسط سيطرتها ونفوذها علي السوق بكل السبل الممكنة المشروعة وغير المشروعة، وتعمل دائماً علي أن تزيل من طريقها كل منافس لها. وذلك إما بحمله علي الانضمام إليها أو بإضعافه وجعله عاجزاً عن مجاراتها[١٨٩] ومن أجل تحقيق هذه النتيجة لا تحجم المشروعات

([١٨٨]) انظر د. زكريا أحمد نصر. مرجع سابق، ص٣٤٩، د. عبد الباسط وفا. الاقتصاد السياسي. مرجع سابق، ص٤٢٧.

([١٨٩]) ولعل أوضح مثال علي ذلك ما فعلته شركة مايكروسوفت فهي تمثل نموذج لحالة المحتكر الذي يتمتع بما يسمى بالوفورات الخارجية، حيث يستخدم معظم المستهلكين في جميع أنحاء العالم نظام التشغيل الذي تنتجه هذه الشركة وهو ما أعطى لها نفوذا قوياً وقدرات إضافية نتيجة هذا الوضح الاحتكاري، وبالطبع مع تزايد التركز السوقي لهذه الشركة كان من الطبيعي أن تتزايد الأرباح غير العادية التي تحققها بسبب السيطرة علي السوق وغياب المنافسة. وفي ظل هذه الأوضاع كان من المؤكد أن سلوك شركة مايكروسوفت سوف يتركز حول تقييد المنافسة أو وضع القيود أمام عملية الدخول للسوق باستخدام استراتيجيات مختلفة سعرية أو غير سعرية، لكي تجعل الدخول إلى السوق مسألة غير مربحة للمنافسين.

إلا أنه في ظل الوضع المسيطر للشركة علي سوق البرمجيات تمكنت شركة سكيب نت إدخال المتصفح الخاص بها إلى سوق الانترنت، وذلك نتاج أبحاث تم الاتفاق عليها من جانب الحكومة الأمريكية، وأدى إنتشار النت سكيب علي نحو هائل في العالم إلى تهديد القوة الاحتكارية التي تملكها شركة مايكروسوف، ولذلك قررت هذه الأخيرة طرد شركة نت سكيب من السوق، وفرض متصفحها الخاص بها، وهو متصفح الانترنت اكسبلورر الشهير، غير أنه مع طرح الانترنت اكسبلورر في السوق لم يصمد أمام منافسة النت سكيب. ولذا كان قرار شركة مايكروسوف هو أن تستخدم قوتها الاحتكارية لفرض استخدام الانترنت اكسبلورر، وطرد شركة النت سكيب من السوق، كمتصفح متميز للانترنت، وذلك باستخدام مجموعة من الأسلحة والوسائل والمتمثلة في الإجرائات التالي:.

١- استخدام شركة مايكروسوفت لاستراتيجية أطلق عليها FUD أي الخوف، وعدم التأكد، والشك، fear, uncertainty and doubt وهي استراتيجية تهدف إلى زرع الخوف والقلق عند مستخدمي النت سكايب علي أجهزتهم وذلك من خلال اصدار أو إرسال رسائل عشوائية للمستخدم أثناء تشغيل النت سكيب.

الاحتكارية عن بذل الملايين من العملات في سبيل شراء المشروعات التي تخشى منافستها، فإذا أمتنع بعضها عن الانضمام إليها شنت عليه حرباً شعواء[١٩٠] وتستمد من غناها قوة تعينها علي القضاء علي مثل هذه المشروعات[١٩١] ويتحقق ذلك في كثير من

٢- استخدام استراتيجية عدم الافصاح الكامل عن شروط التوافق الواجبة مع الاصدارات الجديدة للويندوز، بحيث تمنع شركة نت سكيب من تصميم إصدارات جديدة من البرنامج تتوافق ١٠٠% مع أنظمة تشغيل مايكروسوف.

٣- أما أهم الأسلحة التي استخدمها شركة مايكروسوف، والذي مثل الضربة القاضية لشركة نت سكيب وأدى إلى طردها من السوق، هو قيام شركة مايكروسوفت باللجوء إلى التسعير الصفري، حيث تم توزيع الانترنت اكسبلورر مجاناً في حزمة ضمن برنامج التشغيل ويندوز.

وأمام كل هذه الأسلحة لم تستطع شركة نت سكيب الصمود أمام مايكروسوفت أو أن تجاريها في المنافسة، وآثرت الخروج من السوق تاركة ميكروسوفت تبسط سيطرتها علي السوق. في ظل هذه الأثناء لم تهتم شركة مايكروسوفت بتعظيم أرباحها في الأجل القصير، وإنما كانت رؤيتها طويلة الاجل، وهي الحفاظ علي وضعها الاحتكاري في السوق وطرد أي منافس محتمل لها. حول هذه القضية انظر: د. محمد ابراهيم السقا. الممارسات الاحتكارية حالة عملية. شركة مايكروسوفت. مقال منشور بتاريخ ٢٠١٣/٧/٣ علي الموقع التالي:

http//economyofkuwait.blogspot.com/2013/66/blog.post.html.

(١٩٠) وقد تتجسد هذه الحرب في شن حملات دعاية شديدة الكثافة قد لا تقوى علي مواجهتها المشروعات المنافسة صغيرة كانت أم متوسطة. ولذلك يمكن التأكيد بأن المشروعات الاحتكارية بما تمارسه من ممارسات احتكارية تهاجم أول ما تهاجم وبصورة حتمية القاعدة الاقتصادية لصغار المنتجين والتجار الذين يمثلون الطبقة الدنيا من الصناعة الرأسمالية في الوقت الحالي. وهو ما فعلته الرأسمالية فعلاً في الماضي مع الطبقات التي سبقت العهد الرأسمالي. مزيد من التفصيل انظر د. أحمد بديع بليح. الاقتصاد الدولي. توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، بدون تاريخ، ص١٢٣.

(١٩١) جدير بالذكر أن هذه الاحتكارات لم يكن لها أن تظهر قبل أن يبلغ تركز الانتاج فيها درجة عالية، إذ لم يكن بإمكان العدد الكبير من المشروعات الصغيرة والمتفرقة المتقاربة من حيث القوة أن تتفق فيما بينها علي توحيد الأسعار أو علي اقتسام السوق، أما بعد أن أصبح يهيمن علي كل فرع من فروح الإنتاج عدد قليل من المشروعات، أصبح بامكان هؤلاء الاتفاق وتشكيل الاتحادات الاحتكارية بل أًصبح إتفاقهم ضرورياً لهم للحصول علي أرباح احتكارية عالية، ولذلك فإن تركز الإنتاج أصبح دافعاً قوياً لظهور الاحتكارات، فالقسم الأعظم من رأس مال المشروعات الاحتكارية يكون مجسداً

(ISSN : 2537 - 0758)

الأحيان في الدول النامية التي تكون في حاجة إلى مثل هذه النوعية من المشروعات الصغيرة، لأنها تستوعب جانبا كبيراً من العمالة[١٩٢]. ويرجع تأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما تمارسه عليها المشروعات الاحتكارية الكبيرة من ضغوط إلى عدم قدرة المشروعات الصغيرة علي منافسة المشروعات الاحتكارية الكبيرة أو مجاراتها في وسائل الإنتاج أو عدم قدرتها علي الحصول علي المواد الخام، فكل هذه الأمور تضعف من قدرة هذه المشروعات علي الاستمرار في مواجهة المشروعات الاحتكارية الكبيرة من ناحية[١٩٣] ومن ناحية أخرى في رغبة الشركات الاحتكارية الصناعية بسط سيطرتها

في أبنية وآلات ومعدات. ولذلك فإن المنافسة غالباً ما تؤدي إلى آثار تدميرية بالنسبة إلى هذه المشروعات، فانخفاض الأسعار نتيجة المنافسة يؤدي إلى الخسارة في الوقت الذي لا تستطيع فيه هذه الشركات نقل أو تحويل رؤوس أموالها إلى مجالات آخرى، ولذلك يتحد كبار الرأسماليين في مؤسسات احتكاري لحماية الأسعار وتحقيق أقصى الأرباح. ولذلك يبدو واضحاً ان المصالح وكأنها تتكامل عند القمة علي مستوى المحتكرين– وتتفكك عند القاع علي مستوى المستهلكين.

ومن الجدير بالذكر – أيضا– أن ظهور المشروعات الاحتكارية العملاقة، إنما جرى ويجري بفعل قانون القيمة المضافة، فالسباق إلى تحصيل مزيد من القيمة المضافة يجعل رؤوس الأموال الكبيرة تقضي علي المشروعات الصغيرة وتبتلعها عند درجة عالية من تركيز الإنتاج. وأيضاً يصبح ظهور الاحتكارات الصناعية ليس ممكنا فقط بل يصبح ضرورياً. انظر د. أحمد مصطفى عفيفي. مرجع سابق، ص٢٨.

([192])Frederik zeuthems. problems of monopoly and economic warfare, London 1930, chapter IV.

([١٩٣]) تسعى المشروعات الاحتكارية الكبيرة عند بلوغها درجة عالية من التركز في الإنتاج أو التركز في الصناعة إلى التخلص من المشروعات الصغيرة وابتلاعها. حيث تبذل المشروعات الكبيرة جهداً كبيراً للاستيلاء علي جميع فروع الإنتاج المرتبطة بمهنتهم. وكذلك حصر جميع فروع الصناعة التي يشتغلون فيها في دائرة واحده للإنتاج، ليحصل أصحاب هذه المشروعات علي مكاسب لا يستهان بها. فتتسع دائرة اعمالهم شيئاً فشيئاً إلى أن يصلوا بفضل المنافسة إلى قتل أعمال غيرهم في التجارة أو الصناعة. ولنا في التاريخ عبرة. فقد كانت نسبة كل من الصناعات الصغيرة والكبيرة في مضمار الإنتاج علي النحو التالي:

– كان عدد المصانع الكبيرة يقدر بنحو ١٣٣ سنة ١٨٤٠، ٤٥٦ مصنع عام ١٨٩٦ و ٦٢٧ سنة ١٩٠٦، بمعنى أن الصناعات الكبيرة زادت خمسة أضعاف ما كانت عليه في ٦٦ سنة تقريباً،

فكانت تمثل نسبة ٢٦% سنة ١٨٤٠، وارتفعت إلى نسبة ٤٩% عام ١٩٠٦، بينما كانت نسبة الصناعات الصغيرة عام ١٨٤٠ تمثل ٧٤% وأصبحت في عام ١٩٠٥ تمثل نسبة ٥١%، ويتضح من ذلك أن عدد المشروعات الصغيرة قل عما كان عليه سابقاً لمصلحة الصناعات الكبيرة، كما زاد عدد العمال المشتغلين في المشروعات الكيرة، حيث اشتغل في معمل (creusot) الفرنس نحو ٢٥ ألف عامل، واشتغل مثل هذا العدد في شركة المناجم الفرنسية، وأما شركة السكك الحديدية (باريس ليون مارسيليا فشتغل فيها نحو ٦٠ ألف عامل.

- ويستدل من ذلك أن الصناعات الصغيرة تندثر أو تندمج شيئاً فشيئاً في بعض، لتتسع دائرة أعمال المشروعات الكبيرة. ومن ثم كانت هذه الصناعات الكبيرة من أكبر أسباب إندثار الصناعات الصغيرة. ولذلك فإنه لا غرابة في أن نجد أصحاب المشروعات الصغيرة عادة ما يكافحون ضد المشروعات الاحتكارية الكبيرة خشية منها أو تهرباً من الوقوع في دائرة المأجورية أو التبعية، إذا اضطرتهم الظروف للإنضمام إليها. ولذلك ينسب أصحاب المشروعات الصغيرة العديد من العيوب والمثالب التي تمارسها المشروعات الكبيرة منها:

١ـ تقتل المحال التجارية الكبيرة المحال التجارية الصغيرة، لشدة منافستها، فتسئ إلى صغار التجار والعمال، إذ يضطر صاحب التجارة الصغرة، إلى الاشتغال في الأعمال التجارية الكبيرة، بعد أن كان رئيساً لنفسه حراً في تجارته.

٢- غالبا ما تتكون المشروعات الصناعية الكبيرة في شكل شركات مساهمة، فلا تضع نصب أعينها إلا إرضاء المساهمين، وعندئذ تهمل كل الإهمال مصالح العمال من جهة، ولا تهتم بتحسين الصناعة من جهة أخرى. ولقد اشتهرت الصناعات الكبيرة، بأنها تعمل لمصلحة أصحاب الأموال، دون الاهتمام بطلبات العمال. ولذلك فإنهم يكرهونها، وكثيراً ما تقع المنازعات بين العمال وأصحاب المشروعات الكبيرة.

٣- يتزايد قلق ومخاوف أصحاب محلات البيع بالجملة وصغار التجار من إنتشار السلاسل التجارية الضخمة والتي يطلق عليها (الهايبر ماركت) تلك المحلات العملاقة بسبب استقطاب تلك الكيانات الأجنبية نسبة كبيرة من المستهلكين، مما يؤثر علي مستقبل صغار التجار.

- ويكمن مصدر قلق صغار التجار في أن هذه الكيانات تتبع في الأصل شركات احتكارية عالمية لديها إمكانيات عالية ودعائية ضخمة. وأصبحت مهيمنة علي السوق المصري. وسببت مزيد من البطالة، والعديد من المشكلات الاجتماعية الأخرى. وسوف تقضي في النهاية علي المشروعات الصغيرة للتجار. وذلك لأنه ليس لدى التجار العاديين في مواجة تلك الكيانات الاحتكارية سوى إغلاق محلاتهم بسبب عجزهن عن تغيير نشاطهم.

(ISSN : 2537 - 0758)

علي الإنتاج الصناعي والسيطرة علي المنافذ المالية والتحكم في آليات التسويق، ثم الاستحواذ علي معظم الاستثمارات المرتبطة، وهذه الممارسات الاحتكارية تؤدي يقيناً إلى افتقار الإنتاج المحلي للمشروعات المنافسة ثم القضاء عليها. ولذلك فإن الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات تمثل خطراً دائماً على الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى البلاد النامية، لأن هذه المنشآت لا تقوى على منافسةالمنتجات الصناعية المستوردة من الدول الصناعية، سواء من حيث الجودة او التكاليف. كما ان منشآت تجارة التجزئة صغيرة الحجم، تصبح فى وضع تنافس غير متكافىء أمام زحف منشآت التوزيع العالمية داخل السوق الوطنية، مثل سلسلة محلات كارفور، وسنسبرى وغيرها، الامر

– ومن الجدير بالذكر أن هذه الكيانات الضخمة تعتمد علي سياسة الاحتكار والضغط علي الشركات للحصول علي أعلى خصومات مقابل شراء أكبر كميات، استغلالاً لحاجة الشركات والموردين للبيع، ثم تقوم بحرق الأسعار لهذه الاصناف، مما يتسبب في ركود أعمال صغار التجار. وهناك بعض الخدع التي تمارسها الكيانات الاحتكارية والتي لا ينتبه إليها المستهلك العادى، مثل تخفيض أسعار الأساسية المعروفة لدى الجميع مثل الزيت والسكر والأرز، وترفع أسعار بعض السلع الغير معروف أسعارها لدى الجميع بصورة مبالغ فيها، مما يعوض ما فاتها من خسارة، وتحقيق أرباح عالية جداً اعتماداً علي أن هذه الكيانات تبيع بأسعار أقل من غيرها.

٤– يذهب علماء الاجتماع ولا سيما منهم من يهتم بالأخلاق بأن المشروعات أو السلاسل التجارية العملاقة تفسد الأخلاق، لأن بعضها تغري المشترين وتحرضهم علي الشراء، ولا سيما السيدات منهم. إذ تسهل لهن طريقة الشراء فتسلمهم ما يروق في أعينهن تحت شرط رده إلى المحل إذا لم يكن متوافقاً لذوقهن، ومتى أخذ المشتري البضاعة واختبرها ووجدها أنها لا تناسبه، فكثيراً ما يخجل من ردها واسترداد ثمنها، بل يكتفي باستبدالها بصنف آخر.

٥– يقال– أيضاً– أن شدة إتقان عمليات النشر والدعايا عن البضائع داخل السلاسل التجارية العملاقة، والتفنن في طريقة عرض البضائع علي المستهلكين، قد يدفع بعض ضعاف الإرادة، وخصوصاً– أيضاً– السيدات إلى سرقة بعض أنواع السلع البعيدة عن المراقبة، ولذلك لعدم قدرتهم علي دفع ثمنها. مزيد المتفصيل: انظر.

– د. حسين الرفاعي. خلاصة الاقتصاد السياسي. مرجع سابق، ص٢٥٨.

– مقال منشور في ٣٠ اكتوبر ٢٠٠٨ www.youm7.com/news.asp.

– انظر مقال منشور بتاريخ ١ مايو ٢٠٠٦ في العدد رقم ٦٧٨.

www.almasry.alyoum.com/article2.aspx

الذى يترتب عليه إفلاس الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفقد الكثير من الموظفين لوظائفهم، مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات البطالة. وعلاوة على ما سبق، سيؤدى السعى المحموم للشركات دولية النشاط لتحقيق أقصى ربح ممكن إلى توطين إنتاجها فى دول العالم الثالث وإستغلال مواطنيها العاملين فى هذه الشركات أسوء استغلال. ومن صدر هذا الاستغلال تخفيض الاجور الأجور، وإجبار العمال على العمل لساعات طويلة. وسوف تنجح هذه الشركات فى ذلك نظراً لما تتمتع به من نفوذ قوى نافذ لدى صناع القرار السياسى فى كثير من الدول النامية[١٩٤]

ويترتب علي ذلك ما نشاهده اليوم من تفاوت واضح في توزيع الدخول والثروات. وهذا ما يفسر – أيضا– سيطرة قلة قليلة من المحتكرين علي معظم الدخل القومي[١٩٥] فكثيراً ما اشتريت مصانع وأغلقت أبوابها حتى لا ينافس في إنتاجها المشروعات الأقوى مالياً، وغالباً ما يترتب على إغلاق تلك المصانع تعطيل عدد من العمال، فيضطرون إلى العيش علي هامش المجتمع عن طريق الشحاذة وغيرها[١٩٦]. فنحن أمام ظاهرة تعمق من ديكتاتورية السوق عبر العولمة من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وما يعنيه ذلك من تركز الثروة وإتساع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له[١٩٧].

وإذا نظرنا إلى أحوال الاقتصاد المصري ولوجدنا أنه منذ بداية عقد الثمانينات في القرن الماضي حدث تزايد واضح في تركز رأس المال في الاقتصاد المصري، وخاصة في القطاع الصناعي، وتشير البيانات. الاحصائية إلى ارتفاع نصيب الشركات

([١٩٤]) انظر: د. بنيامين باربر، عالم ماك، المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة أحمد محمود، إصدارات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٥٩.

([١٩٥]) انظر د. صبري الشبراوي الاحتكار والاستعمال الداخلي. مقال بجريدة المصري اليوم. الخميس ٣ يوليو ٢٠٠٨، العدد رقم ١٤٨١.

– www.annabaa.org/nbanews/65/252.html

([١٩٦]) انظر: د..أحمد نظمي عبد الحميد. مرجع سابق، ص١٩٦.

([١٩٧]) انظر: غازى الصورانى. محاضرات داخلية حول العولمة، وأثارها غلى الوطن العربى، مقال منشور بتاريخ ٢٧ شباط ٢٠٠٨، على الموقع التالى

www.pflp.ps/books/1204212067.doc

(ISSN : 2537 - 0758)

الصناعية الكبيرة. والتي تضم ٥٠٠ عامل فأكثر– من حوالي ٥٦% من إجمالي الناتج الصناعي عام ١٩٨٤/١٩٨٣ ليصل إلى ٧٢% في عام ١٩٩٣/١٩٩٢، وفي المقابل انخفض نصيب الشركات والمنشآت الصغيرة– والتي تضم من ٢٥ إلى ٥٠ عامل– من ٥,١% إلى حوالي ٠,٩%، وكذلك انخفض نصيب المنشآت والمشروعات الصغيرة– والتي تضم من ١٠ إلى حوالي ١٥ عامل من ٧% إلى حوالي ٥,٥% خلال نفس الفترة(١٩٨).

كما تشير البيانات أيضاً إلى تضاعف عدد المنشآت الصناعية الكبيرة إلى ما يقرب من ٩ مرات خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى عام ١٩٩٦، في حين تضاعف عدد المنشآت المتوسطة حوالي أربع مرات، وفي مقابل ذلك لم يزد عدد المنشآت الصغيرة إلا بمقدار الضعف خلال الفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٩٦(١٩٩). الأمر الذى يوضح الاتجاه العام نحو التركز الرأسمالى وتدعيم المنشآت الصناعية الكبيرة وإضعاف المشروعات الصغيرة. وتزايد هذا الاتجاه بقوة– أيضاً– خلال فترة الإصلاح الاقتصادى وفى ظل سياسة الخصخصة والتى استهدفت إعمال آليات السوق وتقليل تشوه الأسعار وتحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع(٢٠٠).

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد تزايدت عمليات الاندماج والاستحواذ فى السوق المصرى، وهى عمليات أثرت على أوضاع التركز الاقتصادى، حيث ارتفعت عمليات

---

(١٩٨) انظر:

samer soliman, state and Industrial capitalism in Egypt, pepperoinis sociap scieneer, volume 21 nov 2, American university in Cairo.

(١٩٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى، أعداد مختلفة.

(٢٠٠) وينبغى التأكيد على أن سياسة الخصخصة غير المقترنة بسياسات تنافسية ومراقبة للتأكد من أن قوى الاحتكار لن تستغل الموقف، يمكن أن تؤدى إلى ارتفاع الاسعار بالنسبة للمستهلكين بدلاً من تخفيضها. كما أن الاستمرار دون تروى في سياسة الإنفاق المالى وفى ظل الظروف الخاطئة، يمكن أن يؤدى إلى رفع معدلات البطالة، وتمزيق العقد الاجتماعى. راجع: جوزيف ستجليتز. ضحايا العولمة، ترجمة لبنى الريدى، مكتبة الأسرة، القراءة للجميع، ٢٠٠٧.

الإندماج والاستحواذ[٢٠١] فى السوق المصرى من ٧ عمليات فى عام ١٩٩٧ لتصل إلى ٤٧ فى عام ١٩٩٩، ثم ارتفعت إلى ٣٦ عملية فى عام ٢٠٠٠، ثم تراجعت إلى ١٣ عملية فى ٢٠٠٣، وقد زادت قيمة هذه العمليات من حوالى ٦ مليارات جنية عام ١٩٩٧ لتصل إلى حوالى ١٠ مليارات جنية عام ٢٠٠٠ ثم تراجعت إلى حوالى مليار جنية عام ٢٠٠٣، وقد تركزت هذه الاندماجات والاستحواذات فى قطاع الأدوية والأغذية[٢٠٢]

([٢٠١]) الفرق بين الاندماج والاستحواذ:- يعرف الاندماج قانوناً بأنه إلتحام شركتين أو أكثر وزوالهما وقيام شركة جديدة تنتقل إليها ذمم الشركات المدمجة، أما الاستحواذ: فهو شراء شركة لأصول شركة أخرى وإنتقال ملكيتها إلى الشركة المستحوذة، ويتمثل الفرق بين الاندماج والاستحواذ فى وضعية المساهمين فى الحالتين، ففى حالة الاندماج يحتفظ المساهمون فى الشركتين بإسهم فى الكيان الجديد أو فى الشركة الدامجة، وبالتالى يتحولون إلى مساهمين فى الشركة الجديدة، أما فى حالة الاستحواذ فغالباً ما تبقى الشركة المستحوذة عليها موجودة، وتقوم بعملياتها بصورة معتادة، إلا أن ملكية أسهمها تنتقل إلى مساهمى الشركة المستحوذة، إما عن طريق الدفع النقدى أو عن طريق سندات دين، وتتمكن فى هذه الحالة الشركة المستحوذة من السيطرة على الأصول الثابتة للشركة المستحوذ عليها، وفضلاً عما سبق، فقد يكون الاستحواذ كلياً بشراء جميع أسهم الشركة المستحوذ عليها أو جزئياً بإمتلاك جزء من أسهم الشركة، وغالباً ما تتجاوز حصة معينة، بحيث تمكن الشركة المستحوذة من التحكم فى قرارات مجلس الإدارة أو المشاركة الفعالة فى إصدار قرارات مجلس الإدارة، وتسمى فى هذه الحالة أسهماً استراتيجية، ومع ذلك فقد أصبح التميز بين الاندماج والاستحواذ غير واضح بشكل متزايد فى مجالات مختلفة، ولاسيما من حيث النتيجة النهائية أو النتيجة الاقتصادية. مزيد من التفصيل انظر:

- د. لينا حسن زكى. قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ص٢٤٣.
- د. عبدالناصر فتحى الحيوى، مرجع سابق، ص٢٧٥.

www.egylca.org/endemog.htm

([٢٠٢]) شهد قطاع الأدوية عمليات استحواذ عديدة منها بيع شركات أمون للأدوية إلى شركة جلاسكو ولكام، وذلك فى ديسمبر ١٩٩٨، وبيعت المتحدة للصيادلة إلى شركة ميدلين العالمية وهو ما تم فى عام ٢٠٠٣. انظر فى هذا الشأن:

- د. عمر محمد حماد، مرجع سابق، ص٥٩.
- الأهرام الاقتصادى، الاحتكار الأجنبى وصل إلى الصناعات الغذائية، ملحق البورصة المصرية، العدد رقم ٢٩٤، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٢، ص١٢-١٣.

(ISSN : 2537 - 0758)

والخدمات المالية[٢٠٣]. والحديد والصلب[٢٠٤]، وقد شجعت هذه الاندماجات قيام الاحتكارات فى مصر نتيجة عدم وجود قواعد تحكم هذه العمليات، وتمنع الاندماجات والاستحواذات التى تؤدى إلى التركز فى الأسواق أو التى تخلق أوضاعاً احتكارية[٢٠٥].

---

(٢٠٣) الخصخصة والاندماج وسيلة السيطرة على السوق فى مجال الأجهزة الكهربائية والمنزلية، مقال منشور بجريدة الأهرام الاقتصادى، العدد رقم ١٧٥٢، بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٠٢، ص٢١-٢٢.

(٢٠٤) قبل صدور القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، بشأن حماية المنافسة، حدثت موجه كبيرة من الاندماجات، كان لها أكبر الأثر فى إرتفاع الأسعار، منها على سبيل المثال: اندماج شركة العز للحديد مع شركة حديد الدخيلة، وهو ما نتج عنه ميلاد شركة جديدة، وهى شركة حديد عز الدخيلة، وقد ترتب على هذا الاندماج ارتفاع أسعار حديد التسليح فى مصر بصورة كبيرة، حتى وصل سعر الطن إلى ما يقرب من ٩٠٠٠ آلاف جنيه، الأمر الذى أربك قطاع المقاولات، ومعدلات انتظام العمالة بقطاع التشييد وتحمل المالية العامة أعباء إضافية لدعم رجال الأعمال فى هذا القطاع، انظر حول هذا الموضوع كلاً من:

- د. عمر محمد حماد، مرجع سابق، ص٥٩.
- الأهرام الاقتصادى: حرب الحديد وحرب الاحتكار، عدد ٥ أغسطس، ٢٠٠٢، ص٢٤، ص٣٦.

(٢٠٥) ليس من الضرورى أن تحتكر هذه الشركات السلعة احتكاراً كاملاً، ولكنها بهذا التضخم تكتسب قدراً كبيراً من القوة الاحتكارية، وأكثر الشركات الأمريكية فى هذا العصر هى نتيجة هذه الاندماجات. ويدخل الاندماج فى إطار التحالفات التجارية المقيدة لحرية التجارة والمنافسة، إذا كان من شأنه، أن يؤدى مباشرة أو بطريق غير مباشر إلى تقليل حدة المنافسة بشكل جوهرى بين المنشآت المتنافسة، بقصد تعظيم الأرباح، وفرض السيطرة على الأسواق والتحكم فى كمية الإنتاج وبالتالى يؤدى إلى الاحتكار الصريح للسوق.

- وبطبيعة الحالى بعد الاندماج من قبيل الممارسات الاحتكارية غير المشروعة، إذا أدى إلى تقليل المنافسة بين الشركات المندمجة، أو بين المنشآت المتنافسة فى سوق واحدة، وهو ما يطلق عليه الاندماج الأفقى، فهل معنى ذلك أن الاندماج إذا تم بين منشآت غير متنافسة لا يفضى إلى احتكار، أى إذا تم فى صورة اندماج رأسى؟.
- الواقع أن علة تحريم الممارسات الاحتكارية المبنية على أو المستترة على الاندماج، متوافرة فى كلاً من الاندماج الرأسى والأفقى، طالما كانت الأهداف المرغوب فى تحقيقها من وراء هذا الاندماج موجودة، وهى فرض السيطرة على السوق والانفراد به وخروج المنافسين منه، ووضع العراقيل أمام دخول منافسين جدد فى هذا السوق. مزيد من التفصيل انظر:

د. إبراهيم الطحاوى: الاقتصاد الإسلامى، مذهباً ونظاماً، الجزء الثانى، دار البيان، ص٢٦.

ويشير الجدول التالى إلى حالات الاندماج والاستحواذ فى الاقتصاد المصرى فى الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٣.

العام	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد الاستحواذات	٦	٣	٤٤	٢٩	١٧	١٤	١٣
عدد الاندماجات	١	١	٣	٧	–	–	–
العدد الإجمالى	٧	٤	٤٧	٣٦	١٧	١٤	١٣
قيمة الاستحواذات	٢٦٩,٤	٦٦٨,٤	٤٥٨٨,٨	٨٩٦٦,٧	٣٨٣٢,١	١٣٥٣,٧	١٤١٥,٢٩
قيمة الاندماجات	٥٧٢٢,٩	١٣٠,٧	٩٢٠	٨٨٣,٨	–	–	–
القيمة الإجمالية	٦٠٩٢,٤	٧٩٩,٣	٥٥٠٨,٨	٩٨٥٠,٥	٣٨٣٢,١	١٣٥٣,٧	١٤١٥,٢٩

وأما عن أهم حالات الاندماج والاستحواذ التى تمت على المستوى العالمي خلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٩ فكانت على النحو المبين فى الجدول التالى[٢٠٦]:

ترقيم	العام	الشركة المشترية	الشركة المشتراه	القيمة
١	١٩٩٧	Mic Inc	communications	٤٢,٠٠٠
٢	١٩٩٨	بى بى	أموكو	٥٣,٠٠٠
٣	١٩٩٨	Bell Atlantic	GTE	٥٣,٣٦٠
٤	١٩٩٨	سيتى كورب	Travelers Group	٧٣,٠٠٠
٥	١٩٩٨	اكسون	موبيل	٧٧,٢٠٠

د. محمد أبو زيد الأمير: مرجع سابق، ص٦٤.

د. حسين فتحى: الممارسات والتحالفات التجارية لتقويض حريتى التجارة والمنافسة، دارسة لنظام الانتيترست فى النموذج الأمريكى، دار أبو المجد للطباعة، الهرم، ١٩٨٨، ص٤٦.

(٢٠٦) انظر:

www.ar.wikipedio.org/wike

(ISSN : 2537 - 0758)

٦	١٩٩٩	Vodafone Airtouch	Mannes mann	١٨٣,٠٠
٧	١٩٩٩	فايزر	Varner-lambert	٩٠,٠٠٠
٨	١٩٩٩	SBC communication	Ameritech corporation	٦٣,٠٠٠
٩	١٩٩٩	فودافون	Air touch commication	٦٠,٠٠٠
١٠	١٩٩٩	Qwest communication	Us west	٤٨,٠٠٠
١١	٢٠٠٠	أيه أو إل أمريكا أونلاين	تايم وارلر	١٦٤,٤٧٤
١٢	٢٠٠٠	جلاكسو ويلكوم	سمث كلاين ببشام	٧٥,٩٦١
١٣	٢٠٠١	Comcast	AT&T Broad band	٧٢,٠٤١
١٤	٢٠٠٢	فايزر	Pharmacia	٥٩,٥١٥
١٥	٢٠٠٤	رويال داتش شيل	Shell transport & Tranding	٧٤,٥٥٩
١٦	٢٠٠٤	جى بى مورجان تشايس	Bank one corportion	٥٨,٧٦١
١٧	٢٠٠٦	إى تى أند تى	Bell south	٧٢,٦٧١
١٨	٢٠٠٨	In Bev	Anheuser. Busch	٥٢,٠٠٠
١٩	٢٠٠٩	فايزر	وايت	٦٨,٠٠٠

تؤدى عمليات الاندماج بين الشركات المتنافسة، ولا سيما بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية إلى ترسيخ الاحتكارات العملاقة، الأمر الذى قد يؤدى إلى تحويل الثروة من الاقتصاد المحلى إلى الأجانب، الذين قاموا بشراء أصول المنشآت والمشروعات المحلية بأسعار تقل عن قيمتها فى الأجل الطويل[٢٠٧]. وفضلاً عن ذلك فإن الاحتكارات التى تنشأ عن اندماج المشروعات وخصوصاً شركات المساهمة، تخلق طبقة من المديرين الذين ينحصر دورهم فى تدعيم مراكزهم وتضخيم مرتباتهم، وذلك لأنهم يتمتعون بسلطات واسعة لا تحدها من الناحية العملية رقابة المساهمين ولا المستهلكين ولا الحكومة[٢٠٨].

([٢٠٧]) انظر: أشوكا مودى وشوكو نجيش. عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود فى شرق آسيا، الاتجاه والتداعيات، مجلة التمويل والتنمية، مارس ٢٠٠١، ص٨.

([٢٠٨]) انظر د. محمد مظلوم حمدى. مرجع سابق، ص٢٩٨.

وتعد ظاهرة الاندماج والاستحواذ تعبيراً صادقاً وواضحاً عن ظاهرة التركز الرأسمالى، ويظهر هذا التوجه واضحاً فى القطاع الصناعى، حيث يشهد العالم العديد من الأمثلة على زيادة تركز المشروعات دولية النشاط. ففى مجال صناعة الطائرات التى تزيد سعتها على مائة مقعد نجد أن هذه الصناعة مقسمة بين شركتين هما: شركة بوينج Boeing وتبلغ حصتها من السوق العالمية ٧٠%، والشركة الثانية هى شركة إيرباص Air Bus وتستحوذ على ٣٠% من السوق العالمية(٢٠٩).

أما فى مجال تكنولوجيا المعلومات والحاسبات، فتستحوذ شركة ميكروسوفت على ما يقرب من ٨٥% من سوق تشغيل الكمبيوتر. وفى مجال صناعة التليفونات المحمولة فستحوذ ثلاث شركات هى نوكيا وموتورلا وإريكسون على ما يقرب من ٦٠% من السوق العالمى. أما فى مجال صناعة الدواء فتسيطر أكبر عشر شركات على ما يقرب من ٤٨% من السوق العالمية(٢١٠). ويتضح مما تقدم أن هناك عدد قليل من الشركات دولية النشاط تسعى جاهدة للسيطرة على صناعات معينة. وهذا دليل واضح على اتجاه السوق الصناعى إلى التركز الشديد، إما بسبب عمليات التوسع عن طريق الاندماج والاستحواذ أو عن طريق الممارسات الاحتكارية غير التنافسية التى تؤدى إلى خروج الشركات الصغيرة والمتوسطة من السوق(٢١١). فتحقق الشركات دولية النشاط أرباح غير إعتيادية عن طريق تعاونها وليس تنافسها(٢١٢).

وتهدف الممارسات الاحتكارية بحسب الأصل إلى إعاقة نشاط المنافسين ودفعهم إلى دائرة الإفلاس فى الأجل القصير(٢١٣). ويكون إفلاس المشروعات الصغيرة

---

(209) Peter Nolan– china abd the Global Economy, Palgrave, New York, 2001, p.104.

(210) Wendy Diller and Hermon Safrlas Healthcar Pharmaceutical, Standard &prro industry surveys, 2005,p.13

(211) Peter Nolan .op.cit.p.105.

(٢١٢) د. سامى سلامة نعمان. مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢١٣) انظر د. عبدالباسط وفا. سياسة تحطيم المشروعات من خلال الأسعار وانعكاساتها على الأسواق التنافسية، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص١٩. د. لينا حسن زكى: مرجع سابق، ص٢١٩.

(ISSN : 2537 - 0758)

والمتوسطة سبباً فى بطالة عدد كبير من العمال، ويأخذ الإنتاج فى التناقص تدريجياً، ويعود كثير من حديث العهد بالثراء إلى حالتهم الأولى. ويكشف الستار بعد ذلك عن مضاربات كثيرة غير شريفة. ويفتضح أمر بعض الحكام ورجال السياسية الذين استخدموا مناصبهم ومراكزهم لخدمة مأرب شخصية غير نزيهة. كما تسوء حالة طبقة العمال بسبب هبوط أجورهم وانتشار البطالة بين أفرادها، ويدوم الحال على هذا المنوال فترة من الزمن حتى تزول الممارسات الاحتكارية وتعود الثقة من جديد إلى نفوس القائمين على إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة[٢١٤] وأما عن الوسائل المتبعة من قبل المشروعات الاحتكارية للقضاء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فسوف نتاولها في **المباحث الثلاثة التالية:**

المبحث الأول

الوسائل والطرق التى تلجأ إليها المشروعات الاحتكارية للقضاء على المشروعات الصغيرة

تمهيد:

تعد الحصة السوقية أحد أهم مصادر القوة الاقتصادية للمنشأة، فالحجم فى حد ذاته يعد مصدر قوة، وهذا الحجم يضمن الحماية ضد المنافسة القوية. ويفتح العديد من الفرص للمزيد من التوسع وابتلاع المنشآت والشركات الأخرى. فعلى سبيل المثال قامت شركة أى بى أم. بدفع مبلغ ٣,٥ مليار دولار أمريكى لشركة لوتس عام ١٩٩٥ وهذا المبلغ يوازى تقريباً الناتج الإجمالى السنوى لدولة مثال نيبال[٢١٥].

وتلجأ المشروعات الاحتكارية إلى العديد من الطرق والوسائل بهدف التخلص والقضاء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإنفراد بالسوق، وذلك بوسائل مختلفة منها السلمى ومنها ما يتسم بالعنف وذلك على النحو التالى:

([٢١٤]) انظر د. أحمد محمد إبراهيم: مرجع سابق، ص٢٠١.

([215]) Kitsims taylor haman "Society and the global economy, chapter 12, the arthritic hand of oligopoly. 1996. p.2.

أولاً: الوسائل السلمية[٢١٦]

١- قيام المشروعات الاحتكارية ببيع منتجاتها بثمن بخس أى دون نفقات الإنتاج زمناً يكفى لحمل منافسيها على التسليم إليها أو السقوط فى هاوية الإفلاس للقضاء عليها. وهذه الآلية تعرف اقتصادياً بمصطلح الإغراق[٢١٧]. ومتى تحقق لها ذلك

([٢١٦]) انظر د. أحمد محمد إبراهيم. مرجع سابق، ص٣٩٧. د. محمد أنور حامد على: مرجع سابق، ص١٦٨.

([٢١٧]) تلجأ الشركات الاحتكارية الممارسة للإغراق إلى خفض الأسعار بشكل كبير ومبالغ فيه، بغرض طرد المشروعات الأخرى من السوق، والتى تعجز عن تغطية تكلفتها الإنتاجية، ومثل هذه السياسة تؤدى إما إلى إجبار أى منتج جديد على الخروج من السوق فوراً وبأسرع وقت، أو عدم الدخول فيه من البداية وبذلك يتحقق للمشروع الاحتكارى الانفراد بالسوق.

وبذلك يمكن القول بأن فلسفة المشروعات الاحتكارية والتى تمارس الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار أو ما يعرف بسياسة التحطيم فى استبعاد منافسية الحاليين، وكذلك فى استبعاد منافسية المحتملين. فبالنسبة للمنافسين الحاليين، يتجه المشروع المحتكر إلى إقناع منافسية الحاليين بأنه مستعد للبيع بسعر أدنى من تكلفة إنتاجهم، وأنه على استعداد للاستمرار فى البيع بهذه الطريقة (السعر) لفترة طويلة تكفى لخروجهم من السوق. أى أن نجاح هذه الوسيلة تتوقف على قدرة المشروع المهاجم على البيع بهذا السعر المنخفض مدة أطول من منافسية. أما بالنسبة لفكرة استبعاد المنافسين المحتملين، فتقوم على اتجاه المشروع الذى يمارس سياسة الإضرار بمنافسية من خلال الأسعار، بإقناع هؤلاء المنافسين المحتملين أيضاً بأنه مستعد للبيع بالأسعار المخفضة جداً، الفترة الكافية لإعاقة دخولهم فى السوق، بحيث تثبت لديهم قناعة أكيدة بعدم وجود مصلحة لهم فى دخول هذا السوق. فالمشروع المهاجم هنا يتعمد مخاطبة العقيدة التجارية لدى المنافسين المحتملين، وإرسال رسالة مفادها أنهم معرضين للإفلاس لا محالة إذا فكروا دخول هذا السوق، أما مضمون هذه الرسالة فيتركز فى تعمد إنقاص أرباح منافسية (الحاليين أو المحتملين) ومن ثم التأثير على وضعهم فى السوق من خلال خلق مشاكل أو صعوبات مالية تؤثر على منافسية بشكل قد يؤثر على بقائهم فى السوق واستمراريتهم". مزيد من التفصيل راجع: د.عبدالباسط وفا. مرجع سابق، ص٨٦-٨٧. د. أحمد سويلم العمرى. مرجع سابق، ص٢٥٥.د. حسين محمد فتحى. مرجع سابق، ص٦٨.

(ISSN : 2537 - 0758)

عمدت إلى رفع الأثمان كما تشاء تعويضاً للخسائر السابقة[٢١٨]. ويمكن التدليل على ذلك بما قامت به شركة «ستاندرد أوبل» فى عام ١٨٨٩، حيث قامت هذه الشركة بالاندماج مع منافسيها، ثم قامت بخفض أسعار البنزين وتحملت خسائر من أجل الإضرار بالمنافسين الباقين. وبعد أن تم إخراج هؤلاء المنافسين من السوق قامت برفع الأسعار لتعويض هذه الخسائر. ولم تكتفى هذه الشركة بذلك، ولكنها تفاوضت على شروط الشحن مع شركات النقل، بحيث تؤثر على موقف الشركات المنافسة لها، حيث اتفقت مع شركات النقل على تخفيض تكاليف الشحن لمنتجاتها وتقليل كميات النفط التى تنقلها للشركات المنافسة للإضرار بها[٢١٩]. وفى هذا السياق ذاته يوجد للمحكمة الأمريكية العليا مبدأ قانونى «يدخل فى معنى المحاولة أو التآمر المؤثم على أنه من قبيل الاحتكار وهو خفض الأسعار إلى ما دون التكلفة الحقيقة، الأمر الذى يطيح بالمنافسين، ثم إعادة رفعه من جديد بعد الإنفراد

---

(٢١٨) وتتشابه فكرة الإغراق مع فكرة تحطيم المنافسين من خلال الأسعار، وتتمثل أوجه الشبه بينهما فى التخفيض غير العادى فى مستوى الأسعار، وإعاقة نشاط المشروعات المنافسة. أما أوجه الفرق بينها فتتمثل فيما يلى:-

أ- يتم ممارسة الإغراق فى الأسواق الخارجية بالنسبة للمشروع، أما سياسة التحطيم فيتم ممارستها فى السوق الداخلى الذى يعاني من التحطيم.

ب- يتم إدانة سياسة الإغراق حتى ولو ثبت أن المشروع المصدر لا يتعمد إيذاء المشروعات الأخرى. أما فى سياسة التحطيم، فلا تدان المشروعات المتهمة بممارسة التحطيم، إذا لم تتعمد إيذاء المشروعات الأخرى.

(٢١٩) ويعد كذلك من الأمثلة المجسدة للممارسات الاحتكارية: ما يقوم به مشروع مسيطر لمنع دخول منافسين جدد إلى السوق المعتبرة، قيامة بتخفيض ثمن سلعته لبعض العملاء دون البعض الآخر، فهذه الوسيلة ستؤدى إلى استبعاد المشروعات المنافسة من دول أخرى، وهو ما سيتولد عنه الإضرار حتماً بالتجارة فيما بين الدول، وكذلك عندما تأخذ الإساءة شكل الشرط الحصرى، فإن هذا الإجراء سيترتب عليه أيضاً استبعاد المنتجات الآتية من دول أخرى. مزيد من التفصيل راجع:

د. سامى عبدالباقى. إساءة استغلال المركز المسيطر فى العلاقات التجارية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، ص١٤٠. د. مغاورى شلبى: مرجع سابق، ص٢٤٨. جون كينث جاليريت: مرجع سابق، ص١٧٩-١٨٠.

بالسوق، وممارسة العنف أو تهديد صغار المنافسين لإجبارهم على الالتزام بمستويات السعر أو العروض المقدمة من كبرى مؤسسات الإنتاج والتوزيع وابتزازهم للضغط عليهم بحرمانهم من مزايا معينة»[٢٢٠].

ويزخر التاريخ الاقتصادى بأمثلة للعديد من الاجراءات المتبعة من جانب الشركات العمقة التابعة للدول الاستعمارية قديماً، بقصد تقويض الصناعات الحرفية بالمستعمرات أو الحيلولة دون نشوء الصناعات الآلية الحديثة فيها. وتأكيداًلذلك أشار أحد الكتاب بمناسبة الحديث عن السياسة الاستعمارية البريطانية إلى أنه على حين وجد أصحاب الحرف بإنجلترا مصانع يلتحقون بها عندما قضت الثورة الصناعية على الصناعة الجحرفية بها، ولم يجد أصحاب الحرف بالهند مصانع يعملون فيها عندما قضت المنافسة من جانب المنتجات الرخيصة لصناعة النسيج الآلية الإنجليزية على الصناعة اليدوية الهندية، بحيث لم يكن هناك مفر من أن يعودوا للأرض كمستأجرين أو كعمال زراعيين[٢٢١].

ولذلك فإن التحليل الدقيق للتأثير الحقيقى للشركات دولية النشاط على اقتصاديات الدول النامية، لا يخرج عن أن هذه الشركات التى انسابت إلى البلاد المتخلفة، إنما تمخضت عن إنشا مراكز أمامية للاقتصاد الاجنبى الذى جاءت منه، بحث لم تشكل، اللهم إلا من الناحية الجغرافية جزءً من الاقتصاد للدول النامية التى إنسابت إليها. أما من الناحية الاقتصادية فلم تكن هذه الاستثمارات سوى جزء من للاقتصاد الأصلى الذى أتت منه، ومن ثم فقد تحقق فيه بالدرجة الأولى مفعول القوة الرافعة للاستمار على الدخل[٢٢٢].

([٢٢٠]) انظر فى هذا المعنى: د. ليلى الخواجة. تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار، منتدى الحوار الاقتصادى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت، ٣١ مايو ١٩٩٧.

([٢٢١]) د. محمد زكى شافعى. التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص٥١.

([٢٢٢]) د. محمد زكى شافعى. مرجع سابق، ص٦٠.

(ISSN : 2537 - 0758)

٢- طريقة المقاطعة: وتتمثل هذه الطريقة فى رفض المشروعات الاحتكارية بيع منتجاتها إلى التجار الذين يتعاملون مع منافسيها، وكثيراً ما يكون التهديد بالمقاطعة كافياً لحملهم على الإذعان لمشيئتها ورغباتها.

٣- قد تساعد بعض الحكومات بطريق غير مباشر على إنفراد الشركات الاحتكارية بالسوق، وإزاحة المشروعات الصغيرة من أمامها عن طريق ما تضعه من شروط. تؤدى إلى إستبعاد صغار المنافسين من العقود الحكومية. فمن الملاحظ أن المناقصات التى تطرحها بعض الحكومات تضع شروطاً تحد من المنافسة فى مجال هذه المناقصات، وذلك مثل اشتراط أن يقوم المورد بإيداع ضمان مالى قد يصل إلى نسبة مرتفعة من قيمة العقد. وألا يرد هذا الضمان إلا بعد فترة معينة من تاريخ إنتهاء العملية وبدون فوائد[٢٢٣]، هذا إلى جانب اشتراط دفع تأمين عند تقديم العرض المبدئى. ومن المؤكد يقيناً أن مثل هذه الإجراءات يؤدى إلى استبعاد عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الدخول للمنافسة على هذه العطاءات، فضلاً عن انتشار ظاهرة التوكيلات وتعقد قوانين إنشاء الشركات ونقص المعلومات.

٤- قيام الشركات الاحتكارية بمنح التجار أو العملاء الذين يقتصرون على شراء منتجاتها دون منتجات منافسيها تخفيضاً خاصاً فى الأثمان[٢٢٤]. وأحياناً تعمد

([٢٢٣]) قد يصل هذا الضمان المالى فى بعض العقود إلى نسبة ١٠ إلى ٢٠% من قيمة العقد. انظر: د مصطفى بابكر. مرجع سابق، ص١٤.

([٢٢٤]) تعد هذه الطريقة إحدى الوسائل التى يحاول بها المشروع المحتكر الاستئثار بالعملاء والموردين، وتتلخص هذه الطريقة فى تقرير تخفيضات (لصالح العملاء Rabais de fidelite، بهدف الاستئثار بالعملاء، ويعد منح هذه التخفيضات من جانب المشروع المسيطر وفقاً للقوانين الأوربية والفرنسية والمصرية من قبيل الممارسات الاحتكارية المجسدة لإساءة استغلال المركز المسيطر، ولكن بشرط أن يكون الهدف منها دفع المستهلكين إلى التعامل مع المشروع المسيطر. وأن تكون هذه التخفيضات قد تقررت لعملاء محددين تصل مشترياتهم إلى رقم معين، ولكنها لا تعد كذلك إذا منحت لكل العملاء تبعاً للكميات التى يشترها كل عميل. ولذلك قضى بأن قيام مجموعة شركات Sturm بإدراج تخفيضات الوفاء ضمن الشروط العامة للبيع، يعد إساءة استخدام لمركزها المسيطر

الشركات الاحتكارية إلى تحويل التجار المستقلين إلى عملاء بيع مأجورين أو إيجاد شركات خاصة تبيع منتجاتها مباشرة إلى الجمهور وتتواجد بجور المشروعات المنافسة[٢٢٥].

على السوق، حيث إنها تستغل تلك الأداة لمنع العملاء من التعامل مع أى من مشروعاتها المنافسة وبالتالى تتسبب فى إعاقة المنافسة فى السوق.

ويقترب أيضاً من سياسة منح التخفيضات لصالح العملاء للاحتفاظ بهم ما يعرف بسياسة التمييز السعرى، حيث تؤدي هذه السياسة إلى نتائج مدمرة للمشروعات الصغيرة، حيث إن محلات البيع بالتجزئة الكبيرة، وكثيراً من التجار بدأو فى استخدام القوة الكبيرة لحجم مشترياتهم للحصول على سعرى تمييزى وخصومات خاصة على مشترياتهم من الموردين. ومثل هذه الممارسات دفعت البعض إلى تأجير وشراء محلات تجارة التجزئة المستقلة لتكوين سلاسل تكون أكثر قوة، ويكون فى مقدورها الحصول على أسعار تمييزية كالتى تحصل عليها سلاسل المحلات الكبيرة، ومن ثم انتشر شعور راسخ أن ممارسة سياسة التمييز السعري تتعارض مع مفهوم المساواة فى الفرص الاقتصادية. مزيد من التفصيل حول هذا المعنى انظر: سامى عبدالباقى. مرجع سابق، ص١٨٢-١٨٣. د. ليا حسن زكى. قانون حماية المنافسة، منع الاحتكار، مرجع سابق، ص٢٢٠.

- C. C. Decision 90-D-27 du 11/9/1990, groupe sturm, marché des briques et tuiles en Alsace.

د. عبدالناصر فتحى الجلوى. مرجع سابق، ص٢٩٥.

- Richard M. Calkins, Antiturst Guidelines for the Business Executive, Dow Jones-L-Win-Home wood, illionis, 156, 1981.

([٢٢٥]) يعد أسلوب التجاوز أو الشفعة داخل الحيز السوقى Preemption spatial، من أساليب الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار، حيث أكدت لجنة التجارة الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية، أن المشروعات الرئيسية لإنتاج الحبوب الغذائية التى تستخدم فى الإفطار، ابتكرت علامات ثانوية إلى جوار علاماتها الشهيرة، وحددت لها سعراً متدنياً أو محطماً كى تعمل جنباً إلى جنب مع علامات المشروعات الجديدة، مما حال بين هذه الأخيرة وبين الاستمرار فى السوق، وكذلك أكدت بعض الدراسات على أن محلات تجارة التجزئة اعتادت على إنشاء مؤسسات تابعة لها بجوار المحلات الجديدة تبيع بسعر محطم مما أدى إلى تناقص حصة هذه المحلات الجديدة بعد فترة، سواء من حيث الأرباح أو الحصة السوقية. مزيد من التفصيل راجع: د. عبدالباسط وفا: سياسة تحطيم المشروعات من خلال الأسعار، مرجع سابق، ص٨٥.

(ISSN : 2537 - 0758)

٥- قيام الشركات الاحتكارية برشوة بعض الموظفين العموميين لتحصل منهم على معلومات خاصة بشئون منافسيها[٢٢٦]، أو أن تقوم برشوة بعض المستخدمين فى المشروعات المنافسة لمعرفة الجهات التى يرسل إليها منافسيها بضاعتهم ومواعيد وصولها، فإذا تحققت من ذلك سبقتهم إليها، وأرسلت كميات كبيرة من السلعة وباعتها فيها بأسعار منخفضة، وذلك كله قبل وصول بضاعة الشركات المنافسة بمدة قصيرة، ومن ثم تفوت عليها الفرصة لبيع منتجاتها.

٦- استخدام العديد من الوسائل أو أعمال التشويه والتى تهدف إلى النيل من سمعة المشروع المنافس أو من منتجاته بطريقة تؤدى إلى نفور العملاء من التعامل معه كالطعن فى شخص صاحب المشروع المنافس، أو التنديد بضعف إنتمائه للبلد، وكذلك الإساءة إلى منتجات المشروع المنافس كالإدعاء بعدم إحتوائها على العناصر الواجب توافرها فيها، أو ضررها بالصحة العامة، وقد تتم هذه الأعمال إما بطريقة علنية كتوزيع نشرات أو إعلانات أو نشر فى الصحف والمجلات. وقد تتم بطريقة سرية[٢٢٧].

٧- لجوء المشروعات الاحتكارية إلى وسائل وأعمال تهدف إلى إحداث الاضطراب الداخلى فى المشروع المنافس أو فى السوق، ومن ذلك مثلاً تحريض عمال المشروع المنافس على الإضراب أو على ترك العمل والالتحاق بمصنع آخر بأجر أعلى[٢٢٨].

([٢٢٦]) انظر د. محمد أنور حامد على. حماية المنافسة المشروعة فى ضوء منع الاحتكار والإغراق، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، ص٢٠.

([٢٢٧]) انظر: د. رضا عبيد. القانون التجارى، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٨، بند ١٧٢، ص٢٤٦.

([٢٢٨]) وتطبيقاً لذلك: قضت محكمة النقض فى حكم لها بأنه «إذا كانت الوقائع الثابتة من الأوراق التى حصل الحكم المطعون فيه هى خروج تسعة عمال من محل المطعون عليه خلال شهر واحد وتم إلحاقهم بمحل الطاعنين المنافسين له كل منهم فور خروجه ثم إعلان الطاعنين بالصحف أكثر من مرة عن إلتحاق أربعة منهم بمحلهم موجهين الأنظار إلى أسمائهم وسبق اشتغالهم بمحل المطعون عليه. وكانت هذه الوقائع تتم عن إغراء الطاعنين لعمال محل المطعون عليه على الخروج منه وإلحاقهم بمحلهم، وتضمينها ما يفيد سبق اشتغال عمالهم لدى المطعون عليه رغم انقطاع الصلة

أو القيام بتحطيم وإتلاف إعلانات المشروع المنافس أو تغطيتها بإعلانات أخرى[٢٢٩]. أما عن الأعمال التى قد تؤدى إلى إحداث اضطراب فى السوق بالنسبة للمشروع المنافس، فيمكن إحداثها عن طريق، توزيع إعلانات أو نشرات لتضليل الجمهور حول طبيعة المنتجات أو طريقة صنعها، أو المبالغة فى الأضرار التى يمكن أن تترتب عليها[٢٣٠].

٨- زيادة القوة الإنتاجية: فقد تلجأ المؤسسات الاحتكارية إلى زيادة قوتها الإنتاجية بقصد القضاء على صغار المنافسين، بحيث تصل كمية الإنتاج إلى حجم كبير بالنسبة للسوق، بحيث يجعل هذه المنشآت تنتج بتكلفه أقل. وتحت هذه الظروف تمتنع المنشآت الصغيرة عن الدخول إلى السوق ومنافسة المنشآت الكبيرة[٢٣١].

٩- حبس الموارد، وقد تقوم المنشآت الاحتكارية، بحس الموارد الأولية والإنتاجية عن المنافسين وعدم تمكينهم منها، ومن أمثلة ذلك: السيطرة على مصادر المواد الأولية

بينهم وبينه بخروجهم من محله، وكانت هذه الأفعال مجتمعة تعتبر تجاوزاً لحدود المنافسة المشروعة، لما يترتب عليها من اضطراب فى أعمال محل المطعون عليه بسبب انفضاض بعض عميلاته عنه إلى محل الطاعنين، ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا أنتهى إلى مساءلة الطاعنين على أساس من الفعل الضار غير المشروع وقضى بتعويضه، يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً وبنى قضاءه على أسباب سائغة كافية محكمة» حكم محكمة النقض المدنية، جلسة ٢٥ يونيه لسنة ١٩٥٩- السنة العاشرة، ص٥٠٥ الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٥ القضائية، مطبعة دار القضاء العالى الفرعية لسنة ١٩٥٩، ص٥٠٦.

(٢٢٩) انظر د. أكثم الخولى. «الموجز فى القانون التجارى، الجزء الأول، مطبعة نهضة مصر، سنة ١٩٧٠، ص٣٧٣».

(٢٣٠) د. محمد أنور حامد على. المنافسة والاحتكار فى ظل الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ص٣٠.

(٢٣١) انظر د. جيمس جوارتينى وريتشارد ستروب. الاقتصاد الجزئى، ترجمة محمد عبدالصبور، دار المريخ للنشر، بدون تاريخ، ص٢٦٦.

(ISSN : 2537 - 0758)

أو السيطرة على البنوك أو على مشروعات النقل[٢٣٢]. بالإضافة إلى مختلف الأشكال والتصرفات التى تدل على قصد الاحتكار ونية التخلص من المنافسين والتى تتمثل فى الاستخدام الاستثنائى لعقود طويلة الأجل، والحط من قيمة منتجات المنافسين الآخرين، والاندماج، وشراء ممتلكات المنافسين المفلسين، والتسعير بأقل من سعر التكلفة، وتثبت الأسعار[٢٣٣].

ثانياً: الوسائل العنيفة (تحطيم المشروعات المنافسة):

تستطيع الشركات الاحتكارية القضاء أو الاستحواذ على المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الاستفادة من الانخفاض الملحوظ فى قيمة أصول المشروعات الصغيرة المحطمة من خلال سياسة تحطيم المشروعات الصغيرة من خلال الأسعار. حيث تسعى الشركات الاحتكارية إلى الاستحواذ على أصول المشروعات المحطمة، حتى تضمن عدم قدرتها على العودة إلى السوق مرة أخرى، عندما تقرر المشروعات الاحتكارية رفع أسعار منتجاتها فى السوق، تعويضاً للخسائر التى تحملتها فى سبيل القضاء والاستحواذ على المشروعات الصغيرة المنافسة[٢٣٤]. ومما يسهل عملية الشراء

([٢٣٢]) انظر د. محمد أنور حامد على. حماية المنافسة المشروعة فى ضوء منع الاحتكار والإغراق، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، ص١٦٨. د. حسين محمد فتحى. مرجع سابق، ص٥٠.

([٢٣٣]) د. عبدالناصر فتحى الجلوى. الاحتكار المحظور وتأثيره على حرية التجارة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٣٣.

([٢٣٤]) جدير بالذكر أن سياسة تحطيم الأسعار،هى سياسة محفوفة بالمخاطر. فمن الأمور التى قد لا تسير على هوى من يسلك سياسة تحطيم الاسعار بهدف إخراج المنافسين وطردهم من السوق، ثم الإنفراد بالسوق ما يلى:

- عدم خروج المنافسين من السوق.
- أن يستغرق طرد المنافسين من السوق وقتاً أكبر مما كان مقدراً له، أو يتطلب طردهم تخفيض السعر بشكل أكبر مما كان متصوراً.
- أن يتم طرد المنافسين من السوق فعلاً، إلا أن المنافسة مع تزايد الواردات تمنع القائمين بتحطيم الأسعار من فرض السعر الاعلى الذى كانوا يأملون فيه.
- أن يقوم منافس أقوى بالاستحواذ على قدرات المنتجين الأضعف فى السوق.

هو أن المشروعات المحطمة تقبل التنازل عن أصولها بأسعار زهيدة نسبياً، نظراً للأثر السئ لعملية التحطيم(٢٣٥).

وعندئذ يفقد جهاز الثمن وظيفته الأساسية كموجه للموارد الاقتصادية النادرة، حيث لم تعد حركات الأثمان فى السوق تعبر تغيير صادقاً عن رغبات المشروعات أو الأفراد، ولم تعد الأسعار أو لأثمان نتيجة للمنافسة بين المنتجين وانعكاساً لظروف العرض والطلب، وإنما أصبحت نتيجة لقوى المنتجين الاحتكارية(٢٣٦).

وليس أدل على ذلك من أنه حينما مارست ترست صناعة التبغ فى الولايات المتحدة الأمريكية سياسية تحطيم المشروعات المنافسة منذ عام ١٨٨١ إلى عام ١٩٠٦، استتبع ذلك اكتساب هذا الترست لحصة الإشراف والرقابة على ٤٠ مشروعاً صغيراً بسعر منخفض بنحو ٢٥% من تكلفه الاكتساب(٢٣٧) وتطبيقاً لذلك أيضاً فقد تم اتهام شركة Standard oil والتى كانت تخص الأخوة روكفلر، بأنها مارست سعر تحطيمى ضد معامل تكرير البترول الصغيرة، بهدف القضاء عليها، مما أوقع هذه المشروعات فى صعوبات مالية. تمكنت على أثرها مجموعة Standard oil من شراء أصولها

انظر: مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، الخصخصة وضرب الأسعار والاحتكار فىمصر، دراسة الإنحرافات المزعومة فى صناعة الأسمنت على الموقع التالى:
WWW.cipw.arabia.org/pdfhelp.asp

(٢٣٥) انظر: د. عبدالباسط وفا. سياسة تحطيم المشروعات من خلال الأسعار، وانعكاساتها على الأسواق التنافسية. دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص١٦. انظر كذلك:

- GARDA (Robert)– MARN (Michael), comment eéhapper à la guerre des prix l'Expamsion Management Revieu, No 71 Printimpss 1994, p. 6, p. 7.

(٢٣٦) انظر د. إسماعيل محمد هاشم. المدخل إلى أساسيات الاقتصاد التحليلى، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٦٣، ص٤٣.

(٢٣٧) انظر: د. عبدالباسط وفا. مرجع سابق، ص١٦.

- CAP:ION Demnis V et PERLOFF JEFFREY (M.) Economie industrieel, premisses, Paris, 1998, p. 437.

(ISSN : 2537 - 0758)

بسهولة[٢٣٨] وبناء عليه فقد تم تقسيم هذه المجموعة إلى ثلاثة شركات فى عام ١٩١١[٢٣٩].

وفى نفس السياق أكدت لجنة الجماعة الأوربية المشتركة فى إدانتها لشركة AKZO عام ١٩٨٥ ضد المشروعات الصغيرة. أن هذا المشروع قد تبنى سياسة تعسفية محطمة فى مواجهة منافسية إلى الدرجة التى من غير المحتمل أن يفكر منافس أخر جديد فى الدخول إلى السوق. وأكدت اللجنة فى إدانتها لهذا المشروع أن السياسة التحطيمية لذلك المشروع تمثلت فى اختفاء بعض المشروعات الصغيرة من المنافسة. وتخلي البعض الآخر- عن إتباع سياسة تدعيم وتوسيع النشاط، وغياب دخول منافسين جدد[٢٤٠]. كذلك شهد سوق السيارات الأمريكية فى الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ ممارسات من هذا القبيل، فقد استطاعت شركة السيارات العملاقة اليابانية الأصل تويوتا- نيسان- هوندا، أن تدخل هذا السوق خلال تلك الفترة رافعه شعار الأسعار المنخفضة للغاية والتى يتحقق بها هامش ربح لا يذكر[٢٤١]. وبالفعل استطاعت أن تحصل على حصة كبيرة

---

(٢٣٨) أظهر تقرير لجنة Hepburn التابعة لمجلس ولاية نيويورك التشريعى فى يناير ١٨٨٠. أن شركة إستاندرد أويل تمتلك وتتحكم فى خطوط أنابيب الأقاليم المنتجة للبترول، والتى ترتبط بالسكك الحديدة، وتتحكم أيضاً فى السكك الحديدة K وتشحن ٩٥% من إجمالى البترول. ولذلك تملى الشروط والأسعار على خطوط السكك الحديدة، و جاء فى التقرير أيضاً أنها اشترت وجمدت مصافى البترول على مستوى القطر بامتلاكها تسهيلات كبرى فى مجال شحن البترول، وأصبح فى مقدورها التحكم فى الأسعار صعوداً وهبوطاً، كما استمرت فى شراء وتجميد كل المنافسين إلى أن استوعبت واحتكرت هذه الصناعة بنهاية ثمانينات القرن التاسع عشر وأصبحت هذه الشركة هى المحتكرة للنفط الخام. انظر:

- Report of the Hepburn committee, New York assembly Doc, N 38. 1880.
- Hans. B. Thorelli, the Federal antitrust policy, the Johns Hopkins press, Baltimore, 95, 1955.

(٢٣٩) انظر: د. عبدالباسط وفا. مرجع سابق، ص٨٢.

(٢٤٠) انظر: د. عبدالباسط وفا. مرجع سابق، ص٩١.

(٢٤١) انظر: د. عمر محمد حماد. مرجع سابق، ص٨٧.

نسبياً على حساب الشركة الأمريكية الوطنية «فورد» ويعد أن ثبتت أقدامها نسبياً، قامت بزيادة أسعار مبيعاتها لتعويض خسائرها[٢٤٢].

كما عمدت العديد من مشروعات وشركات النقل الجوى الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية على ترتيب أوضاع قطاع النقل الجوى من خلال استبعاد المنافسين الصغار من خلال حرب أسعار استمرت ثلاثة سنوات متتالية. استخدمت فيها شركات النقل

([٢٤٢]) ذهبت يعض التقارير الصادرة من لجنة التجارة الفيدرالية FTC فى الولايات المتحدة الأمريكية بأ منع البيع بأقل من سعر التكلفة، قد يضر بالكثير من الممارسات المشروعة، لأن هناك أسباب عديدة منطقية من الناحية الاقتصادية قد تبرر البيع لفترة محدودة بأقل من سعر التكلفة أو البيع بخسارة لفترة من زمنية معينة، دون ان يتعلق الامر بإقامة احتكار أو التأسيس له، ومن هذه الأسباب ما يلى:

١- استجابة المشروع لمتطلبات العرض والطلب، وينطبق ذلك بشكل خاص على الصناعات التى تتميز بتكلفة ثابتة عالية.

٢- الحفاظ على الأعمال رغم ظروف العمل والتسعير الصعبة والتى يعتقد أنها مؤقتة، والمثال الواضح لذلك ما تقوم به أحياً شركات الغزل والنسيج المملوكة للدولة فى مصر والتى كثيراً ما تبيع بأسعار أقل من التكلفة.

٣- قد تحتم المراحل الأولى من حياة المشروع وقبل تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير البيع بأسعار أقل من سعر التكلفة لخلق الطلب على سلع المشروع ولحين زيادة الإنتاج ليصل إلى المستوى الاقتصادى.

٤- تفادى تسريح العمال فى فترات الكساد المؤت للسوق، حيث ينظر إلى تكلفة العمالة بإعتبارها تكلفة ثابة فى الاجل القصير، وإلا فإن الاستغناء عن العمال سيصبح رد الفعل لأى تغيير فى سوق العرض والطلب.

٥- لحيازة حصة من السوق فى منطقة جغرافية جديدة .

ولذلك يمكن القول: بأن سياسة البيع بسعر أقل من سعر التكلفة قد تكون لأسباب أخرى اقتصادية غير مرتبطة بالرغبة أو السعى فى إقامة وضع احتكارى لمشروع ما. راجع فى هذا الشأن:-

- د. توماسى ديلوردنز. أسطورة ضرب الأسعار، مؤسسة كانون، واشنطون، ١٩٩٢، ص٧.

- مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، الخصخصة وضرب الأسعار والاحتكار فمصر، دراسة الإنحرافات المزعومة فى صناعة الأسمنت على الموقع التالى:

-WWW.cipw.arabia.org/pdfhelp.asp

(ISSN : 2537 - 0758)

الكبرى سعر تحطيم يقل عن السعر الأصلى بمعدل يتراوح بين ٣٠% إلى ٤٠% متحملة فى سبيل ذلك خسارة قدرها ٨ مليون دولار. ويعد أن تحقق لها ما أرادت، اختفت فعلاً العديد من شركات النقل الصغيرة والمتوسطة مثل شركة Pan Am وشركة Eastem واللتان تم بيع أصولهما إلى شركتى Kiwi Air وشركة Reno Air[٢٤٣].

ومن الجدير بالذكر أن مسألة الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار تفسير قضية هامة، وهى أن هذه الممارسات تطرح ضرورة الاختبار بين حرية المشروعات فى تحديد الأسعار، وبين حرية ممارسة المنافسة. والمؤكد أن حرية المنافسة تتضمن حرية تحديد الأسعار. أى أن حرية تحديد الأسعار تتحقق فى إطار قواعد المنافسة وليس العكس، وبالتالى فإن سياسية الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار تهدد السوق نفسها لأنها تهدد حرية المنافسة[٢٤٤]. ولذلك يجب على الدولة أن تتدخل لمنع مثل هذه الممارسات. وذلك بسبب الإضرار العديدة المترتبة على مثل هذه الممارسات التى تتمثل فى الأضرار التالية[٢٤٥]:

١- إن تخفيض الأسعار فى المشروعات إذا لم يكن قائماً على أسس سليمة مثل إنخفاض تكاليف الإنتاج. وكان قائماً على استهداف الإضرار بالمنافسين، فإن هذا يؤدى إلى أضرار عامة للاقتصاد، تفوق الاستفادة التى يمكن أن يحصل عليا المستهلكين من السعر المنخفض. وأهمها الأضرار التى تترتب على تخفيض ربحية المشروعات[٢٤٦] والتى تنعكس على أداء الأوراق المالية لهذه المشروعات فى بوصة الأوراق المالية، وعلى أداء سوق الأوراق المالية بصفة عامة.

---

(٢٤٣) د. عبدالباسط وفا. مرجع سابق، ص٤٥.

(٢٤٤) انظر: جون بيج، جوزيف سابا، نعمت شفيق: من لاعب إلى حكم، الدور المتغير لسياسات المنافسة، وأطر التضبيط فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورقة منشورة فى طاهر حمدى كنعان، دور الدولة فى البيئة الاقتصادية العربية الجديدة، وقائع الندوة المنعقدة فى الكويت خلال الفترة من ٤-٥ مارس ١٩٩٧ صندوق النقد العربى، أبو ظبى، ١٩٩٨، ص٢٠٣، ص٣٠٥.

(٢٤٥) انظر: د. مغاورى شلبى على. مرجع سابق، ص١٧٧.

(٢٤٦) أجريت العديد من الدراسات حول هذه الأضرار، ومنها دراسة قام بها الكاتبان A. Garda and M. Marn عام ١٩٩٤، حول أثر مثل هذه السياسات على أكبر ألف شركة أمريكية مقيدة

٢- إن ممارسة الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار تتسبب فى أضرار للعمالة فى المشروعات المتضررة منها، حيث تزيد معدلات الاستغناء عن العمالة.

٣- تؤدى هذه الوسيلة أيضاً إلى الإضرار بكافة الشركات العاملة فى النشاط محل هذه الممارسة، وكذلك للشركات المتعاملة معها والمغذية لها. وذلك إذا ترتب على هذه الممارسة حرب للأسعار بين هذه الشركات(٢٤٧).

كما أكدت العديد من الدراسات العملية أن المشروعات الكبيرة المستقرة فى السوق، لا يحتمل أن ينافسها مشروع صغير. ففترات التحطيم تكون سهلة التحمل لدى المشروع الكبير عنها بالنسبة للمشروع الصغير، وهو ما يعرف بنظرية المحفظة الممتلئة(٢٤٨).

بالبورصة، طبقاً لمؤشر Standard and poons، حيث توصلا إلى أن إنقاص أسعار منتجات هذه المشروعات بنسبة ١% فقط يتسبب فى تخفيض أرباحها بحوالى ١٢,٣% فى المتوسط، وذلك إذا ظلت تكاليف الإنتاج وقيم المبيعات على ما هى عليه دون انخفاض، وفى دراسة أخرى قام بها كل من (F. F. Reichhld and W. Sasser) عام ١٩٩٠، توصلا إلى أن «فقد الشركات لحوالى ٥% من العملاء بسبب سياسة الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار يمكن أن يسبب انخفاض أرباح هذه الشركات بحوالى ٧٥% ومزيد من التفصيل انظر د. عبدالباسط وفا. سياسة تحطيم المشروعات من خلال الأسعار، مرجع سابق، ص١١٨».

(٢٤٧) وتجدر الإشارة إلى أن الممارسات الاحتكارية التى تنتج سياسة حرب الأسعار للقضاء على منافسيها فى السوق المعنى، إذا ما مورست خلال الأزمات الاقتصادية، فإنها تقود إلى خسائر اقتصادية كبيرة. تصيب كافة المشروعات العاملة فى القطاع المعنى، لا تقارن بحجم المزايا المترتبة عليها. فحرب الأسعار التى دارت على سبيل المثال بين دور نشر الجرائد اليومية البريطانية الكبرى عام ١٩٩٣ لم تجنى منه المشروعات التى أشعلت الحرب إلا أرباح محدودة قصيرة الأجل. أعقبها خسائر ضخمة. فعلى سبيل المثال منيت دور نشر جريدة Times والتى خفضت أسعارها من ٤٥ Pence إلى ٣٠ Pence بخسائر ضخمة بلغت ١,٥ مليون جنية إسترلينى شهرياً. مزيد من التفصيل انظر: د. عبدالباسط وفا: مرجع سابق، ص١١٨.

(٢٤٨) تعرف نظرية المحفظة الممتلئة: بأنها سياسة تنتهجها الشركات الاحتكارية التى ترغب فى الاستحواذ على السوق، وتدمير المشروعات المنافسة. بمقتضاها تعمل هذه الشركات الاحتكارية على إرسال إشارات ضمنية إلى منافسيها بانخفاض تكلفة إنتاجها، ومن ثم فإن منافستها فى هذا السوق أصبحت غير مجديه أو أقل ثماراً. والأمر الثانى: هو إعلامها بأن خزائنها ممتلئة بطريقة كافة للقضاء عليهم. وبالتالى فإن المشروع المحتكر يعلن من خلال سياسة الأسعار المخفضة التى ينتهجها للقضاء على

(ISSN : 2537 - 0758)

وبالإضافة إلى وسيلة الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار توجد العديد من الوسائل العدوانية الأخرى مثل التجسس، وحرمان المنافس من عماله وتحريض بعض محترفى الإجرام على المنافس [٢٤٩]

المبحث الثاني

وسائل تقوية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تنبهت المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ضرورة مواكبة الظروف الجديدة، وتعديل أسلوب عملهم من خلال تقديم خدمات أكثر احترافاً للمستهلك وتوفير خدمات التوصيل للمنازل، والتحول إلى محلات بيع السلع والمستلزمات اليومية، وليست سلع المخزون الأسبوعى الذى يحصل عليها المستهلك من المحلات الكبيرة. مما يساعد على بيع كل مخزون المشروع أو التاجر الصغير[٢٥٠].

كذلك يمكن تقوية وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأليف جماعات بين أصحاب هذه المشروعات على شاكلة جماعات التعاون[٢٥١]حيث إن صغار الصناع وأرباب الحرف والتجار تصادفهم مشاكل تتعلق بكيفية الحصول على

منافسية، بأنه يتعمد إنقاص أرباحهم ومن ثم التأثير على وضعهم فى السوق من خلال خلق المشاكل والصعوبات المالية والتى تؤثر على خزائن منافسية بشكل يؤثر على بقائهم فى السوق. انظر د. عبدالباسط. مرجع سابق، ص٨٧.

(٢٤٩) انظر: د. محمد أنور حامد. مرجع سابق، ص١٧٠.

(٢٥٠) انظر: www.youm7.com.News.asp.

(٢٥١) ويتحقق التعاون من الناحية العملية من خلال تجمعات خاصة يطلق عليها اسم الجمعيات التعاونية، وهى تضم عدداً من الأشخاص يجمعهم هدف واحد مشترك يسعون إلى تحقيقه. ويوجد أنواع عديدة من الجمعيات التعاونية كل منها يمارس نشاطه فى مجال معين. فهناك جمعيات تمارس نشاطها فى مجال الاستهلاك. ومنها من يمارس نشاطه فى مجال الإنتاج، ومنها من يمارس نشاطه فى المجال المهنى أو الحرفى أو المجال الزراعى إلى غير ذلك من الأنشطة المختلفة.

التمويل اللازم لممارسة مهنتهم. مما يحتم عليهم ضرورة إنشاء جماعات تعاونية لأغراض الصناعة والزراعة والتجارة الصغيرة لما تحتاج إليه من رؤوس الأموال[٢٥٢].

كما يصعب على صغار الصناع وأرباب الحرف الحصول على مستلزمات الإنتاج من مواد خام وسلع وسيطة وأدوات إنتاج بأسعار مناسبة، وقد يصعب عليهم أيضاً تصريف منتجاتهم، ولذلك يمكن لأفراد المشروعات الصغيرة وأرباب الحرف أن يقوموا بتكوين جمعية تعاونية تمكنهم من الحصول على رأس المال، وتورد لهم مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة، بهدف تقليل تكلفة الإنتاج. وكذلك الحصول على أفضل عائد اقتصادى ممكن لأعضائها[٢٥٣] كما تقوم هذه الجمعيات بتصريف منتجاتهم على أسس اقتصادية[٢٥٤] وذلك لأن الإنتاج الحرفى على أساس تعاونى يسمح بالتوسع فى استخدام الآلات وتجديد طرق الإنتاج مما يعود بالنفع على الأعضاء وعلى الاقتصادي القومى[٢٥٥] ويسمح كذلك بإيجاد نوع من التكامل بين الصناعات، مما يتيح للقوى الإنتاجية والخبرة الفنية التطور من ناحية، وأن يتحقق للإنتاج الصغير بعض مزايا الإنتاج الكبير من ناحية أخرى[٢٥٦].

ولذلك نجد أن للتعاونيات ولا سيما فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هام فى محاربة الممارسات الاحتكارية التى يشهدها المجتمع المصرى من وقت

([٢٥٢]) فعلى سبيل المثال. استطاعت الجمعيات التعاونية الزراعية أن توفر لأعضائها التمويل اللازم لإكمال العملية الزراعية. لإشباع حاجاتهم الإستهلاكية. بعد أن كان التمويل يمثل عقبة رئيسية أمام هؤلاء الأعضاء، وكانوا يلجأون فى سبيل إشباع حاجاتهم التمويلية إلى المرابين والبنوك التجارية التى كانت تقرضهم بأسعار فائدة لا تتناسب مع قدراتهم المحدودة.

([٢٥٣]) مزيد من التفصيل حو التعاونيات المهنية انظر: د. هناء كريم. التعاون بين أصوله العامة ومبادئه الخاصة فى النظم المقارنة والتشريع الوطنى. الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧، ص٤٤٩.

([٢٥٤]) انظر د. يسرى محمد أبو العلا. نظرية التعاون، الطبعة الرابعة، ١٩٩٨، ص١٨٠.

([٢٥٥]) وذلك لأن الإنتاج الحرفى على أساس تعاونى يساعد على حشد الأفراد وتوجيه جهودهم ومواردهم لمواجهة الصعاب وإيجاد الحلول، وذلك من خلال معرفة ما يحتاجه هذا القطاع.

([٢٥٦]) انظر: د. محمد أحمد إبراهيم. مرجع سابق، ص٣٥٥.

(ISSN : 2537 - 0758)

لآخر[٢٥٧]. ولا سيما مع زيادة الميول الاحتكارية سواء كان ذلك لمنتجى أو مستوردى السلع، حيث يشهد السوق المصرى احتكار للسلع المستوردة أو المنتجة محلياً. سواء من خلال من يسمى بالاحتكار الفردى أو احتكار القلة[٢٥٨].

فالتعاونيات تسهم إسهاماً ملحوظاً فى حماية المنتجين والمستهلكين من الممارسات الاحتكارية الضارة[٢٥٩]. فالأنشطة التعاونية سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية أو تعاونيات زراعية، تعتبر من الوسائل الفعالة لتجميع القوى لمواجهة الممارسات الاحتكارية. فالتعاون بين صغار المنتجين والحرفين من أرباب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعدهم على مواجهة كبار التجار المسيطرين على السوق[٢٦٠] الذين يملكون أدوات الإنتاج التى تضخمت إلى حد كبير، والذين يسعون دائماً من وراء أسلوب الإنتاج الكبير إلى تحقيق أقصى ربحية ممكنة. الأمر الذى ترتب عليه حدوث أزمات اجتماعية خانقة لجموع العمال وصغار الحرفيين والصناع. والذين لم يستطيعوا الصمود فى ظل قانون السوق،والذى يفرض تلك المنافسة الشرسة[٢٦١].

فالتعاونيات تتيح لهؤلاء المنتجين الصغار الفرصة لدخول أسواق جديدة، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لهم بنقل منتجاتهم التى تم إنتاجها من خلال الجمعيات التعاونية

---

(٢٥٧) من الجدير بالذكر أن الجماعات التعاونية لا تعادى الرأسمالية، وإنما تدافع عن نفسها أمام تعديلات الرأسماليين وبسبب تكتل الأفراد الأثرياء منهم.

(٢٥٨) انظر د. مدحت أيوب. دور الدولة فى تطوير التعاونيات الاستهلاكية ورقة عمل، ندوة دور الدولة فى تطوير التعاونيات، الاتحاد العام للتعاونيات، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٦.

(٢٥٩) ارتبط ظهور الجمعيات التعاونية فى شكلها الحديث كرد فعل من الطبقات الاجتماعية الفقيرة ضد استغلال الطبقة الرأسمالية، وما ترتب على ذلك من مساوئ اجتماعية خلفتها النظم الاحتكارية. وبدأت هذه الجمعيات أولاً بأول بين عمال النسيج والصناعات المنزلية، والتى تشكل مصدر رزق الطبقات الفقرة والتى أضيرت من جراء الاقتصاد الرأسمالى.

(٢٦٠) انظر: ندى محمد النادى أحمد محمد النادى. مستقبل القطاع التعاونى فى ظل تغليب نموذج اقتصادى السوق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة حلوان، ٢٠١١، ص٧٨.

(٢٦١) انظر د. يسرى أبو العلا. نظرية التعاون، مرجع سابق، ص٥٦.

الإنتاجية لأسواق جديدة[٢٦٢] الأمر الذى يتيح لهم فرصة مواجهة احتكار التجار فى الأسواق، بل قد يدفع المحتكرين– فى ظل وجود المنافسين الجدد والمتمثلين فى التعاونيات المنتجة– إلى تخفيض الأسعار وتحسين الجودة أرضاءً للمستهلكين[٢٦٣].

وبناء على ما تقدم فمن المأمول أن يشهد العالم نجاح التطور المبنى على التكامل بين فلسفتى الدولة والسوق، وليس ذلك المبنى على إحداهما دون الأخرى. الدولة أو السوق، ومن ناحية أخرى تؤكد الأبحاث المعاصرة للمؤسسات العلمية على أن هناك تنظيمات مؤسسية وسيطة بين الدولة والسوق كالجمعيات التعاونية والنقابات والمشاركين فى المشروعات وجماعات الضغط. من الممكن أن تلعب دوراً محدداً فى التوفيق الملزم للفعاليات الديناميكية المتصلة بنمو الإنتاجية ومستوى المعيشة والعدالة الاجتماعية، مقابل التقسيم الأقل عدالة لأرباح النمو[٢٦٤].

ومن نافلة القول: أنه فى ظل الاستهتار بالقيم الإنسانية والأخلاقية والألوان التى لا حد لها من الجشع والطمع، الذى تتم ممارسته من خلال الممارسات الاحتكارية الضارة، قد يسأل سائل عن المشروعات التى نما إنتاجها وتعاظمت أرباحها فى ظل هذه الظروف؟ سنجد أن الإجابة تشير بوضوح لا ريب فيه إلى المشروعات التى تكتلت وحطمت غيرها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقضت على كل لون من ألوان المنافسة الشريفة وذلك عن طريق الاحتكار. كما أن الزيادة فى الإنتاج لم تقترن بالفعل بانخفاض الأسعار لسد حاجات الناس، وذلك بسبب فقدان المنافسة الشريفة بين المشروعات.

---

(٢٦٢) انظر: موسوعة المجالس القومية المتخصصة، الاحتكار فى السوق المصرية وسبل مجابهته. المجلد ٢٧، (١٩٧٤، ٢٠١١)، ص١٦٨.

(٢٦٣) راجع فى هذا الشأن: ندى محمد النادى. مرجع سابق، ص٨٠.

(٢٦٤) راجع فى هذا الخصوص: د. عبدالباسط وفا. سياسة تحطيم المشروعات من خلال الأسعار، مرجع سابق، ص١٢١.

(ISSN : 2537 - 0758)

المبحث الثالث

أساليب مواجهة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لممارسة الإضرار من خلال الأسعار

أدى تزايد المنافسة فى الأسواق إلى زيادة احتمالات قيام المشروعات الاحتكارية بممارسة سياسة الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار. وذلك بهدف الإضرار بالمنافسين أو التخلص أو القضاء عليهم، وخلق أوضاع احتكارية بالسوق. ولذلك كان لزاماً على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعرضة للتأثر بهذه السياسة التحطيمية، أن تبحث عن أساليب وطرق لمواجهة هذه الممارسة السعرية المحطمة لحماية نفسها من مخاطرها. وهناك ثلاثة أساليب يمكن الالتجاء إليها تتمثل فى الآتى[٢٦٥]:

أولاً: أسلوب الاتحاد مع المشروع الممارس للإضرار بالمنافسين:

وطبقاً لهذا الأسلوب إذا أحس أحد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنه سوف يتعرض لممارسة سعرية تضر به أو تجبره على الخروج من السوق، أو تحجم نشاطه من قبل المشروعات الاحتكارية الكبيرة. فيمكنه فى هذه الحالة أن يسعى إلى الاندماج مع هذا المشروع الذى ينوى مهاجمته. غير أن هذا الأسلوب قد تعترضه بعض المشكلات التى قد تحد من فاعليته ومنها[٢٦٦]:

١- أن يرفض المشروع المهاجم أو الذى ينوى القيام بممارسة الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار الاندماج مع المشروعات المعرضة للضرر.

٢- قيد يستغل المشروع المهاجم المخاوف التى تنتاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من سياسة التحطيم عن طريق الأسعار، للضغط عليها بشتى الطرق للاستيلاء على أصولها وابتلاعها بسعر مغري فى بداية التلويح بالسياسة السعرية المحطمة، أو بسعر متدنى إذا أيقنت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها هالكة لا محالة.

([٢٦٥]) انظر: د. عبدالباسط وفا. مرجع سابق، ص٢٩.

([٢٦٦]) انظر: د. مغاورى شلبى على. مرجع سابق، ص١٨١.

٣- أن ترفض سلطات حماية المنافسة عملية الاندماج بين المشروع الصغير والمشروع المحتكر، لأنها تخالف قواعد تنظيم نسب التركز فى السوق، أو لأن هذا الاندماج سيضر بالمنافسة أو يخلق وضعاً احتكارياً.

ثانياً: أسلوب إبرام عقود طويلة الأجل بأسعار محددة سلفاً:

وطبقاً لهذا الأسلوب يقوم المشروع المهدد بالإضرار، بفتح قنوات اتصال مع العملاء. والسعى إلى إبرام عقود طويلة الأجل مع هؤلاء العملاء بأسعار محددة فى المستقبل، وبذلك يتجنب هذا المشروع خطر تراجع حصيلة مبيعاته- حتى ولو مارس المشروع المهاجم لسياسة الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار- وذلك لأن أسعار هذه المبيعات أصبحت محددة مسبقاً فى ظل عقود البيع الآجلة[٢٦٧].

- إلا أن هذا الأسلوب قد لا يخلو من بعض المثالب التى قد تحد من فاعليته ومنها:

١- رفض العملاء إبرام عقود طويلة الأجل.

٢- صغر حجم المشروع وعدم شهرته قد لا تمكنه من إقناع العملاء بإبرام عقود طويلة الأجل.

ومع تلك المثالب الظاهرة قد يتمكن المشروع الصغير من التغلب عليها عن طريق:

١- قبول الاتفاق بسعر منخفض للسلعة محل العقد عن السعر الذى تبيع به المشروعات الأخرى.

٢- أن تنجح المشروعات الصغيرة المعرضة للإضرار فى تكوين تكتل فيما بينها أو تكوين تكتل من العملاء يؤمنون بفائدة استمرار هذا المشروع، لمنع إنفراد المشروع المهاجم من الانفراد بالسوق واحتكاره.

ثالثاً: أسلوب خفض الإنتاج طوال فترة التعرض للممارسة السعرية الضارة:

ووفقاً لهذا الأسلوب، إذا تعرض المشروع الصغير لممارسة سعرية ضارة من جانب مشروع أخر منافس له، فيمكن له أن يلجأ إلى تخفيض إنتاجه إلى أقل حد ممكن، وذلك

([٢٦٧]) انظر: د. عبدالباسط وفا. مرجع سابق، ص١٣١.

(ISSN : 2537 - 0758)

بهدف تقليل خسائره من هذه الممارسة، وقد ينجح هذا الأسلوب فى حماية المشروع من الخروج من السوق، خاصة إذا كان هناك تكافؤ بين هذا المشروع والمشروع الممارس لسياسة الإضرار بالمنافسين.

– إلا أن هذا الأسلوب قد لا يكون فعالاً فى حماية المشروع من المخاطر المترتبة على الممارسة السعرية الضارة، وفى هذه الحالة قد يكون من المناسب له أن يخرج من السوق بصورة مؤقتة، حتى تنتهى الفترة التى يخفض فيها المشروع المهاجم الأسعار، وعندما يقوم المشروع المهاجم برفع الأسعار يعود المشروع مرة أخرى إلى السوق.

وبذلك يمكن القول بأن لجوء المشروع إلى أسلوب الخروج من السوق والدخول إليه بصورة مؤقتة ومتكررة، تجعل المشروع المهاجم لا يلجأ إلى تبنى سياسة الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار، لأنها تحمله تكاليف مرتفعة، ولا يجنى من وراءها أرباحاً، لأنه عندما يلجأ إلى رفع الأسعار يفاجأ بدخول المنافسين السابقين مرة أخرى إلى السوق.

الفصل الرابع

الممارسات الاحتكارية والأزمات الاقتصادية

ينصرف مفهوم الأزمة إلى كل اضطراب فجائى يطرأ على الحياة الاقتصادية، بما يخل من توازنها. والأزمات الاقتصادية متباينة الأسباب والأنواع، ومن الصعب تقسيمها تقسيماً دقيقاً بحسب أنواعها وأسبابها[٢٦٨] وكل ما يعنينا فى هذا المقام هو إيضاح الأزمات الاقتصادية التى تترتب على الممارسات الاحتكارية، ويمكن لنا التمييز بين نوعين من هذه الأزمات هما:–

١– أزمة قلة الإنتاج.

٢– أزمة الإفراط فى الاستهلاك.

([٢٦٨]) انظر: د. أحمد محمد إبراهيم : الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، ١٩٣٥، مطبعة الأميرية ببولاق، ص٣٠٠.

وسوف نتناول بالبحث والدراسة كل نوع من هذين النوعين من الأزمات بشئ من التفصيل، وذلك فى المبحثين التاليين:-

المبحث الأول: الاحتكار وقلة الإنتاج.

المبحث الثانى: الاحتكار والإفراط فى الاستهلاك.

المبحث الأول

الاحتكار وقلة الإنتاج

تؤدى الممارسات الاحتكارية إلى العديد من الأزمات ولاسيما فى المجال الصناعى، ولعل أشهر هذه الأزمات هى قلة الإنتاج مع ما يصاحبها من ارتفاع أسعار المنتجات، فقد يحدث أن يظل الاستهلاك ثابتاً فى فرع من فروع الصناعة فى حين يتناقص الإنتاج فيه لأسباب كثيرة منها: الثوارات أو الاضطرابات الداخلية أو بسبب الممارسات الاحتكارية.

حيث تتجه المشروعات الاحتكارية غالباً إلى الإقلال من الإنتاج، لخفض كمية المعروض من السلع فى الأسواق، بهدف تعظيم الأرباح المحققة من وراء هذا الوضع الاحتكارى، ولعل السبب فى ذلك هو أن كل زيادة فى ناتج المنشأة، يترتب عليه انخفاض فى سعر هذا الناتج، وذلك لأن حجم هذا الناتج يؤثر تأثيراً سلبياً ومحسوساً على العرض الكلى فى السوق، ومن ثم فإن منحنى الإيراد المتوسط ينحدر إلى الأسفل دالاً بذلك على انخفاض السعر كلما زاد حجم الإنتاج[٢٦٩].

وهو ما يشير بوضوح إلى أن الممارسات الاحتكارية، تؤدي إلى زيادة حدة ما يصيب الاقتصاد القومى من أزمات وكساد، إذ تعمل الاحتكارات دائماً على خفض كمية الإنتاج والإبقاء على ارتفاع الأسعار، الأمر الذى يزيد من حدة تراجع النشاط الاقتصادى ومن تفشي البطالة فى صفوف العمال[٢٧٠].

([٢٦٩]) انظر: د. حسين عمر، المنشأة والصناعة والتوازن الاقتصادى، مكتبة القاهرة الحديثة، عام ١٩٦٤، ص٢١٧.

([٢٧٠]) انظر: د. زكريا أحمد نصر، مرجع سابق، ص٣٤٩.

(ISSN : 2537 - 0758)

وتعد الأزمة مصدر تعديل فى دخل الفرد، وتحدث رد فعل فى كثير من الظواهر الاجتماعية المختلفة، ففى أوقات الرخاء والانتعاش تكثر المضاربات الغير شريفة من جانب بعض الأفراد (طبقة المحتكرين)، فتحرز هذه الطائفة ثروات طائلة فى وقت قصير، ثم إذا ما وقعت الأزمة، هوى كثير من كبار الرأسماليين إلى الطبقة المتوسطة، وخسر كثير من أفراد الطبقة المتوسطة رؤوس أموالهم، وحلت بالعمال أزمة البطالة، وقضي على العمال الآخرين بإنقاص أجورهم. فتنتشر بين الناس روح السخط والتذمر، ثم لا يلبث هذا الانفلات الاقتصادى أن يؤدى إلى مساوئ اجتماعية عديدة، فتزداد ظاهرة الإجرام، ويقل عدد المقبلين على الزواج، وينتشر الفساد وتكثر حالات الانتحار، وقد تحدث أحياناً اضطرابات سياسية خطيرة[٢٧١].

المبحث الثانى

الاحتكار والإفراط فى الاستهلاك

الإفراط فى الاستهلاك هو بلا شك أزمة، وتحدث هذه الأزمة بسبب زيادة الاستهلاك زيادة فجائيه، ولكنها وقتية، ويمكن رد هذا النوع من الأزمات إلى مسألة الإفراط فى الإنتاج، وذلك لأن الإنسان ينتج أولاً، ليستهلك ثانياً. وبالتالى فكل زيادة فى الإنتاج تؤدى بطبيعة الحال إلى زيادة فى الاستهلاك والعكس صحيح.

– أما فى حالة الاحتكار فمن المؤكد أن المحتكر يلجأ إلى خفض الإنتاج، وتعطيل بعض فروع الإنتاج، بهدف إنقاص الكمية المعروضة من السلعة فى السوق، ومن ثم التحكم فى سعر السلعة، فإذا كان ذلك هو الحال، فكيف يقضى الاحتكار مع ما يستتبعه من قلة الإنتاج إلى حدوث أزمة إفراط الاستهلاك؟

– وللإجابة على ذلك التساؤل: يمكن استعراض المثال التالى: ففى ظل سيطرة الممارسات الاحتكارية على السوق المصرية، ولا سيما فى قطاع الحديد والصلب والأسمنت فى الفترة السابقة، حدث اندفاع شديد من المستهلكين على شراء كميات كبيرة

(٢٧١) انظر: د. أحمد محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص٣٢١.

من الحديد على الرغم من انخفاض الكميات المعروضة منه، وارتفاع أسعاره بطريقة مبالغ فيها.

– ويمكن تفسير مثل هذه الظاهرة الفريدة من نوعها إلى خشية المستهلكين من حدوث ارتفاع آخر فى الأسعار فى المستقبل أكبر مما هو عليه فى الوقت الحالى. ولعل هذا هو أحد أهم الاستثناءات الواردة على قانون العرض.

ومن الجدير بالذكر أن حدوث أزمة فى صناعة معينة، كثيراً ما يحدث رد فعل فى صناعة أخرى، فإذا كان من الصناعات ما يشترك على التعاقب فى تحويل مادة معينة تحويلاً صناعياً، فإن الأزمة التى تحل بأول هذه الصناعات لا تلبث أن تمتد إلى الصناعات الأخرى. فوقوع أزمة فى صناعة الحديد مثلاً بسبب قلة المستخرج منه أو بسبب قلة المنتج منه، من شأنه أن يثير أزمات فى مختلف الصناعات الأخرى التى تعتمد على الحديد أو الطوائف الأخرى التى تشتغل فى قطاع المقاولات على اختلاف أنواعها.

تعقيب وتحليل

إذا أردنا تحليل ظاهرة حمى الاستهلاك أو الأفراط في الاستهلاك المرتبط بالممارسات الاحتكارية من الناحية الواقعية، بالنظر إلى مما تتمتع به الشركات الاحتكارية من مزايا وامكانيات مالية ودعائية من ناحية، ومن زتوية أن البشرية حققت في القرن العشرين انجازات عظيمة لم يعرفها الإنسان من قبل من ناحية اخرى. وهو ما أدى إلى إنقلاب في التصورات والموحات والتطلعات لدى البشر، ففى ظل الثورة الإعلامية الهائلة والحملات الدعائية التى لا تنقطع والمدفوعة من قبل الشركات الاحتكارية المسيطرة، أمكن للرجل الفقير المعدم أن يرى ما يتمتع به أغنى الرجال في العالم وأكثرهم ثراءً ورفاحية من خلال شاشات التلفاز، وبالتالى أخذ هذا الفقير يتطلع ويحلم بتحقيق ما لم يخطر بباله، وما لم تبلغه تصوراته ويفوق قدراته.

– وبالاضافة إلى ذلك فقد برع أصحاب شركات الدعاية والإعلان من ورائهم الشركات الاحتكارية في ترويج السلع والخدمات وتزينها للناس عن طريق الدعاية والإعلانات التجارية التى تعرض على شاشات الفضائيات، والتى يقوم بإعدادها

(ISSN : 2537 - 0758)

أخصائيون بارعون في الموسيقى والألحان والمؤثرات والإخراج الفني. فأدي إلى دفع العديد من أفراد المجتمع إلى تبنى سياسة الإسراف في الاستهلاك بشتى أنواعه. فنجحت بذلك الشركات الاحتكارية أن تجمع بين النقيضين في آن واحد، وهو تقليل المعروض من السلع والخدمات في السوق، ودفع المستهلكين إلى الإفراط في الاستهلاك.

الخاتمة

أصبحت قضية احتكار السلع والخدمات الأساسية من الأمور التى طفت على سطح الحياة الاقتصادية فى مصر بشدة، ولاسيما فى الآونة الأخيرة. فالاحتكار هو إنفراد شخص أو منتج أو شركة واحدة بإنتاج سلعة أو خدمة واحدة ليس لها بديل قريب يستطيع أن يحل محلها. ويتسبب الاحتكار فى إحداث العديد من الآثار السلبية سواء على مستوى النشاط الاقتصادى أو على مستوى الصعيد الاجتماعى والسياسى. فنحن نشاهد فى الآونة الأخيرة اضطرابات فى السوق الاقتصادية فى القضايا الاجتماعية، وكثير من الاحتجاجات الفئوية التى ارتبطت بغلاء المعيشة نتيجة لاحتكار السلع ورفع أسعارها من قبل قلة من رجال الأعمال والسياسيين المحتكمين فى المجتمع اقتصادياً وسياسياً، ذلك لأن النشاط الاقتصادى فى مصر لا يتم غالباً طبقاً للقانون، فعلاقات القرابة والوساطة والمحسوبية هى إلتى تحدد موقع الأفراد من العملية الاقتصادية، وبقربهم من دوائر صنع القرار يستطيعون احتكار السلع، وخاصة السلع الأساسية سواء السلع الغذائية أو السلع الأساسية الخاصة بالبناء.

والدليل على ذلك هو دفع بعض رجال الأعمال أنفسهم إلى مناصب معينة فى الأجهزة التشريعية والتنفيذية ذات العلاقة برسم السياسات العامة واتخاذ القرارات التى تحقق مقاصدهم أو بهدف التستر على بعض مخالفاتهم خصوصاً التى تتعلق بقضايا الاحتكار، فيدفعهم هذا الهدف إلى استغلال نفوذهم وسلطاتهم السياسية للتأثير على بعض الأجهزة والمؤسسات الحكومية، ودفعها إلى استخدام وسائل الإكراه والقوة المادية للدولة فى إخماد وقمع حركة الاحتجاجات الشعبية ضد الممارسات الاحتكارية وارتفاع الأسعار.

وتتباين حالات الاحتكار شدة وتنوعاً. ولكن اللافت للنظر أن ظاهرة الاحتكار فى مصر بدأت تظهر مع تطبيق برامج الخصخصة، وبدأت هذه الظاهرة تشتد أكثر فأكثر مع ظهور حالات تزاوج واندماج السلطة بالثروة ودخول رجال الأعمال إلى عالم السياسية، فأصبحنا نرى أن قوانين المنافسة ومنع الاحتكار، إما أن يتم توجيهها لصالح أصحاب المصالح من رجال الأعمال، أو أن يتم التغاضى عن إصدار القوانين واقتراح التعديلات أيضاً لصالح أصحاب المصالح. ولذا لم يكن غريباً أو مستغرباً أن نرى واقع الاقتصاد المصرى أصبح يذكر بالعديد بل والكثير من أشكال الممارسات الاحتكارية الضارة، ولكن بما لا يخالف القانون، فاحتكار السلع والخدمات والتحكم فى أقوات الناس وأرزاقهم فى المجتمع المصرى، أصبح متفقاً مع ما تقضى به نصوص القانون ولا توجد فيه أى شبة مخالفة أو خروج عن القوانين!!!!

ولذلك اعتقد أن الفترات القليلة القادمة ستشهد حركة احتجاجات موسعة، بسبب أن السلع الأساسية لغالبية أفراد المجتمع يتم التلاعب بأسعارها ويتم التلاعب بالكميات التى تطرح فى الأسواق، واعتقد أيضاً أن الوضع الاقتصادى مضافاً إليه الأزمات السياسية والاجتماعية فى البلاد مرشح لتصعيد كثير من القضايا الاحتجاجية. ولا سيما مع غياب قدرة الدولة على مواجهة الممارسات الاحتكارية.

– ويزيد من صعوبة هذا الأمر أن الحكومة المصرية طالما نادت باعتناق المذهب الاقتصادى الحر، والقائم على آليات السوق من عرض وطلب فى تنظيم الحياة الاقتصادية، فإن هذا النظام إذا أريد له النجاح فإنه لا يتطلب دولة انكماشية أو ضعيفة تجاه حماية المستهلكين وتجاه غالبية أفراد المجتمع. خصوصاً وأن القطاع الخاص فى مصر ليس كطبقة برجوازية وطنية قادرة على دفع عملية التنمية الاقتصادية كما هو الحال فى المجتمعات والدول الغربية. فالدول الغربية تواجه الاحتكار والممارسات الاحتكارية بمنتهى الحزم والردع، أما فى مصر والدول العربية، فيبدو أنه مع تزاوج السلطة والثروة صار احتكار السلع واحتقار المواطن المصرى من طبائع الأمور.

وقد تعرضنا في هذا البحث للحديث عن الآثار الاقتصادية المترتبة على الممارسات الاحتكارية الضارة، سواء على صعيد العملية الإنتاجية أو تأثيرها عل العمالة سواء على

(ISSN : 2537 - 0758)

المستوى المحلى أو علا الصعيد الدولى. وإنعكاس ذلك على مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ووجدنا أن حجم الانتاج يتاثر بشدة في ظل الممارسات الاحتكارية، عما لو كان يتمفى ظل المنافسة الكاملة. فحجم الإنتاج في ظل الممارسات الأحتكارية يكون أقل من حجمه في ظل سوق المنافسة الكاملة. بسبب عدم استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وترك جزء منها معطل أو تشغيلها بأقل من طاقتها الانتاجية، الأمر الذى يفوت الفرصة على المجتمع في استغلال الطاقة الانتاجدية الموجودة في كل مشروع، وتقليل الاختيارات المتاحة أمام المستهلكين. ولذلك نرى أن أشد مساوىء الاحتكار أنه لا يتفق ومبادىء الديمقراطية التى تهدف إلى توزيع الموارد الاقتصادية أو الإنتاجية طبقاً لرغبات المستهلكين.

– كما ألقت الممارسات الاحتكارية بظلالها أضرارها على السوق، فارتفعت الأسعار، بسبب خفض المحتكر إنتاجه دون ان يقابله إنخفاض في طلب المستهلكين، وخضعت الأسعار لسيطرة الاحتكارات العملاقة، مما أتاح لها بناء نظام لتكوين الأسعار يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بصورة أسرع من ارتفاع دخول المستهلكين، حتى أصبح التضخم سمة من سمات الممارسات الاحتكارية، وأصبح أداة تستخدمه الشركات الاحتكارية لاعادة توزيع الدخل القومى لصالحهم.

– واما من حيث أثر الممارسات الاحتكارية على الطبقة العمالية، فيمكن إيضاحه من خلال النظر إلى إنخفاض القوة الشرائية للعمال، فزيادة الارباح الاحتكارية التى يحققها المحتكرون قد استخدمت في توسيع وبادة الطاقة الإنتاجية من معددات ومصانع، إلا أن هذه الزيادة الهائلة في الطاقة الإنتاجية لم يقابلها زيادة في دخول العمال ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافى لاستيعاب الزيادة في الطاقة الانتاجية. مما أحدث نوعا من تكدس السلع، وبالتالى أتجه المحتكرون إلى تخفيض حجم الانتاج عنطريق الإستغناء عن عدد من العمال وبالتالى ظهرت مشكلة البطالة.

– كما أدت الممارسات الاحتكارية إلى فصل ارتباط الإنتاج الصناعى بالتوظف الصناعى، وهو ما يعنى انفصال الانتاج عن العمل. وهو ما أكدته العديد من الدراسات والأبحاث من أن الممارسات الاحتكارية التى نمت وزادت بفضل عمليات الاندماج

والأستحواذ قد اقترنتبتخفيض عدد العمال في المشروعات المندمجة أو المستحوذ عليه. وفقد عدد كبير من العمال لوظائفهم أو على أحسن تقدير لم تؤدى الممارسات الاحتكاريى إلىخلق فرص عمل جديدة.

– أما عن أثر الممارسات الاحتكارية على مستقبل المشروعات الصغيرة، فقد تأكد لي بما لا يدع مجالاً للشك في ان غالبية الشركات الاحتكارية تسعى بكل قوتها إلى بسط سيطرتها ونفوذها على السوق بكل السبل الممكنة المشروعة أو غير المشروعةفى سبيل إزالة أى منافس من طريقها، وذلك إما بحملهعلى الانضمام إليها أو بإضعافه وجعله عاجزاً عن مجاراتها وبالتالى دفعه إلى هاوية الإفلاس ومن ثم التخلص منه والقضاء عليه نهائياً.

– وتلجأ المشروعات الاحتكارية إلى العديد من الطرق والوسائل بهدف التخلص من والقضاء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإنفراد بالسوق. وتتنوع هذه الوسائل ما بين الوسائل السلمية من ناحية، وإذا لم تفلح لجأت إلى العديد من الوسائل العنيفة في سبيل تحقيق أهدافها.

وقد ترتب على الممارسات الاحتكارية العديد من النتائج نستعرضها في السطور التالية:

النتائج

١- الاحتكار شكل من أشكال فشل السوق، وبالتالى يكون تدخل الحكومة ضرورياً لتصحيح مثل هذه الإخفاقات.

٢- إن تطبيق سياسات الخصخصة غير المقترنة بسياسات تنافسية ومراقبة للتأكد من أن قوى الاحتكار لا تستغل الموقف، يمكن أن تؤدى إلى رفع الأسعار بالنسبة للمستهلكين بدلاً من خفضها، ويمكن أن تؤدى إلى زيادة معدلات البطالة وتمزيق العقد الاجتماعى.

٣- الاحتكار ناتج من نواتج الفساد، ففى ظل الفساد وما ينطوى عليه من رشاوى ومحسوبيات وجرائم وغيرها يجد الاحتكار والممارسات الاحتكارية مناخاً مناسباً للنمو الانتشار فى أغلب المجتمع، وخاصة فى الدول النامية التى لا تتمتع سوى بقدر

(ISSN : 2537 - 0758)

قليل من الحريات والديمقراطية، حيث تنعدم المنافسة المشروعة، ولا تطبق القوانين التى من شأنها حماية المنتج والمستهلك على حد سواء.

٤- مما يؤصل ويكرس للممارسات الاحتكارية ويساعد على بقاء الفساد، أن بعض الدول لم تحسم أمرها فيما يتعلق بنظامها الاقتصادى، قبلت أن يتأرجح هذا النظام بين التخطيط المركزى ونظام السوق، هذه الدول ضرب فيها الفساد بشدة أدواتها الإدارية خصوصاً فى نظامها الضريبى والجمركى. لأنه لا يمكن التحدث عن نظام اقتصادى حر مع استخدام نفس الأدوات والآليات التى تستخدم فى الاقتصاد المركزى. إذ تكثر فى هذه الحالة الثغرات وتتعدد الفجوات التى ينسل منها الفساد. فالمشكلة تكمن فى ضرورة التركيز على الإصلاح الاجتماعى، وليس التوقف عند الإصلاح الاقتصادى.

٥- يؤدى الاحتكار إلى فقدان السلع من الأسواق نتيجة سياسة المحتكر التى تهدف إلى رفع الأسعار بهدف الحصول على أقصى الأرباح.

٦- تؤدى الممارسات الاحتكارية إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحتكرة ارتفاعاً فاحشاً، مما يساعد على انتشار التضخم وانتشار البطالة.

٧- يقوم المحتكر بتدمير جزء من الإنتاج بهدف تقييد المعروض من السلع، مما يؤدى إلى هدر الإنتاج والتأثير على الناتج القوى.

٨- يؤدى الاحتكار إلى حدوث تفاوت كبير فى توزيع الدخول والثروات، حيث يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء، بالإضافة لسيطرتهم على الأسواق، وتمتعهم بمركز احتكارى قوى.

٩- تؤدى الممارسات الاحتكارية بما تؤدى إليه من طرد المنافسين فى السوق، وإغلاق للمصانع إلى إندثار واختفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشريد آلاف العمال وتعريضهم للبطالة، وبالتالى انتشار وزيادة معدلات الفقر والحرمان وتكريس مبدأ الطبقية بين الناس، فتتأثر بشدة أحوال الطبقة العمالية والتى تشكل محور الطبقة المتوسطة فى مصر.

التوصيات

مما لا شك فيه أن جانباً كبيراً من قضية الممارسات الاحتكارية تتحمله الحكومة، وذلك لأنها قد أغفلت عن عمد التصدى لهذه الممارسات لمدة طويلة، حتى استيقظ الجميع على كابوس مرعب يهدد الاقتصاد برمته اسمه الاحتكار، ولكن هل يمكن علاج قضية الاحتكار وتقديم حلول واقعية بديله، يكاد يجمع الاقتصاديون على أن القضاء على الاحتكار ليس معجزة، وإن كانت هناك صعوبة فى ذلك بسبب سيطرة رجال الأعمال على دوائر صنع القرار السياسى والاقتصادى. ومع تلك الصعوبة وغيرها يمكن طرح العديد من الحلول البديلة لمعالجة قضية الاحتكار.

ويرى الباحث: أنه من أجل ضمان أسعار عادلة للسلع داخل السوق وغير مبالغ فيها، والتأكد على ضرورة جودة السلع المقدمة للمستهلك، وضمان كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية أفضل استخدام، ضرورة المحافظة على المنافسة داخل السوق المحلية والحيلولة دون حدوث أية تشوهات للسوق أو حدوث أو السماح بإرتكاب ممارسات احتكارية ضارة بالمنافسة يكون من شأنها رفع الأسعار أو التسبب في طرد الشركات الصغيرة والمتوسطة من السوق، بالاضافة إلى تحاشى منع دخول شركات جديد، ولكى نحقق ذلك لابد من المحافظة على المنافسة بشتى الطرق.

– وذلك لأن مجرد وجود النصوص القانونية التى تؤثم الممارسات الاحتكارية لبضلرة، خاصة في الدول النامية ومنها مصر، لا تكفى للحد أولمنع هذه الممارسات، بدليل ما أثبته تقرير جهاز حماية المستهلك ومن الاحتكار من وجود مخالفات لنص المادة ٦ من القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ وتحريك الدعوى الجنائية ضد العديد من الشركات المخالفة. إى أن ذلك لم يمنع تلك الشركات من الأستمرار في رفع الأسعار بشكل غير مبرر والتحكم في الانتاج وتخفيض عدد العمال، وتقليل عدد المنافسين في السوق. ولذلك فإن القانون بصورته الحالية لن يمنع الممارسات الاحتكارية في المستقبل أو يمنع الشركات من مخالفته، وذلك لضعف الغرامات المالية المفروضة على الشركات بتالمقارنة بالمكاسب التى تحققها من وراء رفع الأسعار والتحكم بالأسواق.

(ISSN : 2537 - 0758)

ولذلك نؤيد ما ذهب إليه البعض لضمان المنافسة ومنع الإضرار بها، والمحافظة على حقوق المستهلكين، ومنع القضاء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من ضرورة تعزيز دور الدولة في الأسواق من خلال تمكين المشروعات المملوكة للدولة من القيام بدورها في العملية الانتاجية، خاصة في إطار السلع الحيوية بالنسبة للمستهلك والاقتصاد القومى. وينبغى التأكيد في هذه المقام على أنه لا يكفى وجود شركات محلية مملوكة للقطاع الخاص، حيث تحكم تصرفات هذه الشركات نفس القواعد والأهداف التى تحكم الشركات دولية النشاط.

وفضلاً عما تقدم: يقترح الباحث محموعة من الحلول المتواضعة لعلها تكون مساعدة في التخفيف من حدة ومساوىء الممارسات الاحتكارية على كل من العكلية الانتاجية أو العمال أو مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن هذه الحلول نذكر منها:

١- ضرورة تشجيع الدولة بناء كيانات اقتصادية بديله للشركات الاحتكارية.

٢- فتح باب الاستيراد وتقديم تسهيلات، وإلغاء الدعم عن الشركات الاحتكارية والكيانات الاقتصادية الكبرى المتحكمة فى الاقتصاد.

٣- ضرورة قيام الحكومة بمنح تراخيص جديدة للمصانع لإنتاج سلع مثيلة للسلع المحتكرة، على أن تكون التراخيص لمستثمرين محليين جدد، وتشارك الدولة بنسبة معينة فى هذه المصانع الجديدة.

٤- يجب تعديل قانون منع الاحتكار، وإصدار قوانين أخرى موازية تهدف إلى حماية المستهلك عن طريق إعطائه الحق فى مقاضاة رجال الأعمال المحتكرين والحصول على حقه، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- عمل حملات توعيه للمستهلكين بكيفية مواجهة الاحتكارات المختلفة.

٦- ضرورة تدخل القضاء للحكم على الشركات المحتكرة وتقسيمها إلى شركات صغيرة، وزيادة قيمة الغرامة المحكوم بها، بما يؤدى إلى إضافة الأرباح المبالغ فيها إلى خزينة الدولة وحرمان المحتكر منها.

٧- أن تلعب الدولة دوراً فعالاً فى مواجهة الاحتكار وألا تنسحب تماماً من النشاط الاقتصادى.

٨- ضرورة تفعيل قانون تجريم ممارسة الاحتكار وتشديد الرقابة على المنتجين.
٩- إعداد دراسات موضوعية عن أسعار الخامات وتكلفة الإنتاج ومعرفة أسباب ارتفاع الأسعار.
١٠- لابد من تدخل الحكومة لوقف تصدير بعض المنتجات إلى الخارج لفترة من الزمن، حتى تصبح الأسعار المحلية عادلة، طالما أن السوق المحلى فى حاجة إليها.
١١- تشجيع المنتج المحلى. وذلك لمساعدته على النمو والتطور وهو ما يجعله قادراً على المنافسة العالمية.
١٢- قيام جمعيات حماية المستهلك بالتوعية المستمرة ضد الممارسات الاحتكارية الضارة.

""وَآخِرُ دَعْوَانا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ""""
والله ومن وراء القصد وهو يهدى السبيل

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم الطحاوى: الاقتصاد الإسلامى مذهباً ونظاماً، الجزء الثانى، دار البيان، بدون تاريخ.
٢- أكثم الخولى. الموجز فى القانون التجارى، الجزء الأول، مطبعة نهضة مصر، ١٩٧٠.
٣- جون بيج، جوزيف سابا نعمت شفيق. من لاعب إلى حكم، الدور المتغير لسياسات المنافسة، وأطر التضبيط فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ورقة منشورة فى طاهر حمدى كنعان، دور الدولة فى البيئة الاقتصادية العربية الجديدة، وقائع الندوة المنعقدة فى الكويت خلال الفترة من ٤-٥ مارس ١٩٩٧، صندوق النقد العربى أبو ظبى، ١٩٩٨.

(ISSN : 2537 - 0758)

٤- جون كينث جالبرت. تاريخ الفكر الاقتصادى، الماضى صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، تقديم إسماعيل صبرى عبدالله، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأدب، الكويت، سبتمبر ٢٠٠٠.

٥- د. راشد البراوى. الموسوعة الاقتصادية، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.

٦- د. أحمد بديع بليح. الاقتصاد الدولى، توزيع منشاة المعارف الاسكندرية، بدون تاريخ.

٧- د. أحمد جامع. النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، التحليل الاقتصادى الجزئى، دار النهضة العربية، ١٩٧١.

٨- د. أحمد جمال الدين موسى. الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة على خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام، ٢٠٠٤.

٩- د. أحمد سعيد بامخرمه. اقتصاديات جدوى المشروعات الاستثمارية، دار الزهراء بالرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

١٠- د. أحمد محمد إبراهيم. الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٥.

١١- د. أحمد مصطفى عفيفى. الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه فى إطار العلاقات الاقتصادية المعاصرة، مكتبة وهبة، ٢٠٠٣.

١٢- د. أحمد نظمى عبدالحميد. النظام الاقتصادى الحاضر، تحليل ونقد وتوجيه، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، ١٩٤٦.

١٣- د. أسامة السيد عبدالسميع. الاحتكار فى ميزان الشريعة وأثره على الاقتصاد والمجتمع «رؤية فقهية جديدة» دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧.

١٤- د. أسامة السيد عبدالسميع. الفساد الاقتصادى وأثره على المجتمع، دراسة فقهية مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٩.

١٥- د. إسماعيل محمد هاشم. المدخل إلى أساسيات الاقتصاد التحليلى، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٦٣.

١٦- د. أمل محمد شلبى. الحد من آليات الاحتكار، منع الإغراق والاحتكار من الوجهة القانونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٦.
١٧- د. أميرة عبداللطيف مشهور. الاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى مكتبة مدبولى القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١.
١٨- د. أنور إسماعيل الهوارى. مبادئ علم الاقتصاد، ١٩٨٠.
١٩- د. باهر محمد عتلم، د. سامى السيد. مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية، ١٩٩٦.
٢٠- د. جابر جاد عبدالرحمن، د. سعيد النجار. مبادئ الاقتصاد. مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣.
٢١- د. جيمس جوارتينى، وريتشارد ستروب. الاقتصاد الجزئى، الاختيار الخاص، والعام، ترجمة محمد عبدالصبور محمد على، دار المريخ للنشر، بدون تاريخ.
٢٢- د. حسن على الرفاعى. خلاصة الاقتصاد السياسى، ١٩٢٨.
٢٣- د. حسنى محمود عبدالدايم. العقود الاحتكارية بين الفقه الإسلامى والقانون المدنى، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعى، ٢٠٠٧.
٢٤- د. حسين عمر. المنشأة والصناعة والتوازن الاقتصادى، مكتبة القاهرة الحديثة، عام ١٩٦٤.
٢٥- د. حسين محمد فتحى. الممارسات الاحتكارية والتحالفات التجارية لتقويض حريتى التجارة والمنافسة، دراسة الأنتيترست فى النموذج الأمريكى، دار أبو المجد للطباعة الهرم، ١٩٨٨.
٢٦- د. خالد بن إبراهيم الدخيل. مقدمة فى النظرية الاقتصادية الجزئية، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
٢٧- د. خديجة الأعسر. مبادئ علم الاقتصاد، بدون ناشر، ٢٠٠٤.
٢٨- د. دومينيك سلفاور. نظرية اقتصاديات الوحدة، ترجمة د. سعيد الشيال، دار ماكجروهيل للنشر، بدون تاريخ.
٢٩- د. رضا عبيد. القانون التجارى، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨.

(ISSN : 2537 - 0758)

٣٠- د. رفعت العوضى. نظرية التوزيع، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، سنة ١٩٧٤.

٣١- د. رفعت المحجوب. الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ١٩٧٩.

- الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ١٩٦٥.

٣٢- د. رمضان على السيد الشرنباص. حماية المستهلك فى الفقه الإسلامى، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، للنشر، عام ٢٠٠٤.

٣٣- د. زكريا أحمد نصر. تطور النظام الاقتصادى، مقدمة لدراسة الاقتصاد السياسى، الطبعة الأولى، مطبعة نهضة مصر، ١٩٦٤.

٣٤- د. سامى عبدالباقى أبو صالح. إساءة استغلال المركز المسيطر فى العلاقات التجارية والقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥.

٣٥- د. سعيد النجار. نظرية الثمن، الطبعة الثانية، المطبعة العالمية، ١٩٥٧.

٣٦- د. عبدالباسط وفا. الاقتصاد السياسى، دار النهضة العربية، بدون تاريخ.

٣٧- د. عبدالباسط وفا: سياسة تحطيم المشروعات من خلال الأسعار وانعكاساتها على الأسواق التنافسية، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.

٣٨- د. عبدالحفيظ عبدالله عيد. مبادئ الاقتصاد، الإنتاج والقيمة والتوزيع، دار التعاون للطباعة، ٢٠٠٦.

٣٩- د. عبدالحكيم الرفاعى، د. عبدالمنعم الطناملى. أصول الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ١٩٤٩.

٤٠- د. عبدالسميع المصرى. عدالة توزيع الثروة فى الإسلام، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، ١٩٨٦.

٤١- د. عبدالسميع المصرى. نظرية الإسلام الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ.

٤٢- د. على فيصل الأنصارى. الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامى والرأسمالية، كلية الشرطة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، ٢٠٠٩.
٤٣- د. فؤاد مرسى. الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ١٤٧، مارس ١٩٩٠.
٤٤- د. لينا حسن ذكى. قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار، دراسة مقارنة فى القانون المصرى والفرنسى والأوربى، ٢٠٠٦.
٤٥- د. محفوظ مظلوم. مبادئ الاقتصاد التحليلى، دار المعارف بمصر، سنة ١٩٩٢.
٤٦- د. محمد أبو زيد الأمير. الاحتكار ومعالجته فى الفقه الإسلامى، دار الفكر الجامعى، ٢٠٠٧.
٤٧- د. محمد أنور حامد أنور. حماية المنافسة المشروعة فى ضوء منع الاحتكار والإغراق، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.
٤٨- د. محمد أنور حامد على. المنافسة والاحتكار فى ظل الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨.
٤٩- د. محمد خليل البرعى. مبادئ الاقتصاد، دار الثقافة العربية، ١٩٩٦.
٥٠- د. محمد سلميان غريب. الاحتكار والمنافسة غير المشروعة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤.
٥١- د. محمد عبدالعزيز عجيمة، د. محمد محروس إسماعيل. التطور الاقتصادى الحديث والمعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٤.
٥٢- د. محمد عفر. حرية المنافسة بين الفكر الاقتصادى والاقتصاد الإسلامى مطبقة بنك دبى الإسلامى، بدون تاريخ.
٥٣- د. محمد محمد الغزالى. مشكلة الإغراق، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧.
٥٤- د. محمد مطرود السميران. الآثار الاقتصادى والاجتماعية للاحتكار، بدون ناشر، ٢٠١٠.

(ISSN : 2537 - 0758)

٥٥- د. محمد مظلم حمدى: مبادئ الاقتصاد التحليلى، الطبعة الثانية، مطبعة البصير الاسكندرية، عام ١٩٥٠.
٥٦- د. مسلم إبراهيم عبدالرؤوف. نظرية الإقالة فى الفقه الإسلامى، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، ١٩٨٣.
٥٧- د. مغاورى شلبى. حماية المنافسة ومنع الاحتكار بين النظرية والتطبيق، تحليل لهم التجارب الدولية والعربية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥.
٥٨- د. هناء كريم. التعاون بين أصولة العامة ومبادئه الخاصة فى النظم المقارنة والتشريع الوطنى، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧.
٥٩- د. يحيى أحمد نصر: المدخل إلى علم الاقتصاد، دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٨.
٦٠- د. يسرى محمد أبو العلا. نظرية التعاون، الطبعة الرابعة، ١٩٩٨.
٦١- د. يوسف قاسم. التعامل التجارى فى ميزان الشريعة، دراسات اقتصادية فى إطار المنهج الإسلامى المتكامل، بدون دار نشر، ٢٠١٣.
٦٢- د. يوسف كمال. الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.
٦٣- د. أحمد سويلم العمرى. مقدمة فى الدراسات الاقتصادية من الناحية العملية، مكتبة النهضة العربية، ١٩٤٨.
٦٤- د. حسين عمر. الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربى، الطبعة الرابعة، ١٩٩٢.
٦٥- الفخر الرازى. تفسير الفخر الرازى المسمى بمفاتيح الغيب، الجزء ١٨، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

ثانياً: رسائل الدكتوراة

١- د. أحمد رالجى أبو الوفا. الواقع الاحتكارى فى التجارة الدولية، وأثره فى نظريتها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٠.
٢- د. ألبرت عشم عبدالملك. التفاوت فى الدخول رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة فؤاد الأول، الطبعة الأولى ١٩٥٢.

٣- د. سامح منصور أبو المجد على. حماية المستهلك فى إطار سياسات المنافسة ومنع الاحتكار، دراسة مقارنة وتطبيقية على صناعتى الحديد والصلب والأسمنت فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠١٢.
٤- د. عبدالناصر فتحى الجلوى. الاحتكار المحظور وتأثيره على حرية التجارة، دراسة قانونية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.
٥- د. عمر محمد حماد. الاحتكار والمنافسة غير المشروعة، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨,
٥- د. محمد الأمير وهبة. صور الخطأ فى دعوى المنافسة غير المشروعة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

ثالثاً: رسائل الماجستير

١- آدم إبراهيم عثمان: الاحتكار أحكامه وأضراره، مقارنة فقهية مع تطبيقات معاصرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، عام ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
٢- جهاد صبحى عبدالعزيز. الآثار التوزيعية للإصلاح الاقتصادى فى مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠٠١,
٣- ندى محمد النادى أحمد محمد النادى. مستقبل القطاع التعاونى فى ظل تغليب نموذج اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة حلوان، عام ٢٠١١.

رابعاً: الأبحاث

١- أحمد شرف الدين. التحولات الاقتصادية للقانون، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، عين شمس، العددان الأول والثانى، يناير ويوليو ١٩٨٦.
٢- أشوكا مودى وشوكو نجيش: عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود فى شرق آسيا، الاتجاهات والتداعيات، مجلة التمويل والتنمية، مارس ٢٠٠١.

(ISSN : 2537 - 0758)

٣- البسيونى عبدالله جاد البسيونى. قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٧٩، السنة السادسة والتسعون، القاهرة، يوليو ٢٠٠٥.

٤- خيرية عبدالفتاح عبدالعزيز. الآثار الاقتصادية لفرض رسوم تعويضية لمكافحة الإغراق (قضايا حديد التسليح)، مجلة البحوث التجارة، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، المجلد الرابع والعشرون العدد الثانى، يوليو ٢٠٠٤.

٥- رمزى زكى. الطبقة الوسطى وداع نهائى أم عودة خافتة، نداء الجنوب، إصدار مركز بحوث ودراسات البلدان النامية، جامعة القاهرة، العدد الثانى، يناير ٢٠٠٣.

٦- سهير أبو العينين. أثار الخصخصة على الاحتكار فى مصر مذكرة خارجية رقم ٥٨٨، معهد التخطيط القومى، سبتمبر ١٩٩٥.

٧- السيد عطية عبدالواحد. تنظيم الأسواق المعاصرة فى ضوء المنهج الإسلامى، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، عين شمس، العدد الثانى، السنة الثانية والأربعون، يوليو ٢٠٠٠.

٨- شريف لطفى. حماية المستهلكين فى اقتصاد السوق. مصر المعاصرة، السنة الثانية والثمانون، العدد ٤٢٥، يوليو ١٩٩١.

٩- عادل عبدالجواد الكردوسى. الحد من البطالة ووقاية المجتمع من الجريمة، بحث منشور لندوة مشكلة البطالة فى مصر. مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، فى الفترة من ١٤-١٦ يوليو ٢٠٠١.

١٠- عبدالستار عبدالحميد سلمى. حدود تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى فى ظل اقتصاد السوق، مجلة مصر المعاصرة، يوليو/أكتوبر ٢٠٠٣، العدد ٤٧١/٤٧٢ السنة الرابعة والتسعون.

١١- عبدالهادى النجار. محاولات ترشيد أداء القطاع العام الصناعى بالاقتصاد المصرى، الناشر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦.

١٢- على لطفى: اقتصاديات السوق، السلبيات وكيفية التغلب عليها، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى السادس والعشرين للاقتصاديين المصريين، جمعية الاقتصاد السياسى، القاهرة، ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠٠٧.
١٣- كريم نعمة.: الشركات متعدية الجنسيات، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد ٢٧، مارس ٢٠٠٦.
١٤- محمد متولى دكرورى محمد. دراسة عن حماية المنافسة ومنع الاحتكار، قطاع مكتب الوزير الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، مجلد الأول، ٢٠٠٧.
١٥- د. نازلى فرحات. أثر التغيرات فى سوف النفط على التشغيل فى البلدان العربية، بحث مقدم لندوة معهد التخطيط القومى، القاهرة، يناير ,١٩٨٧
١٦- نبيل كحاله. التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٤، العدد ٣٥٨.

خامساً: المقالات

١- ديمتر يوسى ج. بابا ديمتربو. الهجرة الدولية فى عالم متغير. مقال بالمجلة الدولة للعلوم الاجتماعية، ترجمة أمين شريف، العدد ٢٦ سبتمبر ١٩٨٥.
٢- سميرة صادق. مقال بعنوان: أخيراً.... السوق المصرى ظهر له صاحب، أرباح المحتكرين بالمليارات من دماء المصريين... ولكن. مقال منشور، بجريدة الجمهورية، بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٠٨.
٣- صبرى الشبراوى. الاحتكار والاستعمار الداخلى، مقار منشور بجريدة المصرى اليوم، العدد رقم ١٤٨١، الخميس ٣ يوليو ٢٠٠٨.
٤- عبدالحميد قرومى. إنعكاسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل وموقف التيارات النيوليبرالية، مقال منشور فى مجلة حوليات، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠.

(ISSN : 2537 - 0758)

سادساً: الندوات

١- ليلى الخواجة. تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار، منتدى الحوار الاقتصادى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت فى ٣١ مايو ١٩٩٧.

٢- مدحت أيوب. دور الدولة فى تطوير التعاونيات الاستهلاكية، ورقة عمل، ندوة دور الدولة فى تطوير التعاونيات، الاتحاد العام للتعاونيات، القاهرة، ٢٠٠٧.

سابعاً: المجلات المتخصصة:

١- الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، واقع الافقار والتهميش الاقتصادى فى مصر وإمكانيات مواجهته، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية- الأهرام، مقال منشور بتاريخ ٢٠٠٥/١/١.

٢- الاحتكار الأجنبى وصل إلى الصناعات الغذائية، مقال منشور بملحق البورصة المصرية الأهرام الاقتصادى، العدد رقم ٢٩٤، ٣٠ديسمبر ٢٠٠٢.

٣- بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى: دراسة عن سوق صناعة غزول القطن فى مصر، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلى، أكتوبر ٢٠١٠..

٤- تقرير التنمية البشرية، معهد التخطيط القومى ٢٠٠٣.

٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى، أعداد مختلفة.

٦- حرب الحديد وحرب الاحتكار، مقال منشور بالأهرام الاقتصادى عدد ١٧٥١، بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٠٢.

٧- الخصخصة والاندماج وسيلة السيطرة على السوق فى مجال الأجهزة الكهربائية والمنزلة. الأهرام الاقتصادى، العدد رقم ١٧٥٢ بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٠٢.

٨- الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى، قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى، بدون تاريخ.

٩- المجلة القومية المتخصصة، المجلس القوى للإنتاج والشئون الاقتصادى الاحتكار فى السوق المصرى وسبل مجابهته، تقرير غير منشور، شعبة التموين، القاهرة، ٢٠٠١.
١٠- مركز التجارة الدولية- أمانة الكومنولث: دليل دوائر الأعمال إلى النظام التجارى العالمى، الطبعة الثانية، جنيف، ٢٠٠١.
١١- مضبطة مجلس الشعب، جلسة بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣٠، الجهاز المركزى للمحاسبات، تقرير تكميلى بشأن حديد التسليح المسلح، المجلد الأول.
١٢- معهد التخطيط القومى، الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٧٦ سبتمبر ١٩٩٢.
١٣- موسوعة المجالس القومية المتخصصة، الاحتكار فى السوق المصرى وسبل مجابهته، المجلد ٢٧، فى الفترة من (١٩٧٤، ٢٠١١).
١٤- وزارة التخطيط الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأعوام ١٩٩٢/١٩٩٣، ١٩٩٦/١٩٩٧، المجلد الأول، أبريل ١٩٩٢.

ثامناً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1- J. Schum peter, capitalism. Socialism and democracy London. 1950.
2- Tram – Millstein: Bool Review (Phillip Areeda and Donald F. Turner : Antiturst Law, Harvard Law Review, Vol 93, N° 3, 1980.
3- Brion Atkinson, peter Boker and Bobmilward. Economic, Policy, Macmillon press. London, 1996.
4- German agency bject ta Acquistion of U.S. affiliate in transmission sector, Antitrust and trad regulation, April, 1993.

(ISSN : 2537 - 0758)

5- William Alfred Sandridge. The Effects of rair trade on retoil prices of Eleclricial house. Wares in Woshington, Baltimare and Richhomoand 1952, 1959. Universkty of Virginia.

6- F.M. Schere, industrial market struture and economic perfonmance, 2d, ed, Houghton Miffin co, 81, 1980.

7- American Tobacco Co. V. United States, 328 U.S 805-06 (1946).

8- Andrew pollack "Motorola joins competitors in international" the New York times, 19 october 1995.

9- Alix M. Freeman. And Richard Jibsan. A Philip Morris merger with kroft may limited product innovation "wallstret journel, 20 october, 1988.

10- South North international migration to France-Acase, studu, julien cond and popdiaane, ocde-paire, 1986.

11- Daniel R. Bing. Migration between the contel and the periphery, scinentific Amercian, decembre, 1988.

12- Frederik Zeuthems. Problems of monopoly and Economic warfare, London, 1930.

13- Samer solimen, state and lindustrial captialism in Egypt, perperoinins social sciences, volume 21, Nov 2, American University in caire, 1988.

14- Kitsims taylay haman "society and the global economy. The arthritic hand of oligopoly, 1996.

15- Richard M. Calkins, Antitrust gjidelines for the business Executive, Dow jones- L- win- hame wood, illionis, 156, 1981.

16- Repart of the Hepkurn committee, New York assembly. Doc. No. 38. 1980.

17- Hans. B. Thorelli, the federal antitrust policy, the Hohns Hopkins. Press, baltimore, 95, 1955

تاسعاً: المراجع باللغة الفرنسية:

1- Justic departmet challenges automatice transmission merger plan, anti-turst and trad regulation report, 25 November, 1993.

2- Dominque Brault, politique et pratique du droit de la concurrence en France, Lgd8, 2004, N 36.

3- Rodriguesa Stephan, concurence et service d'interet general dans, l'union europeenne à propos d'un arret almelo de la caur de justice des communautees Europennes, petites Affiches, n83, du 13 juillet 1994.

4- Frison- Roche Marie- Anne, l'Etat, le marché et les principes du droit interne et communtaire de la concurrence, petites affiches, n59 du 17 mai 1995.

5- Nouveau dictionnaire economique et social, ED, sociales, 1981.

6- Gardo (Robert) Marn (Michael). Comment ec'happor à la guerre des prix l'Expamsion mangement, review. No 71, printemps. 1994.

(ISSN : 2537 - 0758)

7- CA Plton Demnis V. et perloff jeffrey (M.) Beonomic industriell, premisses, Paris, 1998.

عاشراً: مواقع على النت

1- www.Uluminsania.net
2- http//etudiantdz.com/vb/t18799.html.
3- http.www.ar.wikipededia.org/wiki
4- www-arob-ency.com/index.phel.module
5- www-youm7.com/News.asp.
6- www.almasry.alyoum.com/article2.aspx
7- www.annabaa.org/nbonews/65/252.htm.
8- www.egylco.org/endemag.htm.
9- www.ar.wikipedio.org/wike